



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

الاستدامة المالية واثرها في الاداء الاقتصادي

(العراق والجزائر حالة دراسية)

اطروحة قدمتها

ميادة حسن رحيم الشباني

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية وهي جزء من
متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

نزار كاظم صدام الخيكاني

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿ وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرُ الْاَللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولَهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ ۗ وَاسْتَرْحَبُونَ اِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ
وَالشُّكُوفِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

مصداق اللّٰه العظیم

الاهداء

الى من رباني على حب العلم صغيرة

وحقق الله حلمهم وانا كبيرة

الى والديّ حفظهما الله واطال اعمارهم

الى اقرب الناس الى نفسي زوجي المخلص

الى روعي وقرّة عيني ونبض فؤادي اطفالي

الى جميع من تلقيت منهم النصم والدعم

اهديكم خلاصة جهدي العلمي

الباحثة

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين. عرفاناً بالجميل وتثميناً للجهود المخلصة يسعدني عند الانتهاء من متطلبات هذه الأطروحة أن اتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور نزار كاظم صباح الخيكاني، لما بذله من جهود حثيثة في التوجيه والإشراف والمتابعة طوال مدة الدراسة، وقد لا أوفي حقه في هذه الكلمات، فلا يسعني إلا أن ادعوا له ولعائلته الكريمة بدوام الصحة والسلامة ومزيد من التقدم إن شاء الله، والشكر موصول إلى زوجي العزيز الدكتور قيس مهدي البياتي، لما قدمه من مساعدة قيمة وتقديم الدعم المتواصل لي في سنوات دراستي وكتابة أطروحتي هذه.

كما أتوجه بالشكر والتقدير والاعتزاز إلى السيد رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتجشّمهم عناء السفر أولاً ولما سيقدمونه من ملاحظات قيمة من أجل ترصين هذه الدراسة وإظهارها بالمظهر الذي يخدم المصلحة العامة والباحثين بشكل خاص .

وانتقدم بالشكر الجزيل إلى رئاسة قسم الاقتصاد ممثلة بالأستاذ المساعد الست سندس جاسم شعبيث ، واساتذتي في دراسة الدكتوراه كل من ا.د عبد العظيم عبد الواحد الشكري، ا.د عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، ا.د كريم سالم الغالبي ، ا.د . نبيل مهدي الجنابي ، ا.د.موسى خلف عواد، ا. د سالم عبد الحسن رسن ، ا.د. بتول مطر العبادي ، و ا.م.د . باقر كرجي الجبوري ، فلهم مني أطيب التحيات وازكاها ..

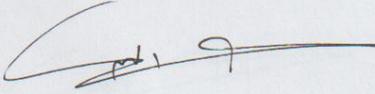
والشكر موصول إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة القادسية ممثلة بالسيدة عميد الكلية ، د. سوسن كريم الجبوري المحترمة .. لما قدمته من دعم مستمر للطلبة الباحثين من ورش عمل اقتصادية ومحاضرات الكترونية فلم يتوقف هذا العطاء رغم جائحة كورونا .. لهم منا وافر التقدير والاحترام وندعو الله أن يسدد خطاهم في العلم والمعرفة .

وانتقدم بالشكر لزملائي في الدراسات العليا، فلهم مني وافر التقدير والاحترام .. وأخيراً فأن الواجب يحتم علي أن اتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من قدم لي يد العون بمشورة او معلومة او رأي من أجل اتمام هذه الدراسة وفاتني ذكر اسمه فله مني شكرٌ ودعاءً بالتوفيق..

ميادة

اقرار المقوم اللغوي

أشهد بان الأطروحة الموسومة الاستدامة المالية وأثرها في الاداء الاقتصادي العراق والجزائر حالة دراسية ، والمقدمة من قبل الطالبة (ميادة حسن رحيم الشباني) في قسم الاقتصاد/ كلية الادارة والاقتصاد/جامعة القادسية ، قد جرى مراجعتها من الناحية اللغوية بإشرافي، بحيث اصبحت بأسلوب سليم وخالية من الاخطاء اللغوية .



م.د. عايد محمد الفتلي

إقرار المشرف

أشهد بان اعداد الاطروحة الموسومة الاستدامة المالية واثرها في الاداء الاقتصادي، العراق والجزائر حالة دراسية ، قد جرى بإشرافي في كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة القادسية ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية .



المشرف

أ.د. نزار كاظم صباح الخيكاني

توصية رئاسة قسم الاقتصاد ولجنة الدراسات

بناءً على إقرار المشرف اعلاه ارشح هذه الاطروحة للمناقشة .



أ.م. سندهس جاسم شعيبث

رئيس قسم الاقتصاد



رئيس لجنة الدراسات العليا

أ.م. سندهس جاسم شعيبث



إقرار لجنة مناقشة اطروحة الدكتوراه

نقر نحن أعضاء لجنة مناقشة طالبة الدكتوراه (ميادة حسن رحيم) في (قسم الاقتصاد)
اطلعنا على التصحيحات والتعديلات للاطروحة الموسومة (الاستدامة المالية واثرها في الاداء
الاقتصادي العراق والجزائر حالة دراسية) التي تم إجرائها من قبل الطالب وتم اقرارها في
المناقشة من قبلنا فهي جديرة في الحصول على درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية
ويتقدير (**جيد جداً**) وعليه وقعنا .

اعضاء لجنة المناقشة

ت	اللقب العلمي	الاسم	الشهادة	المنصب في اللجنة	التوقيع
1	استاذ	كريم سالم حسين	دكتوراه	رئيساً	
2	استاذ	ميثم لعبيبي اسماعيل	دكتوراه	عضواً	
3	استاذ	عباس كاظم الداعي	دكتوراه	عضواً	
4	استاذ مساعد	باقر كرجي حبيب	دكتوراه	عضواً	
5	استاذ مساعد	فاضل عباس كاظم	دكتوراه	عضواً	
6	استاذ	نزار كاظم صباح	دكتوراه	عضواً ومشرفاً	

ملاحظة (1) ضرورة متابعة كل عضو من اعضاء لجنة المناقشة ملاحظاته ويكون مسؤولاً عنها وفي حال تعذر متابعه الملاحظات من قبله فيأمكنه تخويل احد الاعضاء ليكون بديلاً عنه ولا تروج الأطروحة الا بعد استكمال الملاحظات والتعديلات واستحصال توقيع جميع الاعضاء .
ملاحظة(2) يرجى التوقيع على الاستمارة بعد الاطلاع على التصحيحات واعادتها الينا مع التقدير...

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد على قرار لجنة المناقشة

ا.د. سوسن كريم هودان

العميد المخول

2021 / /

يعد مصطلح الاستدامة المالية احد مصطلحات السياسة المالية والتي تعتبر من اهم الاهداف التي تحاول الدول الوصول اليه، لأنه يعكس تزايد قدرة الدولة على الاستدانة من اجل تمويل عجز الذي قد يحدث في موازنتها العامة وبمعدل فائدة منخفضة وشروط ميسرة، وبالتالي فان فشل الدولة في تحقيق استدامتها يؤدي الى فقدان الثقة بمالية الدولة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ومن ثم توقف الدائنين عن اقرضها او رفع معدلات الفائدة ووضع شروط وضوابط صعبة لاقتراضها .

لذلك يهدف البحث الى بيان الدور الذي تلعبه الاستدامة المالية على تأثيرها في الاداء الاقتصادي لبلدان العينة (الجزائر والعراق) للمدة من 2004-2019 ، نظرا لما يتمتع به موضوع الاستدامة المالية بالتجدد المستمر بوصفها شرط ضروري لاعتماد سياسة مالية من شأنها الاسهام على التأثير الايجابي في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ولهذا تم الاعتماد على المنهج الوصفي والكمي القياسي لسلسلة من 2004-2019 باعتماد البرنامج الاحصائي (Eviews:10) ، وبناء النماذج القياسية باستخدام نموذج (ARDL) والذي على اساسه تم التوصل الى وجود آثار معنوية لا يمكن إهمالها لعدد من المتغيرات المستقلة (مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي PD ، مؤشر عجز الموازنة العامة BGD ، مؤشر فجوة الضرائب TG) على المتغيرات التابعة (النمو الاقتصادي AGDP ، البطالة DUNP) باستثناء حالة (النمو الاقتصادي في العراق) فقد اظهرت النتائج ان لها علاقة غير معنوية إحصائية ويعد ذلك منطقيا لان النمو الاقتصادي في العراق ممثل في الناتج المحلي الاجمالي يعتمد كليا على القطاع النفطي بوصفه اقتصاد ريعي بامتياز.

فهرست المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ت	شكر و عرفان
9-1	مقدمة
45-11	الفصل الأول: الاستدامة المالية والاداء الاقتصادي في الادبيات الاقتصادية
11	تمهيد
12	المبحث الأول : الاستدامة المالية (الاطار المفاهيمي).
14-12	المطلب الاول : مفهوم الاستدامة المالية
15	المطلب الثاني : الاستدامة المالية وفق النماذج المختلفة
17-15	اولا : الاستدامة المالية والنموذج الكلاسيكي
17	ثانيا: الاستدامة المالية والنموذج الكينزي
18-17	ثالثا: الاستدامة المالية و النموذج النيوكلاسيكي
21-19	المطلب الثالث: مسببات زيادة المديونية
22	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية
22	اولا: سعر الفائدة
22	ثانيا: معدل النمو الاقتصادي
23	ثالثا: الدين العام و خدمته
24	المطلب الخامس: مؤشرات الاستدامة المالية .
25-24	اولا: مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي
25	ثانيا: مؤشر الفجوة الضريبية
26	ثالثا: مؤشر العجز الاولي
27	المبحث الثاني : الاداء الاقتصادي (المفهوم والمتغيرات)
27	المطلب الاول: مفهوم الاداء الاقتصادي
28	المطلب الثاني: متغيرات الاداء الاقتصادي
30-28	اولا: البطالة

31	ثانياً: التضخم
32	ثالثاً: النمو الاقتصادي
34	المبحث الثالث: العلاقة بين الاستدامة المالية والاداء الاقتصادي
39-35	اولاً: العلاقة النظرية بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي
42-40	ثانياً: العلاقة النظرية بين الاستدامة المالية والبطالة
45-43	ثالثاً: العلاقة النظرية بين الاستدامة المالية والتضخم .
107-47	الفصل الثاني: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بمتغيرات الاداء الاقتصادي في الجزائر والعراق
47	تمهيد
48	المبحث الأول: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بمتغيرات الاداء الاقتصادي في الجزائر
55-48	المطلب الاول: سمات الاقتصاد الجزائري
56	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر.
58-56	اولاً: مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي
60-58	ثانياً: مؤشر الفجوة الضريبية
62-60	ثالثاً: مؤشر عجز الموازنة.
63	المطلب الثالث: تحليل متغيرات الأداء الاقتصادي في الجزائر
64-63	اولاً: البطالة
66-65	ثانياً: التضخم
68-67	ثالثاً: النمو الاقتصادي
69	المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بمتغيرات الاداء الاقتصادي في العراق
76-69	المطلب الاول: سمات الاقتصاد العراقي
77	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق
78-77	اولاً: مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي
81-79	ثانياً: مؤشر الفجوة الضريبية
84-81	ثالثاً: مؤشر عجز الموازنة
85	المطلب الثالث: تحليل متغيرات الأداء الاقتصادي في العراق.
87-85	اولاً: البطالة

90-88	ثانياً: التضخم
92-91	ثالثاً: النمو الاقتصادي
93	المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الاستدامة المالية والاداء الاقتصادي في الجزائر والعراق
93	المطلب الاول: تحليل العلاقة بين الاستدامة المالية والاداء الاقتصادي في الجزائر
95-93	اولاً: تحليل الاستدامة المالية وعلاقتها بالتضخم في الجزائر .
98-96	ثانياً: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر
100-99	ثالثاً: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بالبطالة في الجزائر
101	المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين الاستدامة المالية والاداء الاقتصادي في العراق
103-101	أولاً: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بالتضخم في العراق
106-104	ثانياً : تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بالنمو في العراق.
108-107	ثالثاً : تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بالبطالة في العراق.
151-110	الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر الاستدامة في الاداء الاقتصادي - الجزائر والعراق للمدة (2004-2019)
110	تمهيد
111	المبحث الاول : توصيف النموذج القياسي و صياغته
111	المطلب الاول: بناء النماذج.
111	اولاً: نموذج النمو الاقتصادي.
111	ثانياً: نموذج البطالة.
112	المطلب الثاني: المتغيرات الداخلة في النموذج .
112	أولاً : المتغيرات التابعة
112	ثانياً : المتغيرات المستقلة
112	المطلب الثالث: العلاقات الرياضية والنظرية للنموذج
112	اولاً: العلاقات الرياضية
115-113	ثانياً: العلاقات النظرية بين متغيرات النموذج
116	المبحث الثاني: تقدير وتحليل النتائج للنمو والبطالة في الجزائر

116	المطلب الاول: تقدير وتحليل نتائج نموذج النمو في الجزائر
116	اولا: مصفوفة معاملات الارتباط.
118-116	ثانيا: نتائج اختبار الاستقرارية
129-119	ثالثا: تقدير نتائج نموذج النمو الاقتصادي وتحليلها في الجزائر
129	المطلب الثاني: تقدير وتحليل نتائج نموذج البطالة في الجزائر
129	اولا: مصفوفة معاملات الارتباط
130	ثانيا: نتائج اختبار الاستقرارية
137-131	ثالثا: تقدير نتائج نموذج البطالة وتحليلها في الجزائر
138	المبحث الثالث: تقدير وتحليل النتائج للنمو والبطالة في العراق
138	المطلب الاول: تقدير وتحليل نتائج نموذج النمو في العراق
138	اولا: مصفوفة معاملات الارتباط.
139	ثانيا: نتائج اختبار الاستقرارية
143-139	ثالثا: تقدير نتائج نموذج النمو الاقتصادي وتحليلها في العراق
143	المطلب الثاني: تقدير وتحليل نتائج نموذج البطالة في العراق
143	اولا: مصفوفة معاملات الارتباط.
144	ثانيا: نتائج اختبار الاستقرارية
151-145	ثالثا: تقدير نتائج نموذج البطالة وتحليلها في العراق
156-153	الاستنتاجات والتوصيات
169-158	المصادر
182-171	الملاحق
A	المستخلص بالإنكليزية

فهرست الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
73	الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدون النفط في الجزائر لسنوات متفرقة	1
75	رصيد الموازنة العامة في الجزائر لسنوات متفرقة خلال المدة (2019-2004)	2
77	هيكل الميزان التجاري واسهام الصادرات النفطية منه في الجزائر للمدة (2004-2019)	3
79	اسهام الدين العام الداخلي والخارجي في الجزائر للمدة (2019-2004)	4
80	المؤشرات الدولية الخاصة بالجزائر لعام 2020	5
82	مؤشر نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر	6
84	نسبة الفجوة الضريبية في الجزائر للمدة (2019-2004)	7
86	حجم الايرادات والنفقات ونسبة العجز او الفائض في الموازنة العامة في الجزائر للمدة (2019-2004)	8
88	تطور نمو السكان ونسب البطالة الاجمالية في الجزائر للمدة (2019-2004)	9
90	معدل التضخم في قيمة الدينار الجزائري للمدة (2019 - 2004)	10
92	حجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نموه السنوي ونصيب الفرد منه في الجزائر للمدة (2019 - 2004)	11
97	الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدون النفط في العراق لسنوات متفرقة	12
99	رصيد الموازنة العامة في العراق لسنوات متفرقة خلال المدة (2019-2004)	13
101	هيكل الميزان التجاري في العراق لسنوات متفرقة خلال المدة (2019-2004)	14
103	اسهام الدين العام الداخلي والخارجي في العراق للمدة (2019-2004)	15
104	المؤشرات الدولية الخاصة بالعراق لعام 2019	16
106	مؤشر نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق	17
109	معدل الفجوة الضريبية في العراق للمدة (2019-2004)	18
112	حجم الايرادات والنفقات ونسبة العجز او الفائض في الموازنة العامة للعراق	19
115	عدد السكان ومعدلات النمو والبطالة في العراق للمدة (2019 - 2004)	20
118	معدلات التضخم في العراق للمدة (2019-2004)	21

120	حجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو السنوي ونصيب الفرد منه في العراق للمدة (2004 - 2019)	22
124	العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية والتضخم في الجزائر للمدة (2004 - 2019)	23
127	العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (2004 - 2019)	24
129	العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية والبطالة في الجزائر للمدة (2004 - 2019)	25
132	العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية والتضخم في العراق للمدة (2004-2019)	26
135	العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية والنمو في العراق للمدة (2004-2019)	27
137	العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية والبطالة في العراق للمدة (2004-2019)	28
151	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لنموذج النمو لاقتصادي	29
154	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك لنموذج (النمو الاقتصادي)	30
155	نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقاً لمنهجية (ARDL) لنموذج النمو في الجزائر	31
157	نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل لنموذج النمو في الجزائر	32
160	نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لنموذج البطالة في الجزائر	33
163	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك لنموذج البطالة في الجزائر	34
164	نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقاً لمنهجية (ARDL) لنموذج البطالة في الجزائر	35
166	نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل لنموذج البطالة في الجزائر	36
169	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لنموذج النمو في العراق	37
171	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك لنموذج النمو في العراق	38
175	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لنموذج البطالة في العراق	39
177	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك لنموذج البطالة في العراق	40
178	نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقاً لمنهجية (ARDL) لنموذج البطالة في العراق	41
179	نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل لنموذج البطالة في العراق	42

فهرست الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
31	قواعد الاستدامة المالية	1
35	استدامة الدين العام	2
87	حجم الايرادات والنفقات ونسبة العجز او الفائض في الموازنة العامة في الجزائر للمدة (2004-2019)	3
90	تطور معدل التضخم في الجزائر للمدة(2004-2019)	4
98	اسهام النفط الخام من الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالأسعار الثابتة%	5
112	عجز الموازنة في العراق للمدة 2004-2019	6
115	معدل نمو البطالة ونمو السكان في العراق للمدة 2004-2019	7
118	تطور معدلات التضخم في العراق للمدة 2004-2019	8
120	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق	9

فهرست الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(أ-1)	مصفوفة معاملات الارتباط لنموذج النمو الاقتصادي في الجزائر	171
(ب-1)	اختبار فيليبس لنموذج النمو الاقتصادي في الجزائر	171
(ج-1)	الرسوم البيانية لاختبار فيليبس-بيرون (PP) لنموذج النمو الاقتصادي في الجزائر	172
(د-1)	معيار (Akaike: AIC) للتخلف الزمني للنموذج المقدر لنموذج النمو الاقتصادي	172
(هـ-1)	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي لنموذج النمو الاقتصادي في الجزائر	173
(و-1)	اختبار مشكلة عدم تجانس التباين لنموذج النمو الاقتصادي في الجزائر	173
(ز-1)	التوزيع الطبيعي لنموذج النمو الاقتصادي في الجزائر	173
(ح-1)	المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) لنموذج النمو الاقتصادي في الجزائر	173
(ط-1)	المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) لنموذج النمو في الجزائر	173
(ي-1)	بواقي النموذج المقدر والفعلية لنموذج النمو في الجزائر	173
(أ-2)	مصفوفة الارتباط لنموذج البطالة في الجزائر	174
(ب-2)	اختبار فيليبس-بيرون لنموذج البطالة في الجزائر	174
(ج-2)	الرسوم البيانية لاختبار فيليبس-بيرون (PP) لنموذج البطالة في الجزائر	175
(د-2)	معيار Akaike لنموذج البطالة في الجزائر	175
(هـ-2)	اختبار الارتباط الذاتي لنموذج البطالة في الجزائر	176
(و-2)	اختبار عدم تجانس التباين لنموذج البطالة في الجزائر	176
(ز-2)	التوزيع الطبيعي لنموذج البطالة في الجزائر	176
(ح-2)	المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) لنموذج البطالة في الجزائر	176
(ط-2)	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي لنموذج البطالة في الجزائر	176
(ي-2)	بواقي النموذج المقدر والفعلية لنموذج البطالة في الجزائر	176
(أ-3)	مصفوفة الارتباط لنموذج النمو في العراق	177
(ب-3)	اختبار فيليبس بيرن (pp) لنموذج النمو في العراق	177
(ج-3)	الاشكال البيانية لاختبار فيليبس لنموذج النمو في العراق	178
(د-3)	معيار Akaike لنموذج النمو في العراق	178

179	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي لنموذج النمو في العراق	(3-هـ)
179	اختبار مشكلة عدم تجانس التباين لنموذج النمو في العراق	(3-و)
179	التوزيع الطبيعي لنموذج النمو في العراق	(3-ز)
179	المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) لنموذج النمو في العراق	(3-ح)
179	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ) لنموذج النمو في العراق	(3-ط)
179	بواقي النموذج المقدر والفعلي لنموذج النمو في العراق	(3-ي)
180	مصنوفة الارتباط	(4-أ)
180	اختبار فيليبس	(4-ب)
181	الاشكال البيانية اختبار فيليبس	(4-ج)
181	معيار Akaike لنموذج البطالة في العراق	(4-د)
182	اختبار الارتباط الذاتي	(4-هـ)
182	عدم تجانس التباين	(4-و)
182	التوزيع الطبيعي	(4-ز)
182	المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)	(4-ح)
182	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ) لنموذج البطالة في العراق	(4-ط)
182	بواقي النموذج المقدر والفعلي	(4-ي)

تعد الاستدامة المالية أحد المفاهيم الحديثة والمتجددة في علم المالية العامة، إذ يشير مفهوم الاستدامة المالية (Fiscal Sustainability) إلى الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياساتها الانفاقية والإيرادية في المدى الطويل دون خفض ملاءتها المالية لاسيما التعرض لمخاطر الافلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية، وهو ما يستوجب الاهتمام بمختلف الجوانب الاقتصادية في البلد وخصوصاً ما يتعلق بجانب العرض، لزيادة قدرة الاقتصاد على سداد مديونيته، فضلاً عن وضع حدود لهذا الدين، وبأتي ذلك من خلال تحقق هدف زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي وانعكاسه الايجابي في النمو الاقتصادي، وتقليل الفجوة الضريبية وعجز الموازنة، إذ تشكل هذه المؤشرات الاساس المهم لمعرفة واقع الاستدامة المالية.

وتشكل الاستدامة المالية التحدي الاقتصادي الأهم الذي واجهته وتواجهه الدول النامية ومنها العراق والجزائر موضوع دراستنا، بالنظر لما تتشابه به ظروف الدولتين اقتصادياً واجتماعياً، وما تشهده من اضطرابات وتحولات سياسية لا تزال معالمها غير واضحة احياناً، فضلاً عن التقلبات المفاجئة وشبه المستمرة في أسعار النفط عالمياً والذي يعد المصدر الأساسي للإيرادات للبلدين، إذ نجد انه على مدى سنوات الدراسة من 2004-2019، انعكست تقلبات أسعار النفط الخام، وبشكل متكرر على دورات الازدهار والكساد في معظم البلدان النفطية، والتي عززت من دور واهمية السياسة المالية في الحد من تلك الصدمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن آفة الفساد المالي والاداري التي يعاني منها كلا البلدين، إذ ان التقلبات السعرية في الاسواق النفطية تشكل خطر على تغير او تذبذب الإيرادات العامة في العراق وبالتالي عدم استقرار حجم التمويل وعدم كفايته لتغطية العجز الناجم عن زيادة النفقات الجارية على الإيرادات العامة فضلاً عن تراجع الامكانيات الاقتصادية بشكل عام، إذ ولد هذا الوضع تزايداً ملحوظاً في العجز المالي والديون الحكومية سواء الداخلية ام الخارجية بعد انحسار الإيرادات النفطية عن معدلات الانفاق العام التي تطبعت عليها البلدان النفطية، مما ولد اهتماماً بالغ بالاستدامة المالية التي تنصرف الى التوقعات المستقبلية للإيرادات والنفقات العامة طويلة الأجل وبناءً على هذه التوقعات يتم تعديل السياسات الحالية سواء بخفض أو رفع النفقات أو الإيرادات في الموازنة الاتحادية، في حين تعد معدلات النمو السريع في نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي من اكثر العوامل التي تؤثر سلباً في الاستدامة المالية، ولضمان تمتع الدولة بالاستدامة المالية من الضروري توفر القدرة او الطاقة الاقتصادية والمالية والسياسية للدولة للحد من نمو الدين العام بمعدلات مرتفعة، وترشيد مستوى الإنفاق العام غير الكفوء أو تنويع الإيرادات العامة عن طريق الاستثمارات ومصادر جديدة أخرى، وان عدم القدرة على تحقق الاستدامة المالية يعني الاغراق بالمديونية الخارجية في ظل عدم تقليل النفقات غير الضرورية وعدم تعزيز الإيرادات غير النفطية والصادرات السلعية، كل ذلك يحتم بضرورة الاهتمام

بتتويع مصادر الإيرادات في العراق لتجنب الديون سواء من الداخل أو الخارج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الخارج في تلبية المتطلبات السلعية والخدمية.

أولاً: أهمية البحث

لعل ما يعانيه العراق والجزائر على حد سواء في إمكانية استخدام الموارد الاقتصادية الممكنة عبر موازنتها لاتزال تشكل أرباكاً واضح وغير منظم في تحقيق أهداف السياسة المالية الداعية لتحقيق نمو اقتصادي ومعدلات متدنية من التضخم والبطالة، وهذا الأرباك يدفع صانع السياسات المالية الى تحقيق استدامة المالية تمكنهم من رسم سياساتهم باتجاه تحقيق الأهداف، بالإضافة لما يعانيه كلا البلدين من فساد اداري ومالي انعكس بشكل واضح على مستوى الخدمات العامة للفرد والمجتمع فقد بات من الضروري العناية والاهتمام بتوزيع الانفاق العام وضمان تحقيق اقصى كسب اجتماعي من الانفاق .

ثانياً: مشكلة البحث

المشكلة الأساسية للبحث هي :

- عدم قدرة الحكومة على ادارة المال العام بالشكل الذي يحقق اقصى المنافع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .
- ضياع وهدر في الانفاق العام مما تسبب في اللجوء للاقتراض مع عدم القدرة على التسديد واستثمار القروض بالشكل الذي يخدم الاداء الاقتصادي .
- استخدام الاموال المقترضة في المجالات الاستهلاكية وليست الاستثمارية .
- تعتمد البلدان النفطية بشكل أساس على العوائد المالية المتحققة من الصادرات النفطية، اذ خلف انهيار أسعار النفط الخام تزيديا ملحوظا في العجوزات المالية والديون الحكومية العامة بعد انخفاض الواردات النفطية عن معدلات الانفاق العام المتزايد التي تطبعت عليها الاقتصادات النفطية، مما ولد اهتماما كبيراً بالاستدامة المالية.

ثالثاً: فرضية البحث

استنادا الى مشكلة البحث اعلاه يمكن ان نصوغ الفرضيات الآتية :

- 1 - هناك علاقة طردية طويلة الاجل بين مؤشرات الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي لكلا البلدين العراق والجزائر .
- 2 - وجود علاقة طردية طويلة الاجل ما بين مؤشرات الاستدامة المالية والبطالة لكلا البلدين .

رابعاً: هدف البحث

يهدف البحث الى:

- 1- معرفة القدرات المالية لكلا من العراق والجزائر للمدة 2004-2019.
- 2- تحليل وقياس مؤشرات الاستدامة المالية لكلا البلدين.
- 3- تحليل وقياس مؤشرات الاداء الاقتصادي لكلا البلدين.
- 4- بناء النماذج القياسية الخاصة بالمتغيرات قيد الدراسة .

خامساً: منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على الجمع بين المنهجين الآتيتين :

الأول: المنهج الاستنباطي : تم الاعتماد على هذا المنهج في الجانب النظري من الدراسة .
الثاني: المنهج الاستقرائي : أعتمد على هذا المنهج في الجانب التطبيقي من الدراسة، وتم استعمال البرامج الإحصائية والقياسية المتقدمة ذات العلاقة من أجل التوصل إلى اثر الاستدامة المالية على متغيرات الاداء الاقتصادي لكل من الجزائر والعراق، باستخدام القيد الزمني لمجموعة من المؤشرات والمتغيرات للمدة من (2004 - 2019) وقد تم استخدام برنامج (Eviews:10) وذلك من أجل الوصول الى ادق النتائج .

سادساً: حدود البحث

الحدود الزمانية: غطت الدراسة في حدودها الزمنية ، شملت بيانات سنوية للمدة (2004-2019) ، أما الحدود المكانية: للدراسة فقد تضمنت (العراق والجزائر) .

سابعاً: هيكلية البحث

تتضمن الدراسة ثلاثة فصول، يحتوي كل فصل منها على عدد من المباحث ، تتناول الفصل الأول الاستدامة المالية والاداء الاقتصادي في الادبيات الاقتصادية، وشمل ثلاثة مباحث ، تضمن الأول الاستدامة المالية(الاطار المفاهيمي)، أما المبحث الثاني شمل الاداء الاقتصادي (المفهوم والمتغيرات)، والمبحث الثالث ، يوضح العلاقة بين الاستدامة المالية والاداء الاقتصادي.

أما الفصل الثاني ، والذي جاء تحت عنوان ((تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بمتغيرات الاداء الاقتصادي في الجزائر والعراق)) فإنه تضمن ثلاثة مباحث رئيسية ، يهتم المبحث الاول بتحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بمتغيرات الاداء الاقتصادي في الجزائر ، واشتمل المبحث الثاني تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بمتغيرات الاداء الاقتصادي في العراق، بينما تضمن المبحث الثالث عن تحليل العلاقة بين الاستدامة المالية والاداء الاقتصادي في الجزائر والعراق، وجاء الفصل

الثالث والأخير تحت عنوان (قياس وتحليل أثر الاستدامة في الاداء الاقتصادي - الجزائر والعراق للمدة (2004-2019)) وهو يتضمن ثلاثة مباحث ، اهتم الأول ، بتوصيف النموذج القياسي و صياغته، بينما شمل المبحث الثاني على تقدير وتحليل النتائج للنمو والبطالة في الجزائر، بينما تضمن المبحث الثالث تقدير وتحليل النتائج للنمو والبطالة في العراق.

الدراسات السابقة

اولا: الدراسات العربية

1. دراسة (وحيد عبد الرحمن بانافع وعبد العزيز عبد المجيد علي، 2016)¹، بعنوان تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية ،هدفت الدراسة إلى تقييم مدى قدرة السعودية في تحقيق الاستدامة المالية، وتكمن اشكالية الدراسة في السؤال الاتي :في ظل تنامي عجز الميزانية العمومية، وتزايد الدين العام ،ما مدى قدرة السلطات المالية في المملكة العربية السعودية على تحقيق الاستدامة المالية ؟ وللاجابة على التساؤل فقد تم استخدام منهج الاساليب القياسية باستخدام القيد الزمني للميزانية العمومية للمملكة خلال المدة 1969-2014، وتوصلت الدراسة إلى أن الإيرادات والنفقات كانت ساكنة بالإضافة إلى وجود علاقة بينهما إذ إن الإيرادات تنمو بمعدل اسرع من النفقات مما يوحي بقدرة المملكة على سداد العجز واحتواء دينها العام.

2. دراسة (علي حسن نوري بني لام، 2016)²، بعنوان الاستدامة المالية واثرها في النمو الاقتصادي - دراسة حالة العراق للمدة (2004-2016) ، تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم الاستدامة المالية ومناقشة الاطار العام وابرار النماذج المفسرة لاستدامة المالية العامة في الاقتصادات النفطية ومن ضمنها العراق ،مع الاستعانة بنموذج قياسي حديث لتقييم الاستدامة المالية في العراق للمدة من 1990 ولغاية 2015 من اجل التحقق من الافاق المستقبلية وفرص الاقتصاد الوطني في النمو والاستقرار الاقتصادي، اما مشكلة الدراسة فتكمن في تقييم قدرة الاقتصاد العراقي على التعايش مع هبوط اسعار النفط الخام وتحقيق الاستدامة المالية دون الاضرار في متطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى ما افصحت عنه نتائج الاختبارات القياسية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات والنفقات العامة وهو ما يشير إلى أن الاداء المالي في العراق

1 - وحيد عبد الرحمن بانافع وعبد العزيز عبد المجيد علي، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية ،مجلة بحوث اقتصادية عربية المجلد 23 العدد 2016، 74.

2 - علي حسن نوري بني لام، الاستدامة المالية واثرها في النمو الاقتصادي -دراسة حاله العراق للمدة 2004-2016 ،عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي لجامعة جيهان -أربيل في العلوم الادارية والمالية ، 27-28 حزيران ، 2018.

يعمل ضمن المسار المستدام، ومع ذلك لا يعني وجود موارد نفطية مستقبلية لدفع لخدمة الدين العام التماذي في الإنفاق الجاري واللجوء للدين الداخلي والخارجي لتمويل عجز الموازنة، ولكن يحتاج تامين النمو الاقتصادي اعادة صياغة السياسة المالية في اقتصاد العراق بما يحقق المزيد من استدامة المالية العامة والدين العام.

3.دراسة (حيدر حسين ال طعمة وهاشم مرزوك الشمري،2016)¹، بعنوان الاستدامة المالية وفاق النمو الاقتصادي في العراق ، تهدف الدراسة إلى بناء اطار نظري يتناول متغيرات الدراسة ليكون مدخل للدراسة العملية وتفسير النتائج التي تكون من واقع العمل، وقياس نوع واتجاه العلاقة بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في العراق والتوصل إلى نتائج ومقابلتها بتوصيات، وقد حاولت الدراسة الاجابة على التساؤل الاتي :هل تسهم الاستدامة المالية في رفع حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي؟ وللإجابة عن التساؤل استخدمت الدراسة المنهج التجريبي عن طريق بناء اطار مفاهيمي لنوع العلاقة بين متغيرات الدراسة ومن ثم جمع البيانات ودخالها البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) للتوصل إلى رؤيا علمية وعملية عن واقع العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا تمتلك متغيرات الاستدامة المالية في العراق القدرة في التأثير على النمو الاقتصادي بشكل منفرد.

4.دراسة (علي خالد عبدالله و مايج شبيب الشمري،2017) ، بعنوان (تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة من (2003-2017)) ، يهدف البحث الى دراسة سبل تحقيق الاستدامة المالية ما بين متطلبات السياسة المالية وشروط مؤسسات التمويل الدولي في العراق للمدة (1990-2017)، وعليه فإن مشكلة البحث تكمن في الكيفية التي تعمل بموجبها السياسة المالية، ومدى تحقيق الاستدامة المالية في العراق، وفرضيته تنطلق لتحديد الاجابة المتوقعة لتساؤلات مشكلة البحث التي تفترض هل حققت السياسة المالية شروط الاستدامة المالية في العراق، وكانت اهمية تكمن في العرض النظري للاستدامة المالية وطبيعتها واهدافها وشروط تحقيقها وكيفية الوصول الى استدامة السياسة المالية، وتوصلت الدراسة الى ان السياسة المالية تعد الحجر الاساس للسياسة الاقتصادية الا ان نتائج تقدير مؤشرات الاستدامة المالية ونتائج التحليل القياسي بشكل عام تشير الى عدم تحقيق الاستدامة المالية وهذا يتطابق مع فرضيه البحث، واوصت الدراسة ان امتلاك العراق للثروات الهائلة والمتعددة تتطلب تضافر الجهود ووضع استراتيجيات تهدف الى تنمية واستثمار هذه الموارد

1 - حيدر حسين ال طعمة وهاشم مرزوك الشمري ،الاستدامة المالية واثرها في النمو الاقتصادي -دراسة حاله العراق للمدة 2004-2016 ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي لجامعة جيهان -اربيل في العلوم الادارية والمالية ،27-28 حزيران ،2018.

وبالتحديد الإيرادات النفطية لتطوير بقية القطاعات كإنشاء مجلس اعمار العراق لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة في العراق.

5. دراسة (زهير بن دعاس، نريمان رقوب 2018)¹، بعنوان (تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر) ، يهدف هذا البحث إلى محاولة تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر وطرح بعض متطلبات ترسيخها، وذلك باستخدام أهم مؤشرات الاستدامة (الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، عجز الموازنة، الفجوة الضريبية)، والتي يمكن الاعتماد عليها لتبني إجراءات تجنب مالية الدولة الاضطرابات والأزمات المالية المستقبلية. وقد توصل البحث إلى أن الوضعية المالية للجزائر لا تتسم بالاستدامة في المدى المتوسط، وهذا ما يعزز فرضية تعرضها للعسر المالي إذا لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بترشيد وحوكمة الإنفاق العام، وتنويع مصادر إيراداتها، لاسيما ما تعلق بإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وتفعيل التمويل عن طريق البورصة.
6. دراسة (محمد كريم قروف، سليم العمرابي 2018)²، بعنوان (قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-2018))، ناقشت هذه الدراسة أثر الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتم اختبار البيانات التاريخية لمؤشرات الاستدامة المالية كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي كمتغير تابع خلال المدة (1990/2018)، ولهذا الغرض تم الاستعانة بالنماذج القياسية الحديثة للتحقق من فرضية البحث، وافصحت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع عن استقرار السلاسل الزمنية المتغيرات الدراسة عند الفرق الأول، في حين بينت نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك على وفق منهجية (ARDL) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التغيرات، مما يعني تحقق الاستدامة المالية في اقتصاد الجزائري في الأمد المتوسط والطويل، بما يزيد من حصة الفرد من الناتج المحلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي)، وذلك اعتمادا على قدراتها الإنتاجية والتصديرية للنفط الخام، بالإضافة إلى أن متغيرات الاستدامة المالية في الجزائر (الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، و الفجوة الضريبية، و مؤشر العجز الاولي) لا تمتلك القدرة بالتأثير في النمو الاقتصادي بصورة منفردة.

1 - زهير بن دعاس ، نريمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، جامعة بسكرة الجزائر ، العدد34، 2018.

2 - محمد كريم قروف ، سليم العمرابي، قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة الدالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2018، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد: 06 ، عدد: 02 /شهر أكتوبر 2020 .

ثانيا - الدراسات الاجنبية

1. دراسة (Ayumu Yamauchi، 2004)¹، بعنوان (Fiscal Sustainability: The Case of Eritrea)، واستخدمت هذه الدراسة المؤشرات التالية لقياس الاستدامة المالية في إريتريا وهي :

- مؤشر الفجوة الأولي (يكون إيجابياً، عندما يكون معدل النمو الاسمي للنتائج المحلي الإجمالي أكبر من معدل الفائدة الاسمي للدين العام).
- مؤشر فجوة الضرائب (يكون إيجابياً عندما تكون إيرادات الضرائب كافية لتثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي).
- مؤشر فجوة النفقات ويكون موجباً (عندما تكون النفقات الجارية أقل مما يجب لتثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي).

وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات المالية التي اتبعتها الحكومة خلال السنوات الماضية، ابتعدت عن معايير الاستدامة المالية، ويتعين على الحكومة القيام بتعديلات في جانبي النفقات والإيرادات لكي تتحقق الاستدامة المالية .

2. دراسة (Pedro Alba، 2004)²، بعنوان (Fiscal and Public Debt Sustainability in Egypt)، تهدف الدراسة إلى مناقشة النماذج السائدة للاستدامة المالية مع القيد الزمني للموازنة المالية العامة، إذ إن اغلب النماذج تتجاهل حقيقة أن القيد الزمني للموازنة العامة هو عملية ديناميكية مرتبطة بأحداث تغيير في دور الدولة في مرور الوقت، ومدى تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مصر وخاصة حجم عجز الموازنة العامة والدين العام .

اما اشكالية الدراسة فأنها تناقش قضية الاستدامة المالية في مصر من خلال ادخال نهج يربط الاثار المالية مع دور الدولة في المجتمع المصري، توصلت الدراسة إلى أن القيود المفروضة على الإيرادات العامة في الدولة ادت إلى توسع الاقتراض من الداخل والخارج، اذ تجاوزت نسبة الدين العام في جمهورية مصر 90%، ويشير قيد الموازنة إلى أن نسبة الدين العام لا يتعدى 60% من الناتج المحلي الاجمالي وترى الحكومة هذه النسبة نسبة امنة .

1 -Ayumu Yamauchi, Fiscal Sustainability: The Case of Eritrea, IMF Working Paper January 2004. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2004/wp0407>.

2 - Pedro Alba, Sherine Al-Shawardy & Farruk Iqbal •Fiscal and Public Debt Sustainability in Egypt, the Egyptian Center for Economic Studies ,Working Paper no79,2004

3. دراسة (Bouaichaoui, Rezazi 2020)¹، بعنوان (Analysis and Assessment of The Financial Sustainability Path in Algeria During The Period 2000-2020)، هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على تحقيق الاستدامة المالية، وذلك باستخدام مختلف مؤشرات الاستدامة المالية للمدة (2000-2020) والمعطيات المالية. توصلت نتائج الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من هشاشة الاستدامة المالية بسبب ارتباط الإيرادات العمومية بالجباية البترولية وتأثرها بالصدمات النفطية، ويوصي البحث بإيجاد نموذج اقتصادي جزائري جديد يضمن التمويل الدائم للاقتصاد من خلال زيادة الجباية العادية لتغطية النفقات العمومية.

اما بالنسبة لدراستنا فهناك بعض اوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسات السابقة التي تم ذكرها، والتي يمكن ايجازها بالآتي:
اولا: أوجه التشابه.

1. جرى استعمال الجانب الكمي للدراسات السابقة ودراستنا الحالية من خلال نماذج قياسية اعدت لبيان العلاقات بين المتغيرات التابعة والمستقلة، وكانت السلسلة المدروسة لمدة زمنية متقاربة.
 2. جرى في دراستنا والدراسات السابقة تحليل اهم مؤشرات الاستدامة المالية والتي يتم الاعتماد عليها في معرفة مدى تحقيقها.
 3. جاءت الدراسات المشار اليها سلفا والدراسة الحالية لتوضيح اثر الاستدامة المالية في بعض المتغيرات الأداء الاقتصادي من حيث فكرة الموضوع .
 4. تناولت الدراسة الحالية تحليل الصعوبات والمشاكل التي تحول دون تحقيق هدف الاستدامة المالية، وهي متشابهة مع بعض الدراسات السابقة بهدف الوقوف على ما يعترضها وفقا لظروف بلدان العينة المبحوثة سواء من حيث الجانب الوصفي أم الجانب الكمي.
- ثانيا: أوجه الاختلاف.**

اما أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة بالإمكان ايجازها بالنقاط الآتية:
1. اعتمدت الدراسة الحالية على أحدث وأدق البرامج القياسية التي لم يشار اليها في الدراسات السابقة، وذلك من خلال اختبار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL الذي يتميز بدقة النتائج وصحتها و واقعيتها دون ان تكون هناك معالجات غير حقيقية وغير دقيقة من اجل التوصل الى مدى ملائمتها مع المنطق النظري من عدمه.

1- Bouaichaoui mourad, rezazi imad, analysis and assessment of the financial sustainability path in algeria during the period2000-2020, revue d'economie et de management,vol. 19/n°2 décembre 2020.

2. تم استخدام البيانات النهائية الحديثة للمدة (2004-2019) والصادرة من قبل الجهات الرسمية المحلية والدولية.
3. اشتملت الدراسة على تحليل وقياس ثلاثة مؤشرات للاستدامة المالية (مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، وعجز الموازنة العامة، والفجوة الضريبية) والتي لم تتطرق اليها الدراسات السابقة مجتمعة بل اقتصرت على مؤشر واحد او مؤشرين فقط.
4. جرى في الدراسة الحالية تحليل اثر مؤشرات الاستدامة المالية على اهم متغيرات الاداء الاقتصادي (النمو الاقتصادي، والتضخم، والبطالة)، وهذا لم يكن ذا اهتمام في الدراسات السابقة.
5. تناولت الدراسة الحالية بلدين هما الجزائر والعراق، لسهولة المقارنة، اذ ان الجزائر تتشابه في اقتصادها مع الاقتصاد العراقي في كثير من الجوانب، لاسيما بوصفهما اقتصادين احادية الجانب، ناهيك من التجربة المالية والاقتصادية لدى الجزائر التي ما زالت تسعى لتحقيق الاستدامة المالية والتي يمكن مقارنتها مع العراق ومدى الاستفادة.

الفصل الأول

الاستدامة المالية والأداء الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية

تمهيد

لقد أصبح مصطلح الاستدامة المالية (Fiscal Sustainability) واسع النطاق ويمكن تطبيقه بدءاً من المستوى المحلي الى المستوى العالمي وعلى مدى فترات زمنية مختلفة، إذ تعد الاستدامة المالية بأبعادها المختلفة من المفاهيم الحديثة التي تتم بقياس مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وتمويل نفقاتها بالاعتماد على مواردها الذاتية، لاسيما إيراداتها الضريبية، لذلك فقد أصبحت مسألة دراسة مؤشرات واحدة من أهم مداخل قياس سلامة الوضعية المالية للبلد من جهة، ومتانة السياسة المالية من جهة ثانية، وأصبحت مسألة تحقيقها ذا أهمية خاصة في اقتصاديات الدول المختلفة، لاسيما الريعانية منها، التي تعتمد بالدرجة الأولى على مدخولات محددة لتمويل برامجها التنموية، ومن هنا جاء الفصل الأول للتركيز على التأصيل النظري لكل من الاستدامة المالية والأداء الاقتصادي، من خلال ثلاث مباحث وكما يأتي:

- المبحث الأول: الاستدامة المالية (الاطار المفاهيمي).
- المبحث الثاني: الأداء الاقتصادي (المفهوم والمتغيرات).
- المبحث الثالث: التأصيل النظري للعلاقة بين الاستدامة المالية ومتغيرات الأداء الاقتصادي.

المبحث الأول

الاستدامة المالية (الاطار المفاهيمي)

المطلب الأول: مفهوم الاستدامة المالية (Concept of fiscal sustainability)

اذ يشير مفهوم الاستدامة المالية (Fiscal Sustainability) إلى الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياساتها الانفاقية والايراضية في المدى الطويل دون خفض ملاءتها المالية لاسيما التعرض لمخاطر الافلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية وانخفاض مستوى الخدمة العامة.¹

وفي ضوء ذلك فان الاستدامة المالية لابد لها الاخذ بالاعتبار التوقعات المستقبلية عند القيام بتقدير النفقات العامة والإيرادات العامة ، ولكي تضمن الدولة استمرارية الاستدامة المالية لابد من تعديل تلك النفقات العامة والإيرادات العامة توفق هذه التوقعات، فضلاً عن ضرورة توفر الإرادة السياسية وتوافر البيئة القانونية والاقتصادية، والعمل على الحد من نمو النفقات العامة أو ان تنمو وفقاً لموائمتها مع الإيرادات العامة المتوقعة.²

وبمعنى اخر فان الاستدامة المالية هي (الكيفية التي تزيد من خلالها الحكومة الفائض الأساسي ليس في الأجل القصير فحسب، وانما في الأجل الطويل الملائم ايضاً وبشكل كبير لتغطية دينها الحالي).³ أو انها امتلاك القدرة على الحفاظ على البرامج الحكومية أو دعمها في المستقبل، بعبارة اخرى ان الاستدامة المالية تشير الى مقدرة الحكومة على الحفاظ على السياسات الحالية دون إجراء تعديلات كبيرة في المستقبل.

فحسب رؤية الاقتصادي (Tanner) فان الحكومة لكي تفي بجميع التزاماتها الحالية والمستقبلية ، يجب ان تكون تدفقات إيراداتها كافية لتعويض التزاماتها لمنع التقصير أو اللجوء الى إعادة الهيكلة⁴، وبعبارة اخرى ان الاستدامة المالية هي القدرة على تجنب الاستدانة بإفراط من قبل الحكومة⁵، ولهذا

1 - ايوب انور حمد سماقه ، سردار عثمان باداوه، تحليل الاستدامة المالية في إقليم كردستان، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد13، المجلد 7 ، 2015، ص3.

2 - مازن عيسى، كامل علاوي كاظم، كريم لطيف، تحليل الاستدامة المالية في العراق، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية العدد 22 السنة الثانية عشرة ، 2018، ص18.

3 -Olivier Blanchard, The Sustainability of Fiscal Policy: New Answers to An Old Question, Article in OECD Economic Studies, April 1991,p1.

4 - Tanner. E ; Fiscal Sustainability: A 21st Century Guide for the Perplexed International Monetary Fund WP/13/89,2013,p20 .

5-António Afonso ، Fiscal Sustainability: the Unpleasant European Case, University of Lisbon, ISEG, June 2004,p4.

تسعى الدول إلى استدامتها المالية وذلك من خلال إمكانياتها في خفض تكاليف تمويل ديونها وبما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي.¹

واستنادا الى ذلك فإنها تعني قدرة الحكومة على خدمة ديونها والالتزامات على المدى الطويل.² وقد أعتبرها (Buiter) الحالة التي تكون فيها القيمة الحالية لفوائض الموازنة المستقبلية المتوقعة قادرة على تعويض قيمة الدين العمومي الأصلي).³

وفي هذا الصدد، وضح صندوق النقد الدولي الاستدامة المالية هي الوضع الذي يستطيع المقترض ان يستمر في خدمة ديونه دون الحاجة الى إحداث تغيير جوهري في النفقات والإيرادات العامة مستقبلا)، أي انها تقتضي عدم وجود عجز تراكمي في موازنة الدولة يجبرها على اعادة هيكلة وترتيب أولويات الانفاق واليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونتها.⁴

ولذلك منهجية الصندوق تراعي في هذا المفهوم نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين، أو تحديد نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي يتم استهدافها ، لكنه ترك الباب مفتوحا لهذه النسبة وبحيث يتم صياغة الإصلاحات المالية بما يساعد على بلوغ هذه النسبة وبحيث تعتبر فرضية يبني عليها توقع المستقبل في ظل سياسات يتوافق عليها لمدة معينة، عادة خمس سنوات. وفي هذه الحالة، تعتبر السياسات المالية مستدامة، إذا استطاعت تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أو خفضه.⁵

ترى الباحثه ، ان مفهوم الاستدامة هي الطريقة المناسبة لاستخدام الموارد بأسلوب رشيد يمنع من خلالها حدوث العجز المالي بين ما متحقق من الإيرادات العامة والنفقات العامة سنويا ، بما يضمن الوصول إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في البرنامج الحكومي السنوي المعبر عنه بالموازنة العامة.

وتسعى البلدان كافة إلى تحقيق الاستدامة المالية عبر ضمان القدرة على الاستمرار في سياسات النفقات العامة والإيرادات العامة على المدى الطويل دون خفض الانفاق الجاري ، اذ يؤدي فقدان البلد

1- Lobna and Shehat Abdallah, Fiscal Sustainability and the Role of the State: A New Analytical Framework, 2014,p3.

2 - Giammarioli ،Nicola, Nickel ،Christiane,and Rother ،Philipp, ASSESSING FISCAL SOUNDNESS THEORY AND PRACTICE,PAPER SERIES, European Central Bank, 2007 ،p7.

3- Buiter, W, fiscal sustainability. Paper presented at the Egyptian Center for Economic Studies in Cairo on 19 October 2003.p4.

4 - Izquierdo and panizza :Fiscal Sustainability:"ISSues for emerging market countries", Egyptian of Economic studies, Wp.No,95, Cairo Egypt ,2014,p6.

5 - امحمد موعش، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية، حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2020، ص4.

للاستدامة المالية أو تراجع ثقة الأسواق المالية بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها إلى توقف الدائنين عن إقراضها، أو رفع معدلات الفائدة على قروضها إلى مستويات عالية، ووضع ضوابط وشروط مشددة. ومن الناحية العملية تعني الاستدامة المالية سعي حكومات بلدان العالم إلى ضبط الموازنات العامة بما يسمح بخفض العجز المالي وإبقائه في حدود النسب الآمنة للدين وفقاً للمعايير الدولية، فقد حددها الاتحاد الأوروبي أن نسبة الدين العام الآمن يجب أن لا تتجاوز (60%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي، في حين حدد بنك التسويات الدولية نسبة الدين (85%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي واعتبرها هي الحدود الآمنة، ومن هنا يتبين أن تحقيق الاستدامة المالية يتطلب رفع كفاءة الاقتصاد وترشيد الانفاق العام وتنويع الصادرات بما يزيد من حجم الناتج المحلي الإجمالي ويحقق الاستقرار الاقتصادي للبلاد.

وتظهر المشكلة في البلدان النفطية التي تعتمد بشكل أساسي على العوائد المالية المتحققة من الصادرات النفطية، إذ خلف انهيار أسعار النفط الخام تزايداً ملحوظاً في العجزات المالية والديون الحكومية العامة بعد انخفاض الواردات النفطية عن معدلات الانفاق العام المتزايد التي تطبعت عليها الاقتصادات النفطية، مما ولد اهتماماً كبيراً بالاستدامة المالية.¹

وعلى أية حال، فإنه ينظر للاستدامة المالية على أنها الحالة التي تكون فيها الحكومة قادرة على تنفيذ برامج عملها لمختلف النشاطات ضمن مدى معين دون أن يقوض ذلك قدرتها المستقبلية على الانفاق. ويقوم هذا المفهوم على أساس تحليل قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية. ففي حال رغبت الحكومة أو اضطرت للتوسع في انفاقها على المدى القصير، يجب عليها أن تكون قادرة على التمويل من خلال مواردها الذاتية بما يضمن أداءها لمهامها بكل فاعلية وكفاءة من جهة، وبما يمكنها من مواجهة أي مخاطر أو تأثيرات غير مرغوب بها (سواء كانت حالية أم مستقبلية) خصوصاً على نمو الاقتصاد وتطوره ومن جهة أخرى، كما يستند هذا المفهوم على حقيقة مفادها أن الموازنة العامة لأي حكومة يمكن أن تتعرض لمجموعة متعددة من المخاطر، نتيجة لوجود عوامل ضعف كامنة فيها، أو نتيجة لعدم قدرتها على امتصاص آثار الصدمات المالية والاقتصادية، سواء المحلية أم العالمية.

1 - أحمد عمر الراوي، السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من آثار الدين العام، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11 العدد 27، السنة 2017، ص 3.

المطلب الثاني: الاستدامة المالية وفق النماذج المختلفة .

في ضوء النقاشات الدائرة حول الاستدامة المالية ولغرض نقادي ما يعيق أهمية بعض مؤشراتها، فقد ركزت في مجملها على عناصر مختلفة كان من أهمها ما يأتي:¹

1. استدامة مصادر تمويل النفقات العامة .
2. القدرة على تسديد الدين العام.
3. القدرة على الاستمرار في السياسات الانفاقية للحكومة مستقبلاً.

وفي الحقيقة ان المؤشرات تستند الى عدة نماذج منها الكلاسيكية والكنزية والنيوكلاسيكية ، ويمكن توضيحها كالتالي :

اولا : الاستدامة المالية والنموذج الكلاسيكي .

يرى الكلاسيك ضرورة الحفاظ على التوازن الدائم للموازنة العامة للدولة وهو ما يعني تحقق الاستدامة المالية وذلك في ضوء عدد من المحددات التالية:²

1- المكافئ الريكاردى Ricardian equivalent .

ترجع هذه النظرية إلى (دايفيد ريكاردو) في عام (1772-1823) ، وتتبنى النظرة الريكاردية المنطق الاستشرافي للمستهلكين ويقصد به ان المستهلك يدرك ان الاقتراض الحكومي اليوم (تمويل عجز الموازنة بالدين) يعني زيادة الضرائب غداً. اذ اعتقد ريكاردو انه عندما يتم تمويل عجز الموازنة العامة بالدين العام، حينئذ يقوم المستهلك بادخار الزيادة في الدخل المتاح حتى يتمكن من تسديد الضرائب المتوقعة في المستقبل، وهذه الزيادة في الادخار الخاص تعوّض التناقص الذي حدث في الادخار العام، المتولد عن تناقص الإيرادات الضريبية، وهذا الأمر لا يزيد من دخل المستهلك الدائم ولا من استهلاكه، وعليه فإذا كان المستهلكون مستشرفين لآفاق مستقبلهم، فان ضرائب المستقبل تعادل ضرائب اليوم،³ لذا فان إحلال العجز في الميزانية بالدين ما هو إلا ترحيل أو تغيير توقيت فرض الضرائب، لذا فأثرهما متكافئ في الاقتصاد.

1- Ber Dahlby ,Sustainability Fiscal Policy in Alberta ,Wecentre ,For Economic Research in formation on Bulletin , AL berta , 1993,p1.

2 - مفداد أحمد النعيمي، أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة، مجلة دنانير، العدد الثالث عشر، 2018، ص 563-564.

³ - عبد المحمود نصر، الاقتصاد الكلي - النظرية المتوسطة، الرياض، دار الخريجي للنشر والتوزيع، 2006، ص 15.

إلا ان (بارو) رأى ان العجز في الموازنة (الدين العام) يؤدي إلى زيادة الادخار الخاص، وفي حالة الاقتصاد المغلق ترتفع معدلات الفائدة ويظهر أثر المزامنة وانخفاض الاستثمارات الخاصة، وبالتالي ينقل عبء الدين العام لأجيال المستقبل متمثلاً بانخفاض الاستثمارات المنتجة.¹

2 - القيد الزمني للموازنة العامة Intertemporal Budget Constraint

استمد تطبيق القيد الزمني للموازنة العامة من نظرية تعظيم سلوك المستهلك ، وقدم (Hamilton and Flavin) اختبارات تطبيقية لتحديد وضع الاستدامة المالية باستخدام القيد الزمني للموازنة العامة² ، وباعتبار تشابه السلوك الحكومي مع سلوك الأفراد، فانه يجب ان تعمل الحكومة على تعظيم منفعتها في ظل قيد الدخل (مصدري الدخل هما: الضرائب T_t ، إصدار السندات الحكومية B_t) ويمكن توضيح ذلك كالتالي : بافتراض ان الحكومة بدأت انشطتها بدون دين سابق، وفي المدة t_1 قامت بإنفاق حكومي G_1 واصدار سندات B_1 وتالياً، فان إجمالي الانفاق الحكومي في ظل قيد الميزانية يصبح

$$(G_1 - T_1 + B_1)$$

وفي المدة التالية يكون قيد الموازنة $(G_t + (1 + r) B_{t-1} - T_t + B_t)$ أي ان السندات المصدرة في المدة السابقة سيتم دفعها الان، إضافة إلى فائدة r ، وتوصل إلى:

$$\sum_{t=1}^{\infty} \frac{G_t}{(1+r)^{t-1}} = \sum_{t=1}^{\infty} \frac{T_t}{(1+r)^{t-1}}$$

وبموجب هذا القيد فان سياسة الانفاق الحكومي مقيدة بحدود إيراداتها الضريبية، ويجب ان تتساوى القيمة الحالية للانفاق الحكومي مع القيمة الحالية لإيراداتها الضريبية³. وهذا ما جعل الكلاسيك معارضين للدين العام وان سياسة التمويل بالعجز لم تلق قبول لديهم ، لانها تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ومزيد من الضرائب مستقبلاً لمواجهة أعباء الدين.

1- Robert J. Barro, The Ricardian Approach to Budget Deficits, The Journal of Economics Perspectives vol. 3, no. 2 (Spring 1989), pp. 37-54

2- Alexis Cruz-Rodríguez, Assessing Fiscal Sustainability in Some Selected Countries, Theoretical and Applied Economics, vol. 18, no. 6 (2014), pp. 7-22

3- Dirk Krueger, Dynamic Fiscal Policy, University of Pennsylvania, Department of Economics , 2007.

<http://down.cenet.org.cn/upfile/8/20085178546123.pdf> .retrieved 1/1/2016.

ثانياً: الاستدامة المالية والنموذج الكينزي

ظل الفكر التقليدي هو السائد حتى أزمة الكساد العظيم، خلال السنوات (١٩٢٩-١٩٣٣) ، إذ انخفضت أسعار الأوراق المالية في بورصة نيويورك، وتزايدت حالات الإفلاس والبطالة وانتقلت إلى أوروبا ومنها إلى أغلب بلدان العالم. وهنا خرج كينز بفكر جديد عارض فيه مبدأ التوازن السنوي للموازنة العامة، وإن كان قد ناصره على الدورة الاقتصادية، طالب باتباع سياسات مالية توسعية من خلال زيادة الانفاق العام وخفض معدلات الفائدة، وكانت ادواته التحليلية تتمحور على أن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد العرض الكلي وبالتالي الناتج القومي. وانتهى إلى أنه مع تزايد الدخل يقل الميل للاستهلاك ويزداد الميل للادخار. وهنا تحدث مشكلة عدم التوازن بين الادخار والاستثمار، وتظهر مشكلة البطالة والركود. وللخروج من هذا المأزق، يتعين التدخل الحكومي لزيادة الانفاق العام لتحفيز الطلب الكلي الفعال.

واستناداً إلى ذلك فإنه بإمكان الحكومة توجيه الدين العام إلى استخدامات منتجة تعزز الطلب الكلي الفعال. وقد استند (Blinder and Solow) ١٩٧٣ إلى هذه المبادئ وانشأ نموذجين مثلاً ركيزة نظرية في التوصل إلى الشرط الضروري لتحقيق الاستدامة المالية من خلال النموذج الكينزي الديناميكي.

والنموذج الكينزي الديناميكي الذي اقترحه (Tobin and Buiter) 1976 ، أضافاً إليه شرط توازن الموازنة الحكومية والاستثمار، وبناء دالة ديناميكية غير خطية من الدرجة الثانية، تصف تطور أرصدة الدين العام ورأس المال.

كما شدد (Alvin Hanse) من خلال (المالية المعوضة) على دور الحكومة في الاستقرار الاقتصادي واستخدام الدين العام لتحقيق هذا الهدف ووضع حدود لحجم الدين العام، أهمها قدرة الاقتصاد على تحمل الأعباء التي يفرضها زيادة الدين العام. كذلك دافع (Abba Lerner) عن الدور الإيجابي الذي تؤديه القروض في تحقيق أهداف المجتمع.

ثالثاً : الاستدامة المالية و النموذج النيوكلاسيكي

أما النيوكلاسيك، فقد اعتنقوا مبدأ التوقعات الرشيدة، والوحدات الاقتصادية تأخذ قراراتها بناءً على المعلومات المتاحة في ظل عدم التدخل الحكومي. وقد وضحت رؤيتهم للاستدامة المالية من خلال نموذج التوازن العام، ونموذج التداخل بين الأجيال وذلك من خلال نموذج دايموند (Diamond) ١٩٦٥. وطبق Zee عام 1988 نموذج تداخل الأجيال لدايموند ، وعرف الاستدامة بأنها القدرة على تحقيق الاستقرار الديناميكي لنسبة الدين/الناتج المحلي الإجمالي. إذ قسم حياة الأفراد إلى فترتين: الأولى، فترة الشباب يحصل الأفراد على أجور تتوزع بين الاستهلاك والادخار وما يتم ادخاره (S_1) يتم

استثماره بمعدل $(1 - \tau)r_t + 1$ ، حيث ان $r_t + 1$ اجمالي العوائد المكتسبة في الفترة $t+1$ نتيجة تأجيل الاستهلاك إلى فترة التقاعد وهي الفترة الثانية، ويعمل الأفراد على تعظيم دالة منفعتهم الكلية في ظل قيد الموازنة، ويصبح:¹

$$b_t = \frac{1 + r_t(1 - \tau)}{1 + n} b_{t-1} + g_t - \tau x_t$$

حيث ان :

b_t : الدين العام (يمثل السندات المصدرة لفترة واحدة).

g_t : الانفاق الحالي.

x_t : انتاجية الوحدة .

τx_t : إيرادات الضرائب على دخول الأفراد.

ويختبر نموذج تداخل الاجيال أثر الدين الحكومي في التوازن الاقتصادي في الأجل الطويل في ظل اقتصاد يسوده التداخل بين الأجيال. وعليه، فان دايمود باستخدامه نموذج التداخل بين الأجيال، يتفق مع المدرسة الكلاسيكية بسداد الدين من الضرائب، والنجاح الاقتصادي للدولة يكمن في زيادة انتاجيتها الحدية. وتأتي زيادة الانتاجية الحدية من زيادة الإضافات إلى التراكم الرأسمالي المتمثل بزيادة الاستثمارات، وزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد تزيد الوعاء الضريبي وتعزز القدرة على سداد الدين. ثم برز من داخل النيوكلاسيك تيار آخر عرف باقتصادات العرض انفق تماماً مع النقديين في تحجيم دور الدولة وإطلاق العنان لقوى السوق وضبط معدلات نمو النقود، ورأوا ان المشكلة تكمن في جانب العرض الكلي، وليس في الطلب الكلي، واعتمدوا على تقليل الضرائب، لتحفيز المستثمرين على زيادة الانتاج - ولا خوف مطلقاً من تأثير ذلك على إيرادات الموازنة ، وذلك في ضوء منحنى لافر (Laffer Curve) بل على العكس سوف يزيد ذلك من الإيرادات الضريبية.²

1- Alberto Bagnai, Keynesian and Neoclassical Fiscal Sustainability Indicators, with Applications to EMU Member Countries, Working Paper, no.75, 2004.

<http://core.ac.uk/download/files/153/6741028.pdf> .2015/11/12

² - حسن الحاج ، عجز الموازنة (المشكلات والحلول ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 63، الكويت ، 2007، ص 6 .

المطلب الثالث: مسببات زيادة المديونية

تختلف الاسباب التي تعيق بلدان العالم بحسب ظروفها الاقتصادية في تحقيق استدامتها المالية وبالتالي الاضطرار الى اللجوء الى الاستدانة وتحمل الشروط الصعبة في التسديد ومن اهم هذه الاسباب ما يأتي :

1: الأسباب الداخلية

وهي الاسباب الناجمة عن سوء الادارة والتخطيط بشكل اساسي وعادة ما تعاني منها الدول النامية ، ويمكن ايجاز تلك الاسباب بالشكل الاتي :¹

1- ضالة المدخرات المحلية

ان الخطأ الفادح الذي وقعت فيه البلدان النامية هو استعانتها بالقروض الخارجية لتمويل برامج تنميتها، فكانت تنظر إلى الاقتراض الخارجي كبديل للادخار المحلي مما أدى الى تقاعسها عن تعبئة مواردها المحلية.

2- هروب رؤوس الأموال من البلدان النامية

لقد انتشرت ظاهرة هروب الأموال الوطنية إلى الخارج في معظم البلدان النامية ، بسبب الفساد الإداري والرشوة وعدم الاستقرار واستغلال النفوذ السياسي. مما انعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية في تلك البلدان. ففي الوقت الذي كانت فيه سياسة الإقراض تستخدم لسد الفجوة التمويلية للمشروعات التنموية، كان الفساد الإداري والمالي والسياسي هو الشائع في اجهزة الدولة ومؤسساتها في معظم الدول النامية، وقد نجم عن هذا النوع من الفساد والاستعانة بالقروض الخارجية هو تهريبها إلى الخارج و ثم إيداعها في البنوك الأجنبية، لحساب المسيطرين على السلطة، مما أدى الى تراكم الديون وفشل التنمية لاحقا.

3- التضخم النقدي وتدهور أسعار الصرف.

بما ان الديون الخارجية هي عبارة عن ارصدة نقدية يتم ضخها في الاقتصاد المحلي، فبذلك تكون البلاد ذات المديونية الخارجية الدائمة مصابة بموجات تضخمية حادة، مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات، ويضعف القدرة التنافسية لصادرات الدولة في السوق الدولي من ناحية، ويضغط على سعر صرف العملة المحلية فتتدهور قيمته أمام العملات الأجنبية الأخرى.

4- الخلل الدائم في ميزان المدفوعات.

تدور البلدان النامية في حلقة دائرية فارغة النمو فيها لا يمكن لها ان تحقق التوازن الخارجي في ميزان مدفوعاتها او تحسن من شروط التبادل التجاري لصالحها ، وذلك لعدة اسباب ولعل اهمها هو

1 - رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، ط 1، دار المستقبل العربي، القاهرة ، 1987 ، ص120.

الخلل الهيكلي في الاقتصاد والاعتماد على عدد محدود من الصادرات اذ اصبحت هذه الدول تعاني من تركيز صادراتها امام تنوع استيراداتها من الخارج مما سبب خللاً دائماً في ميزان مدفوعاتها .

5- زيادة الانفاق العسكري

تسبقت البلدان النامية بعد استقلالها على التسلح، وأدى الإفراط في سباق التسلح إلى لجوء الدول النامية إلى الاقتراض، وهذا الانفاق لا يدر أي فوائد مالية تستخدم حصيلتها في خدمة أعباء الدين، وبذلك يكون الانفاق العسكري إهداراً للطاقات الانتاجية بالنسبة لهذه الدول .

6- عدم فعالية السياسة الضريبية

وهي الحالة التي لا تستطيع عندها الدولة زيادة الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لتمويل النفقات العامة وذلك إما لانها قد وصلت إلى حدها الأقصى بحيث لا يمكن للدولة بعده إلى ان تزيد من الضرائب كونه يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة أو لانه قد يترتب عن زيادتها ردود فعل مجتمعية او سياسية أو اقتصادية معاكسة¹.

2: الأسباب الخارجية

وهي مجموعة اسباب تتعلق بسلوك البلدان الدائنة ولا خيار للبلدان المدينة الا ان تستجيب لها وهي اساس تقاوم الازمة ويمكن ايجازها بالشكل الاتي :

1- ارتفاع أسعار الفائدة

ان للارتفاع الشديد في أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دوراً حاسماً في تقاوم أزمة المديونية، إذ تجاوزت الفوائد المدفوعة في العديد من البلدان قيمة اصل المبلغ وأصبح بند خدمة الدين يمثل نصيباً هاماً من صافي الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي.²

2-الإجراءات الحمائية

ان اتجاه بعض البلدان لاسيما النامية منها غالباً ما تفرض القيود على التجارة الدولية على الرغم من منافع التبادل الدولي كاتباعها سياسة الحماية التجارية لاعتبارات سياسية وأمنية أو بسبب ضغوط

1 - رفعت المحجوب ، المالية العامة، النفقات العامة والإيرادات العامة، دار النهضة العربية، 1978، ص449.

2 - رمزي زكي، المصدر السابق، ص120.

بعض المنتجين بالاتفاق مع بعض السياسيين واصحاب القرار لغرض السيطرة على السوق المحلية مما يضر بالاقتصاد الوطني ويقلل من فرص التجارة وبالتالي انخفاض حجم الواردات.¹

3- تغيرات أسعار النفط عالميا .

تتأثر العديد من الدول وخصوصا الدول المعتمدة على الصادرات النفطية بتغيرات الاسعار عالميا فضلا عن عدم امتلاكها رؤية استراتيجية بعيدة المدى للإصلاح الاقتصادي وتنويع صادراتها، اذ تنفق هذه الدول اموالها التي تجنيها في وقت الوفرة المالية على المشاريع الاستهلاكية والكمالية . وتعاني في وقت انخفاض اسعار النفط من ازمات اقتصادية متنوعة تقف عاجزة حتى عن تسديد ابسط التزاماتها امام شعبها مما يضطرها للاستدانة داخليا وخارجيا.²

4- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي

من خلال انخفاض القدرة والقيمة الشرائية لصادرات البلدان النامية مقارنة مع وارداتها من الدول المتقدمة، حتى اصبحت صفة ملازمة لها ولا تستطيع ان تنتج وتصدر سلعا وفقا للمعايير الدولية بل اقتصرت فقط على تصدير المواد الخام الاولية وهي ميزة اساسية في التبادل التجاري بين دول العالم النامية ودول العالم المتقدمة.³

1 - عبد الكريم جابر شنجار العيساوي ، الاقتصاد الدولي السياسات والتطبيقات ، ط1، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون 2018، ص174.

2 - تيري لين كارل ،مخاطر الدول النفطية تأملات في مفارقة الوفرة ، ترجمة عبد الاله النعيمي ، ط1، بغداد ، دراسات عراقية ، 2008، ص 241-242.

3 - عبد الباقي روابح، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، جامعة العقيد، الجزائر، 2006، ص 39 .

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في تحقيق الاستدامة المالية سواء بالسلب أم بالإيجاب وهي كالآتي:

أولاً: سعر الفائدة

يؤثر سعر الفائدة بصورة مباشرة على الاستدامة المالية، إذ يرتبط مع الاستدامة المالية بعلاقة عكسية مباشرة ناشئة عن حقيقة ان ارتفاع أسعار الفائدة يعني انخفاض قدرة البلد على تسديد الديون نظرا لارتفاع تكاليف هذه الديون، سواء أكانت هذه الديون داخلية أم خارجية، الأمر الذي يعني تحمل الدولة لأعباء مالية إضافية في مجال خدمة هذه الديون، وهذا ما يؤثر سلبا على الاستدامة المالية ، وان سعر الفائدة يخضع لعاملين أساسيين من بين مجموعة عوامل عديدة هما: الادخار الخاص والاستثمار الخاص ، إذ يتأثر سعر الفائدة سلبا بالادخار الخاص، والذي بدوره يعتمد على قرارات الأفراد في الادخار أو الاستهلاك، وكذلك يتأثر سعر الفائدة إيجابا بالطلب على الاستثمار الخاص، والذي يخضع بدوره لمقدار الاستثمار الأجنبي المرتبط بقرارات الاستثمار الأجنبي في أي بلد من جهة أخرى.¹

ثانياً: معدل النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الرئيسية التي تسعى اليها الحكومات في مختلف بلدان العالم سواء المتقدمة أم النامية، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي لمجتمعات هذه البلدان، وان عملية تحقيق معدلات نمو اقتصادي معقولة مرتبط بتوفر مجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره. وفي ضوء ذلك، يرتبط النمو الاقتصادي بعلاقة طردية مع الاستدامة المالية وتكون هذه العلاقة من خلال قدرة النمو الاقتصادي على رفع مستويات الدخل ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية، وهذا ما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة من جهة ، ورفع معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار من جهة أخرى ، الأمر الذي يعني عدم الحاجة الى الانفاق التعويضي من الحكومة الذي غالبا ما يمول عن طريق الدين العام ومن ثم الاتجاه نحو الاستدامة المالية ، والعكس صحيح في حالة تراجع معدلات النمو الاقتصادي، والذي يخضع لمجموعة من المتغيرات منها التأثير المباشر للاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي، والاستخدام المرتبط بمبادرات القطاع الخاص.²

1- Emad Mohammad Ali Abdullatif , Development of Government Bonds Market in Iraq (Application of japan's Experlences to Iraq) ,No 449,Mar 2009.p49

2- Ayumu yamauchi. Fiscal Sustainability-cas of Eritrea,IMF Working paper,2004,p104.

ثالثاً: الدين العام و خدمته

ان سياسات الانفاق العام و الاستدانة التي تطبقها الدولة لابد ان تصاغ على النحو الذي يضمن عدم اضطرار الدولة إلى التوقف عن خدمة ديونها أو إعلان إفلاسها ، ويعني ذلك ان الدين العام المستدام، هو الدين الذي تتمكن الدولة من خدمته على نحو يسير نسبياً ولا يؤدي إلى وقوع الدولة في مشكلة التعثر في خدمة الديون. ولا بد من التذكير بان استدامة الدين العام، هي قدرة الدولة على الوفاء بالتزامات لخدمة الدين الحالية والمستقبلية بصورة كاملة وبدون ان تلجأ لطلب إعادة جدولة ديونها أو شطب جانب منها ، أو دون ان تلجأ الى التوقف عن خدمة دينها ، من ثم تراكم المستحقات عليها من مدفوعات خدمة الدين ، بشرط ألا يترتب على ذلك تقييد النمو فيها ، وهو ما يعني ان الموارد المتاحة الحالية للدولة تكفي ليس فقط لسداد احتياجات خدمة دينها العام وانما أيضاً لتدبير التمويل اللازم للوفاء بمتطلبات الاستثمار والنمو ، والا قد تضطر الحكومة الى رفع معدلات الضرائب فيها على النحو الذي يؤثر سلباً في قرارات الاستثمار لقطاع الأعمال الخاص ومن ثم النمو.¹

ولكي يكون الدين العام للدولة مستداماً ، لابد ان تستوفي الدولة بعض المعايير القائمة على حساب مجموعة من المؤشرات التي ربما تختلف من دولة إلى أخرى، بحسب قوة الهيكل المالي للدولة ، وديناميكية إيراداتها العامة وهيكل الدين العام من حيث كونه متركزاً في الديون قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل ، فالدين قد يكون غير مستدام على المدى القصير إذا كانت نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الدين القائم على الدولة كبيرة ، فإذا تجاوزت النسبة (60%) تضطر الدولة إلى الإقتراض من أجل خدمة الدين ، وقد يكون مستداماً على المدى الطويل، والعكس صحيح ، وهناك بشكل عام خلاف حول تعيين هذا المدى الزمني بين القصير والطويل الأجل.

¹- Charles Wyplosz Debt Sustainability Assessment. The IMF Approach and Alternatives. Graduate Institute of International Studies. HEI Working Paper No: 03/2007. GENEVA, P.9.

المطلب الخامس: مؤشرات الاستدامة المالية .

نتيجة للآزمات النقدية التي أصابت بعض الاقتصادات للأسواق النامية في التسعينيات من القرن الماضي، أصبحت دراسة وتحليل قابلية القطاع المالي أمرا مطلوباً لتحسين القدرة على تحليل المعلومات الرئيسية من خلال تحديد القيم الحرجة لبعض المؤشرات وبالإمكان استعراضها بالآتي:¹

أولاً: مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعد هذا المؤشر الأكثر استعمالاً ومن أهم المؤشرات لقياس درجة المديونية ، ويقاس هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للدولة وقدرتها على السداد، ومن المحتمل ان تكون كافة وسائل الناتج المحلي الإجمالي متوفرة لتمويل عبء الدين العام، ولكن لا يعني ذلك ان هذا الرأي صحيح . ، فهو يظهر قدرة الحكومة على السداد كما انها تدل على تدهور أو تحسن وضع الحكومة. وقد اشترطت اتفاقية ماستريخت لدول الاتحاد الاوربي ان تكون نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي في حدود (60 %) كشرط للانضمام الى وحدة النقد الاوربية (اليورو)، وتختلف هذه النسبة من بلد لآخر، تبعاً للمقومات المتوفرة في كل بلد. ففي بعض الدول العربية لا يسمح القانون ان تتجاوز هذه النسبة أكثر من 40 في المائة، فيما يجب ألا تزيد على (60%) في دول الاتحاد الأوروبي بحسب اتفاقية ماستريخت.²

ويتسم الموقف المالي وفقاً لهذا المؤشر بعدم الاستدامة المالية في الحالات الآتية:³

- اذا ارتفعت نسبة الدين للناتج المحلي في الدولة عن نظيراتها في الدول الأخرى.
- اذا اسفرت نسبة الدين للناتج المحلي عن معدلات اعلى من معدلاتها التاريخية.
- اذا كان الحفاظ على استقرار نسبة الدين للناتج المحلي يحتاج الى تغيير كبير في السياسات المالية.

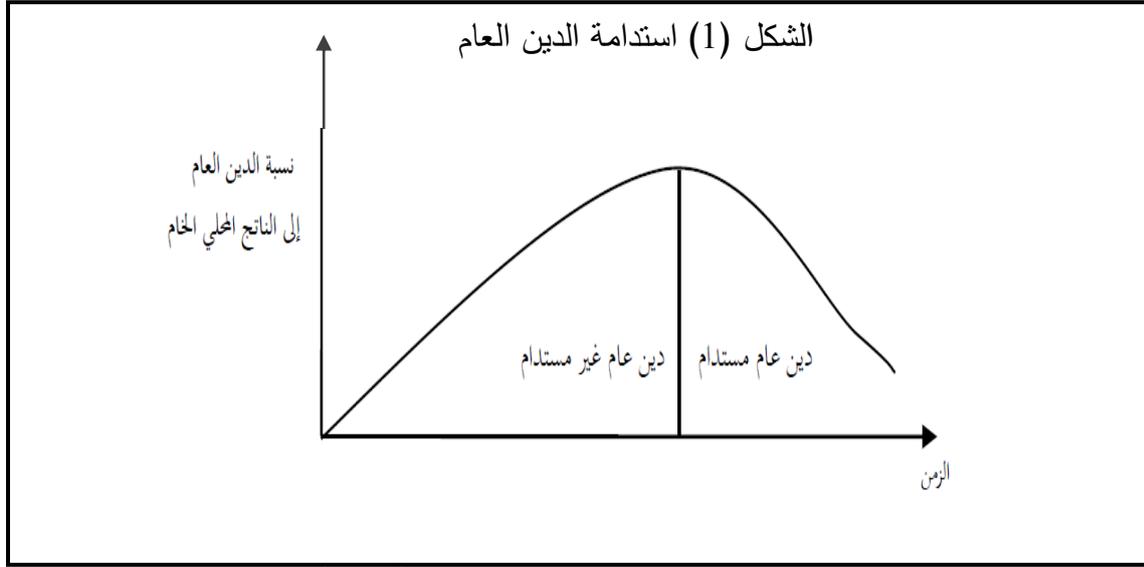
وعموماً، يتصف الدين العام بالاستدامة المالية إذا كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي تتسم بالاستقرار أو بالتراجع التدريجي على المدى الطويل.⁴ كما يوضحها الشكل (1)

¹ - مقداد أحمد النعيمي، عادل صبحي عبد القادر الباشا، أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة، مصدر سبق ذكره، ص 566.

² -ايوب انور حمد سماقه ، سردار عثمان باداوه، تحليل الاستدامة المالية في إقليم كردستان، مصدر سبق ذكره ، ص 84-85.

³ - علي حسين نوري، الاستدامة المالية واثرها في النمو الاقتصادي دراسة حالة العراق ،مجلة جامعة جيهان للعلوم الادارية والمالية ،العدد 2، 2018، ص6.

⁴ - زهير بن دعاس ، نريمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر،مجلة علوم انسانية، جامعة بسكرة ،الجزائر ، العدد34، 2018، ص10.



المصدر : زهير بن دعاس ، نريمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر ، العدد 34، 2018، ص116 .

إذ ان تنامي نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي ينجم عنه فقدان السياسة المالية لمرونتها، وزيادة احتمال اتباع سياسة النقشف سلبا على استمرارية السياسة الانفاقية السابقة، ناهيك عن مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في سوق الائتمان. بالإضافة إلى تفاقم أعباء الدين العام التي ينجم عنه زيادة العبء الضريبي، ومخاطر ذلك على الاستثمار والاستهلاك سيرورة التنمية الاقتصادية في عمومها.

ثانيا: مؤشر الفجوة الضريبية

يستخدم هذا المؤشر في معرفة الضرائب المحققة للاستدامة المالية والضرائب الفعلية من خلال المحافظة على نسبة مقبولة للدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويتم قياسه انطلاقا من تحليل رصيد الضريبة ومدى تغطيتها لأعباء الدين الحكومي ، ويحسب بمقارنة نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي مع نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي وبحسب الصيغة الآتية:¹

$$\text{مؤشر الفجوة الضريبية} = \frac{\text{النفقات العامة}}{\text{GDP}} - \frac{\text{الايادات الضريبية}}{\text{GDP}}$$

1 - زهير بن دعاس ، نريمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، مصدر سبق ذكره، 119.

حيث ان :

GDP : الناتج المحلي الاجمالي

وغالبا ما يلاحظ ان نسبة الضرائب الفعلية التي يتم تحصيلها سنويا ،اي حصيله الإيرادات الضريبية المتاحة سنويا لاتكفي لتمويل اعباء الانفاق على نحو يدفع باتجاه البحث عن مصادر تمويلية اخرى فان هذا المؤشر لايمثل شرطا كافيا للحكم على رصد وتحليل تطور الحصيله الضريبية باعتبارها أحد المصادر الرئيسية للإيرادات العامة وأحد عناصر الرئيسية لتمويل أعباء الأنشطة الحكومية و أحد عناصر الرئيسية في تنفيذ سياسات المالية العامة.¹

ثالثا: مؤشر العجز الاولي

يعتمد هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز او الفائض الاولي للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة خلال مدة زمنية معينة، بمعنى اخر من خلال الفرق بين المصروفات العامة بدون مدفوعات الفوائد. والإيرادات العامة بدون الفوائد المحصلة اي يأخذ بشكله الاولي ،اذ تشير هذه النسبة الى مدى قوة القيود المفروضة على اتخاذ القرارات الخاصة بالموارنة العامة السنوية بسبب زيادة عبء الدين العام ،اذ يترتب عليها مزاحمة اوجه الانفاق العام الاخرى بالموازنة العامة ،مما ينتج عنه تحويل معظم النفقات العامة الى نفقات حتمية .²

ومفهوم الاستدامة يقتضي هنا عدم تراكم عجز الموازنة حتى لا تضطر الدولة إلى إعادة ترتيب أولوياتها الانفاقية والبحث عن مصادر تمويلها في المستقبل. ومن اجل حساب هذا المؤشر نعتمد على تحليل هيكل النفقات العامة والإيرادات العامة، لمعرفة نسبة العجز في الموازنة العامة. والعجز الكبير يشير إلى ضعف أداء الاقتصاد.³ وهذا المؤشر يكون شرطاً ضرورياً لضمان ثبات نسبة الدين العام للناتج والاستدامة المالية ،إلا انه ليس كافياً لتحقيق ذلك. ومن الناحية النظرية يشترط لتحقيق الاستدامة المالية ان تستمر الموازنة في تحقيق فائض أولي تراكمي خلال مدة طويلة تضمن من خلاله سداد أعباء الدين العام المستحقة سنوياً.⁴

1 - محمد كريم قروف ، سليم العمرابي، قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018)،مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 6،العدد،2، 2020 ،ص114 .

2- RoLand Sturm and Markus M.Muller : public deficits a comparative study of their economic and political consequences in Britain,Canada ,Germany,and the united states, Longman, Newyork, U.S.A 1999,p7،

3 - علي بد الفتاح ابو شرار ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007،ص527 .

4 - عمرو هشام محمد ،عماد حسن حسين، متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مصدر سبق ذكره ،ص16.

المبحث الثاني

الاداء الاقتصادي (المفهوم والمتغيرات)

المطلب الاول: مفهوم الاداء الاقتصادي The concept of economic performance

تسعى البلدان باختلاف قوة اقتصادياتها سواء المتقدمة منها أم النامية إلى تحقيق تحسين في الاداء الاقتصادي الكلي، وذلك لما له من أهمية بالغة على المستويين الجزئي والكلي، وقد أثارت المفاهيم المتعلقة بنوع الإداء المطلوب ووسائل تحقيقه جدلاً واسعاً بين المفكرين الاقتصاديين، فمنها ما يقصد به هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد مع الحفاظ على درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنها اضافة مسألة استقرار ميزان المدفوعات.¹

واستناداً الى ذلك فان مؤشر الأداء الاقتصادي (EPI) هو مؤشر كلي يفحص الأداء العام لاقتصاد البلد ويبلغ عن أي انحراف عن المستوى المطلوب للأداء الاقتصادي. على غرار بناء الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقيس الناتج الإجمالي للاقتصاد، ويعكس هذا المؤشر النشاط في القطاعات الرئيسية الثلاثة للاقتصاد: الأسر والشركات الممثلة بالقطاع الخاص والحكومة الممثلة بالقطاع العام. بمعنى اخر تسعى كل دولة لمعرفة وتحسين المؤشر من اجل تحسين الاداء الاقتصادي.²

ويشتمل EPI على متغيرات تؤثر على جميع القطاعات الثلاثة في وقت واحد وهي :

- 1-معدل التضخم كمقياس للموقف النقدي للاقتصاد.
- 2-معدل البطالة كمقياس لموقف الانتاج الاقتصادي.
- 3- عجز الموازنة كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي كمقياس للموقف المالي للاقتصاد .
- 3- التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعتبر مقياساً للأداء الكلي للاقتصاد بأكمله.³

1 -Aleksi Mozhin, The Economic Performance Index: an Intuitive Indicator for Assessing a Country's Economic Performance Dynamics in an Historical Perspective, IMF Working Paper, October 2013,p3-4.

2 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، رمضان محمد احمد مقلد ، النظرية الاقتصادية الكلية ، كلية التجارة جامعة الاسكندرية - 2005 ، ص 40 - 44 .

3- Dr.Har Bakhsh Makhijani· Economic Performance of China, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.6, No.12, 2015,46.

المطلب الثاني : متغيرات الاداء الاقتصادي Variables of economic performance

لإيجاد مقياس أكثر شمولاً لأداء الاقتصاد الكلي ، فان مؤشر الأداء الاقتصادي (EPI) هو مؤشر اقتصادي كلي يعكس الأداء العام لاقتصاد الدولة ويبلغ عن أي انحراف عن المستوى المطلوب للأداء الاقتصادي. يشتمل مؤشر EPI على متغيرات تؤثر بشكل متزامن على قرار الأسرة والشركات والحكومة ، وتتمثل هذه المتغيرات هي (معدل البطالة ،ومعدل التضخم ، ومعدل النمو الاقتصادي) ويمكن توضيحها بالصورة الآتية :

اولا: البطالة Unemployment

1 - مفهوم البطالة The concept of unemployment

تعددت التعريفات التي تبناها الاقتصاديين حول مفهوم البطالة ، فيرى بعضهم ان البطالة هي الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون ، ولكنهم يبحثون بصورة جادة عن فرصة عمل ، ويرى بعضهم الآخر ان البطالة تمثل اختلالا بين قيمة العمل المتاحة في مجتمع معين وبين فرص العمل المتاحة تلك التي يتمخض عنها عدم اشتغال جزء من قوة العمل على الرغم من قدرتها على العمل . وهناك فئة ثالثة من الاقتصاديين تعرف البطالة ، بانها تعني عدم قدرة جزء من قوة العمل في الحصول على فرص عمل ¹.

كما يمكن تعريف البطالة حسب منظمة العمل الدولية (بالفرد العاطل عن العمل هو من يتمتع بإحدى او جميع هذه الصفات :

- ان يكون قادرا على العمل.
- ان يكون راغبا في العمل.
- ان يكون باحثا بشكل جدي ولايجده.
- يجد عملا متقطعا .
- او يجد عملا لايناسب مؤهلاته.

1- RouthG, Unemployment perspectives the Macmillan pressltd, London, First Edition 1986,p21

كما يمكن التفرقة بين مفهومين للبطالة هما :-

أ- المفهوم العلمي للبطالة.¹

وهي الحالة التي لا يستخدم بها المجتمع قوة العمل استخداما كاملا او امثلا ، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع اقل من الناتج المحتمل مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عن ما يمكن الوصول اليه.

ب- مفهوم البطالة على وفق توازن سوق العمل

تتمثل البطالة وفقا لسوق العمل في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال مدة زمنية معينة ، عند مستويات الأجور السائدة ، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور ، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف للبطالة متفق عليه ، إلا انه يمكن القول بصفة عامة ، ان البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له بالنوع والمستوى المطلوبين وراغبين فيه ولا يجدونه خلال مدة زمنية معينة.²

2- انواع البطالة

تأخذ البطالة أشكالا متعددة طبقا لمسبباتها مما يترتب عليه اختلاف إجراءات مواجهتها ، غير انه يمكن التمييز بين انواع البطالة وهي كالاتي:³

أ- البطالة الهيكلية : تظهر البطالة الهيكلية في منطقة معينة عندما تؤدي التغيرات في انماط الطلب إلى عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة فيها. أو عندما تتسبب هذه التغيرات في عدم التوازن بين المطلوب والمعروض من العمال بين المناطق المختلفة . وإذا كانت الأجور مرنة ، وكانت تكاليف الانتقال بين الوظائف في منطقة معينة أو الانتقال بين المناطق المختلفة منخفضة للغاية ، فان تكيف سوق العمل سرعان ما يقضي على هذا النوع من البطالة .

1 - عبد القادر محمد عبد القادر ، نحو مفهوم علمي للبطالة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد الثالث ، القاهرة ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، 2002 ، ص 205-206

2-look

- Ehernberg R.G.Smith R. S. Modren Labor Economics theory and public policy. The maomillan press, 1988,p585-592

-Muller. J et autres, , " Manuel et applications : Économie", Dunod, Paris, 4 eme édition, 2004، p 71.

3 -Mcconnell C.R.Brue S.L., macpherson D.A.contemporary labor Economics, London, 1989. p. 566

ب- البطالة الموسمية : ويحدث هذا النوع من البطالة في احد قطاعات الاقتصاد القومي نتيجة تغير الظروف الاقتصادية أو المناخية في بعض الفصول وهو ما يؤدي إلى ركود العمل في هذه القطاعات ويظهر ذلك في قطاع الزراعة في غير مواسم الحصاد ، كما يظهر في قطاع الفنادق والمطاعم في المصارف ، إذ يقل العمل في فصل الشتاء مما يؤدي إلى حدوث هذا النوع من البطالة.

ج- البطالة الاحتكاكية : وهي البطالة الناشئة نتيجة لاضطرار بعض افراد قوة العمل للتنقل من وظيفة لأخرى أو من عمل لآخر او من منطقة لأخرى، مما يضطرهم إلى البقاء متعطلين خلال مدة الانتظار قبل الحصول على العمل الجديد ، ويرجع هذا النوع من البطالة إلى نمو بعض قطاعات الاقتصاد القومي وركود بعضها الآخر ، وهو ما يؤدي إلى حدوث تحولات في الطلب على بعض الأعمال نتيجة تغير الفن الانتاجي ، ويعتقد بعض الباحثين ان سبب البطالة الاحتكاكية هو نقص المعلومات للباحث عن العمل أو لأصحاب الأعمال ومن ثم عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض ، وتظهر البطالة الاحتكاكية في الدول المتقدمة أكثر من دول العالم الثالث وتواجه بإعانات البطالة ، ويعتقد ان إعانات البطالة تزيد هذا النوع من البطالة لانها لا تشجع المتعطل على البحث بجدية من عمل لآخر.

د. البطالة التكنولوجية : هي ذلك النوع من البطالة التي تنتج عن تغير الفن الانتاجي المستخدم في مجال معين و إدخال الآلات وأساليب متطورة أو هو ما يؤدي إلى فقد الكثير من العاملين وظائفهم نتيجة قيام الالة بهذا العمل أو نتيجة اختلاف المهارة المطلوبة . وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول الصناعية المتقدمة ويتواجد بنسبة اقل في دول العالم الثالث، وان كانت الدول الأخيرة تحرص على استيراد احدث تكنولوجيا العالم المتقدم متجاهلة مدى ملائمة هذه التكنولوجيا لظروفها ووفرة العمل النسبية بها.¹

هـ- البطالة الدورية : هي البطالة التي تنشأ من حالة الركود في النشاط الاقتصادي ، وهو ما يؤدي إلى عدم قدرة الطلب الكلي على خلق وظائف كافية لجميع الباحثين عن العمل ، ويظهر بصفة خاصة في الاقتصادات الرأسمالية ، إذ تتكون هذه الدورة من مرحلتين ، المرحلة الأولى هي مرحلة الرواج ، إذ ينتج حجم الدخل والنتاج والتوظيف نحو التزايد إلى ان يصل هذا الرواج إلى نقطة الذروة ثم يتحول حجم النشاط الاقتصادي نحو الهبوط الدوري ليدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانكماش إلى ان يصل قاع الانكماش ثم يبدأ بالانتعاش وينتج حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى وهكذا، وقد تستغرق مدة الازمة أكثر من عشر سنوات مما يؤدي الى تدهور النشاط الاقتصادي وخفض معدل النمو وتفاقم الاوضاع الاجتماعية وظهور البطالة الدورية .²

1- Marshall R, Vernon MB Labor Economics theory, Institution and public policy, UK, p29

2- Miler R.L, Economics today, harper and row publishers, New York ,2000.p.16

ثانياً: التضخم inflation

تختلف التعاريف الخاصة بالتضخم باختلاف أسبابه كونه ظاهرة ديناميكية متعددة الأبعاد قد تنجم عن الزيادة في كمية النقد المتداولة دون ان يقابلها عرض سلعي فيرتفع المستوى العام للأسعار أو عن الزيادة في الانفاق الكلي الذي لا يرافقه زيادة في الانتاج أو قد يرجع إلى ارتفاع تكاليف الانتاج.

ومن بين التعاريف الأكثر شيوعاً ربط التضخم (Inflation) بالارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال مدة زمنية معينة ، غير ان الارتفاع المؤقت لأسعار بعض السلع نتيجة لظروف معينة مثل سوء الأحوال الجوية الذي يؤثر على المحاصيل الزراعية لا يعد تضخماً إذ تعود الأسعار للانخفاض بتحسّن الظروف الجوية ، كما تتسبب الأزمات السياسية مثل الحروب، والثورات و الإضرابات العمالية في حدوث ارتفاع أسعار بعض المدخلات كأسعار الطاقة و الأجور الأمر الذي يترتب عليه حدوث ارتفاع في أسعار المنتجات الصناعية ارتفاعاً دائماً و لمرة واحدة ، ثم تثبت بعد ذلك عند المستوى المرتفع فمثل هذا الارتفاع في الأسعار لا يعتبر تضخماً⁽¹⁾.

ومن وجهة نظر نقدية ، فان التضخم ينشأ بسبب الاختلال بين النمو في الناتج والنمو في كمية النقود ، فإذا ارتفع معدل نمو عرض النقد بنسبة أكبر من معدل نمو الناتج فان ذلك يدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع² وطالما ان التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار فان الاقتصاديين النقديين والكنزيين يتفقان على ان التضخم ظاهرة نقدية .

ويرى (A.C. Pigou) ظهور حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الانتاج المتحققة بواسطة استخدام عناصر الانتاج التي تحصل على تلك الدخل³. بمعنى اخر بان التضخم يكون موجوداً عندما يكون الدخل النقدي في حالة توسع تفوق نسبة الدخل الناجم عن النشاط الاقتصادي⁴.

(1) محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان ، بيروت، 2002، ص 286.

2-M.C.Vaish .Monetary Theory , Fifteenth Edition , Vikas Publishing House PVT Ltd , Department Of Economic University Of Rajasthan , Jaipur , 2000, P, 268 .

3 - ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 ، ص 215.

4 - طاهر فاضل حسون ، مصادر التضخم النقدي في العراق، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1978، ص19-

ثالثاً: النمو الاقتصادي The economic growth

هناك عدة تعاريف ومفاهيم عن النمو الاقتصادي والتي اهتمت بها المدارس الاقتصادية الفكرية وتوسعت في شرحها وتوضيحها ، اذ يعد النمو الاقتصادي من المواضيع المهمة والرئيسية التي شغلت اصحاب القرار في الدول كافة سواء كانت متقدمة او نامية ، وعلى اختلاف تلك التعاريف الا انه يمكن تعريفه على وفق تلك المدارس (بانه الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الوقت) وكذلك بانه الزيادة النسبية في حجم الناتج المحلي الاجمالي¹ . كما يرى (ريمون بار) ان النمو الاقتصادي (عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان)، أما (فرنسو بيرو) فيرى النمو بانه (عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ايجابي ما في بلد ما)².

يعتبر (P.a. Samuelson) الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وذلك لكون معطياته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة بحسب رأيه. وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة النسبية في الناتج المحلي الصافي³.

أما الاقتصادي الأمريكي (كوزينتس) فيعتبره إحداه أثر زيادات مستمرة في انتاج الثروات المادية، والاستثمار في رأس المال المادي والبشري ، فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية ، هي المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، فأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل ايجابي على انتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصادياً، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الانتاجية، أما النظم الاقتصادية فتُظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج⁴.

فالنمو الاقتصادي عملية مستمرة وليست مرحلية تنتهي مع نهاية الأوضاع (الكساد الاقتصادي) التي تمر على الاقتصاد الوطني وتبدأ مع الانتعاش الاقتصادي ويشترط أيضاً حتى يتحقق الارتفاع في متوسط الدخل الفردي الحقيقي أن تكون هذه الزيادات أعلى من معدل النمو السكاني بالإضافة إلى

1 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 ، ص 11.

2 - إسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية - نظريات، نماذج، استراتيجيات - دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012 ، ص 21.

3 - Belmokadem Mustapha ,efficience de l'appareil productif algérien, Tlemcen , Algeria, 1994 , P9

4 - توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، 2010، ص 28.

ضرورة تضافر الجهود من أجل توفير متطلبات النمو الاقتصادي وهذا يعتمد على ما متوافر من موارد اقتصادية وبنى تحتية وموارد بشرية قادرة على توجيه موارد الاقتصاد الوطني في اتجاهها الصحيح بما يحقق الزيادات المستمرة في معدل النمو وانعكاس ذلك على القدرات الإنتاجية للاقتصاد والذي يمثل جوهر عملية النمو الاقتصادي المعبرة عن زيادة القدرات الإنتاجية للبلد (أي بلد في العالم) نتيجة الزيادة أو التحسن في طرق استخدامه للموارد الاقتصادية المتاحة أو التطور في القدرات التكنولوجية المستخدمة في العملية الإنتاجية.¹

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة عدة شروط في تعريف النمو الاقتصادي والمتمثلة فيما يأتي:²

أ- ان تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وليس في الدخل الإجمالي فقط. ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ان يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان.

ب- ان تكون الزيادة حقيقية وليست اسمية، لذلك فان تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب ان يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (التضخم)، لإمكانية حدوث زيادة في قيمة الناتج نتيجة ارتفاع الأسعار فقط.

1 - هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2005 ، ص 347-348
2 - ولاس بيترسون ، ترجمة: صلاح دباغ، مراجعة: برهان دجاني، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 1968 ، ص316.

المبحث الثالث

العلاقة بين الاستدامة المالية والاداء الاقتصادي

تؤثر الاستدامة المالية على الاداء الاقتصادي بطرق واشكال مختلفة اذ ان استدامة الوضع المالي الحكومي له تأثير حقيقي على تكاليف راس المال من جهة وعلى قابلية الحكومة على اصدار الدين من جهة اخرى، وذلك لكون قيود الاقتراض تكون اكثر شدة مع عدم الاستدامة المالية، الامر الذي يمكن ان يؤدي الى بروز ظاهرة التزاحم في الاقتصاد وهذا يؤدي الى ارتفاع تكاليف راس المال (اسعار الفائدة) في البلد نتيجة لارتفاع المخاطرة بإضافة تكاليف جديدة حول الاقتراض يتحملها كل من الحكومة والقطاع الخاص مما يؤدي الى تدهور خطير في الاستثمارات الخاصة والنمو الاقتصادي، وقد اوضح كلا من (سيرجنت ، ووالس)¹، ان ضعف الاستدامة المالية يعني عدم قدرة الحكومة على اصدار سندات جديدة لتمويل الانفاق وهذا سوف يؤدي الى توقعات بان يمول الدين الحكومي بواسطة الاصدار النقدي الجديد وقد يؤدي الى توقعات متشائمة حول ارتفاع معدلات التضخم حالياً ومستقبلاً وبالتالي ضعف نمو الناتج والاستخدام هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فان امتلاك الافراد والمنشآت حالة من التأكد او اليقين حول برامج الحكومة الانفاقية يساعدهم في اتخاذ قرارات الاستثمار فمثلاً تأكد الافراد والمنشآت من نوع واتجاه الانفاق على البنى الارتكازية في البلد يدفعهم لتصميم خططهم الاستثمارية بما يتلائم وهذا التوجه، في الواقع ان هذا اليقين لا يمكن الوصول اليه الا من خلال استمرار برامج الحكومة الانفاقية دون انقطاع وهذا الامر لا يمكن ان يحدث الا مع وجود إمكانية استدامة التمويل الحكومي الذي يعطي للحكومة مرونة عالية في مواجهة الصدمات المالية التي قد تحدث اثناء تنفيذ خطط الموازنة ، اي ان الحكومة هنا لن تحتاج الى اتخاذ اجراءات بديلة مثل رفع معدل الضرائب والتي قد تؤدي الى حالات انكماشية في الاقتصاد لذا فان خفض العجز والدين الحكومي يعطي للسياسة المالية مساحة اوسع لأثبات دورها خاصة في حالات الركود او التراجع في النشاط الاقتصادي من اجل تجنب الآثار السلبية المرافقة للصدمات الاقتصادية ، فالانحرافات في الطلب والاستخدام عن التوازن يمكن ان يؤدي الى اثار سلبية طويلة الاجل على الاقتصاد ناشئة عن تدهور الخزين من راس المال والاستثمار في المهارات، لذلك فان انخفاض الدين يقدم للاقتصاد مجالاً واسعاً يسمح لآليات الاستقرار الاقتصادي ان تأخذ دورها خلال فترات التراجع الاقتصادي فعلى سبيل المثال فان إعانات البطالة تمثل الية مهمة من الاستقرار الاقتصادي تعمل باتجاه تنفيذ سياسة مالية

¹- Craig Burnside، The International Bank for Reconstruction and Development، THE WORLD BANK 2005،p37.

توسعية حذرة تساعد على تحفيز الاقتصاد وبما يجعله أكثر فعالية ومرونة مع وضع مالي مستدام.¹ وتكتسب الاستدامة المالية أهميتها العملية من كونها أداة تساعد في فهم وتحليل قدرة الدولة المالية على الاستمرار في سياسات الانفاق العام والإيرادات العامة على المدى الطويل، كما ان تحليل الاستدامة المالية يمكن استخدامه كإطار علمي يساعد في تحليل وتفسير طبيعة العلاقة بين الوضع المالي والأداء الاقتصادي الكلي ، وهو أيضا أداة يساعد صانع القرار في نهاية المطاف في تحديد التعديلات والإصلاحات في مضمون واتجاهات السياسة المالية بشقيها الانفاقي والايادي.² ويتضمن هذا المبحث العلاقات النظرية بين الاستدامة المالية ومتغيرات الاداء الاقتصادي الممثلة في النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم ويمكن توضيحها كالآتي:

اولا: العلاقة النظرية بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، اذ يعرف بانه (الزيادة في الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين أو هو الزيادة المستمرة في دخل الفرد)، كما يعتبر هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ويتحقق عن طريق الزيادة المستمرة لقدرات الانتاج الوطنية من السلع والخدمات، إذ كلما كان معدل النمو الاقتصادي المحلي أكبر من معدل نمو السكان كان أفضل في سبيل رفع مستوى المعيشة للأفراد، وبالتالي فان حساب معدل النمو ينطلق من التغيير الذي يحصل في الناتج المحلي من سنة الى اخرى.³ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي لمجتمعات هذه الدول، وان عملية تحقيق معدلات نمو اقتصادي معقولة مرتبط بتوفر مجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره.⁴ وفي ضوء ذلك، يرتبط النمو الاقتصادي بعلاقة طردية مع الاستدامة المالية وتكون هذه العلاقة من خلال قدرة النمو الاقتصادي على رفع مستويات الدخل ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية، وهذا ما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة من جهة ، ورفع معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار من جهة أخرى ، الأمر الذي يعني عدم الحاجة إلى الانفاق التعويضي من الحكومة الذي غالبا ما يمول عن طريق الدين العام ومن ثم الاتجاه نحو تحقيق

1- Nigel Chalk And Richard Hemming، Assessing Fiscal Sustainability In Theory And Practice، Imf Working Paper، International Monetary Fund،2000،p20.

2- Hyunjung Ji Jeong J. Ahn (2012) The Role of Intergovernmental Aid in Defining Fiscal Sustainability at the Sub – national Level, Arizona State University,p5.

3 - محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي، الاسس النظرية، الجزء 1 ، دار أسامة الطباعة والنشر، 2004، ص 28.

4 - حيدر حسين آل طعمة ،هاشم مرزوك الشمري، الاستدامة المالية وافاق النمو الاقتصادي في العراق، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان -ربيل للعلوم الادارية والمالية ، حزيران 2018 ، ص 4.

الاستدامة المالية ، والعكس صحيح في حالة تراجع معدلات النمو الاقتصادي، والذي يخضع لمجموعة من المتغيرات منها التأثير المباشر للاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي، والاستخدام المرتبط بمبادرات القطاع الخاص.¹

وقدرة الحكومة على تحقيق استقرار النمو الاقتصادي واستدامته على مدى البعيد ، فافضل طريقة للحكومة لأجل تلبية الالتزامات المستقبلية، هو وجود اقتصاد قوي يمد الحكومة بإيرادات إضافية من عوائد النمو الاقتصادي. فالاستدامة المالية إذن تتلخص في الحالة التي يكون هناك دين عام مقبول يهدف إلى تغطية عجز مالي مطلوب من أجل تمويل نمو مستهدف و مرغوب، مثل تحقيق النمو المستدام هو أحد البنود الرئيسية في معاهدة الاستقرار والنمو للاتحاد الأوروبي التي تلزم دول منطقة اليورو ان تكون اختلالات الموازنة لاتزيد عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي والدين الإجمالي لاتزيد عن 60%، هذه الحدود وضعت لاستمرار النمو وان النمو لن يكون مستداما إذا تجاوز العجز والدين العام هذه المعايير، لذلك فالمفهوم الموسع للاستدامة المالية يشمل فكرة ان الحكومات يجب ان تدير شؤونها المالية وفق خطط مستقبلية لضمان النمو في المستقبل.² تماشيا مع هذا المبدأ، فالهدف المالي للحكومة على المدى الطويل هو ضمان الاستدامة المالية العامة بواسطة المساهمة في إيجاد بيئة مستقرة تعزز النمو الاقتصادي. كما ان تحقيق معدل نمو اقتصادي أعلى من معدل سعر فائدة الدين العام يسهل جهود الحكومة للحفاظ استقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، في المقابل، يمكن للنمو الاقتصادي الضعيف يزيد من نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل الحكومة تقع في خطر التخلف عن سداد ديونها.³ فعلى صعيد النمو الحقيقي، في الاداء الاقتصادي يتطلب تحقيق معدلات نمو مستدامة قائمة على مستوى مقبول من التنوع في مصادر الدخل ، وإطار مؤسسي داعم للاستقرار الاقتصادي مع قدرته على تجنب اثر التقلبات الحادة في النمو وضمان التعافي السريع من آثارها حال حدوثها، بما يضمن استيعاب النمو المتسارع في حجم القوة العاملة ويكفل في الوقت ذاته تقليل التباين في توزيع الدخل.

كما ان النمو الاقتصادي بمفرده غير كاف لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وانما يستلزم الأمر إرساء نمو أكثر شمولاً للمواطنين بشكل يسمح بالتحسن المستمر في مستويات المعيشة

1- Roland sturm and markus m.muller : public deficits a comparative study of their economic and political consequences in britain , canada ,germany, and the united states, longman, newyork, u.s.a 1999.p.6.

2- allen schick. Sustainable budget policy: concepts and approaches. Oecd journal on budgeting ,volume 5 – no. 1.oecd 2005.p111.

3- silvio contessi an application of conventional sovereign debt sustainability analysis to the current debt crises federal reserve bank of st. Louis review(94) 2012, p 198.

والتوظيف وتقليل الفوارق الطبقية بما يعزز القدرات الانتاجية للمجتمع على المدى المتوسط والبعيد.¹ إذ تتوفر للبلدان في مراحل التنمية المبكرة أرصدة قليلة من رأس المال ويرجح ان تتوفر بها فرص للاستثمار ذات معدلات عائد أعلى كثيراً عما يتوافر في الاقتصاديات المتقدمة. فطالما كانت البلدان النامية تستخدم تلك الأموال المقترضة في استثمارات انتاجية، ولا تعاني من عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي أو من سياسات تشوه الحوافز الاقتصادية، أو من صدمات معاكسة ضخمة، فان النمو الاقتصادي لابد ان يزداد ويسمح بسداد الديون في مواعيدها. والتخلص من "عبء الديون المفرطة" التي يمكن ان يعبر عنها إذا كان هناك بعض الاحتمال بان يكون الدين في المستقبل أكبر من قدرة البلد على السداد، فان التكاليف المتوقعة لخدمة الدين ستحبط الاستثمار المحلي والأجنبي ومن ثم تضر بالنمو الاقتصادي.² لانه إذا كان هناك انخفاض في النمو ، يعني ان هناك حاجة للمزيد من الانفاق العام السنوي، مما يؤدي إلى ارتفاع العجز الذي يؤدي بدوره إلى زيادة في معدل الخطر، وارتفاع أسعار الفائدة مما يعزز من المخاوف بشأن الاستدامة، وبذلك تكتمل الحلقة بنتيجة أساسية هي مزيد من الاعتماد على الدين العام وارتفاعه إلى مستويات تجبر الحكومة على محاولة إعادة هيكلة محفظة ديونها، مثال ذلك ما حدث بعد الأزمة المالية عام 2008، وهو تحقق خطر الانكماش واصبح واقعا حقيقيا في بعض دول منطقة اليورو، اذ أدى الانكماش إلى زيادة القيمة الحقيقية للديون العامة، وهذا بدوره جعل أعباء تسديد الدين أكثر تكلفة، مما أجبر الدول المقترضة على خفض الانفاق العام، والذي أدى بدوره إلى خفض النشاط الاقتصادي (الانكماش الاقتصادي) أي الوقوع في حلقة مفرغة أخرى.³ فالحكومات تسعى إلى تقييم الاداء الاقتصادي على صعيد النمو الحقيقي استنادا إلى المعايير الآتية:⁴

- قدرة الاقتصاد على تجنب التقلبات الحادة في النمو وضمان التعافي السريع من الصدمات الاقتصادية حال حدوثها.
- تحقيق نمو قائم على مستوى مقبول من التنوع في مصادر الدخل.
- تحقيق معدلات نمو تسمح باستيعاب الزيادات المتسارعة في معدلات نمو القوة العاملة .
- تقليل التفاوت في توزيع الدخل.
- وجود إطار مؤسسي داعم للنمو الاقتصادي.

1 - هبة عبد المنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، صندوق النقد العربي، 2012، ص7.

2 - سمير أبو مدللة، مازن العجلة، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الأول، 2013، ص13.

3 - أوليفي بلانشر، حيث يكمن الخطر، مجلة التمويل والتنمية، العدد: 51، صندوق النقد الدولي 2014 ، ص 3.

4 - هبة عبد المنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، مصدر سبق ذكره ،ص8.

والدين العام يرتبط بالنمو الاقتصادي نظرا لان النمو الاقتصادي وزيادته يسمح بسداد الديون في مواعيدها، وفي هذا الصدد، ووفقا لدراسة اعدھا صندوق النقد الدولي بان أفضل تفسير لذلك يأتي من نظريات عبء الديون المفرطة التي تؤكد بانه فيما اذا كان هناك بعض الاحتمال بان يكون الدين في المستقبل أكبر من قدرة البلد على السداد فان التكاليف المتوقعة لخدمة الدين ستحبط الاستثمار المحلي والأجنبي ومن ثم تضر بالنمو، ويتسبب الدين الإضافي في نهاية الأمر إلى تباطؤ النمو حتى مع استمرار المستوى الكلي للدين في الإسهام بشكل إيجابي في النمو وهناك احتمال بان تؤثر خدمة الدين الخارجي (على عكس رصيد الدين الإجمالي) على النمو بمزاحمة الاستثمار الخاص أو بتغيير مكونات الانفاق العام. ومع بقاء الأمور الأخرى على حالها، فان زيادة خدمة الدين يمكن ان ترفع فاتورة الفوائد التي تدفعها الحكومة وتزيد من عجز الموازنة، وتقلل من الادخار العام، وهذا بدوره إما ان يرفع أسعار خدمة الدين الأعلى، مقدار الموارد المتاحة للبنية الأساسية وتكوين رأس المال البشري، مع مزيد من الآثار السلبية على النمو لذلك، لا ينظر عادة إلى حجم الديون المطلقة، فما يهم من وجهة نظر القدرة على تحمل الدين ليس هو المجموع المطلق لحجم الديون، بل العلاقة بين هذا المجموع وبعض المتغيرات الرئيسية الأخرى وتشمل هذه المتغيرات بالإضافة إلى التوازن المالي الرئيسي، متوسط سعر الفائدة المصرفية الذي يتعين دفعه بخصوص الديون غير المسددة، ومعدل نمو الاقتصاد وسعر الصرف، ويؤثر هذا الأخير تأثيراً قوياً ليس فقط على القيمة المحلية للديون المقدمة بالعملات الأجنبية¹.

وفي هذا المجال فان تأثير الديون على النمو عن طريق تقليل تراكم راس المال، اذ انه في حالة نمو الدين فان المستثمرين غالبا ما يقللون توقعاتهم في العوائد نظرا لتوقعهم زيادة الضرائب لدفع الديون مما يثبط المستثمرين سواء المحليين ام الأجانب ثم تثبيط راس المال. فضلا عن تراجع المستثمرين الكبار عن قراراتهم الاستثمارية بسبب حالة عدم التأكد بما سيتم دفعه، اي ان خدمات الدين الخارجي ستؤثر على اداء الاقتصاد من خلال (اثر التضاحم) وذلك عن طريق التقليل من انتاجية عناصر الانتاج، فان الحكومة في هذه الحالة ستكون في أقل استعداد لاعتماد سياسات صعبة ومعقدة عند توقعها بالعوائد المستقبلية جراء زيادة الانتاج ستنذهب لصالح الدائن الاجنبي، كما ستؤدي حالة عدم الاستقرار وكذلك عدم التأكد المستقبلي جراء زيادة الديون إلى تقليل جانب الحماسة ومن ثم ضعف الانتاجية.²

1- سمير أبو مدللة و د. مازن العجلة، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (2000-2011)، مصدر سبق ذكره، ص 275-276

2 Pattilo, C. porison, H. and Ricci, L, what are the channels through which External Debt Affects Growth, IMF working paper, No. wp104/15, Jan, 2004.

وعليه فان الديون ستؤثر بطرق غير مباشرة في النمو الاقتصادي وذلك عن طريق التأثير السلبي لخدمات تلك الديون على النفقات العامة لاسيما الانفاق على الخدمات الاجتماعية الصحية منها والتعليمية فضلا عن التأثير سلبياً على رأس المال البشري والنمو الاقتصادي.¹

كما ان تأثير الدين الخارجي على النمو لا يرتبط بمستوى الدين الخارجي نفسه بالضرورة او بحجمه الى الناتج المحلي الاجمالي او نسبته بل انها تعتمد على عوامل عدة داخل الاقتصاد، تتباين من دولة الى دولة اخرى، من ابرزها كفاءة وقدرة المؤسسات الاقتصادية والسياسية وهيكل الدين الخارجي العام وكيفية وطريقة انفاق تلك القروض الخارجية، ومعدل الممارسة الديمقراطية، اذ يؤثر الدين الخارجي على الاداء الحكومي المالي، وعلى قدرة وكفاءة السياسات النقدية والمالية للدولة، ويؤثر على الكثير من المتغيرات الاخرى الاقتصادية كالاستثمار الخاص والادخار الخاص والانتاجية العامة لعوامل الانتاج، يمكن ان يكون ذلك التأثير ايجابياً او سلبياً او محايداً على النمو.

وبناء على ما سبق، فقد تتشعب مواقف النظريات الاقتصادية حول تأثير نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في اتجاهات ثلاثة، فالاتجاه الاول يؤمن بوجود تأثير ايجابي ويستبعد فكرة وجود مستوى حرج للدين العام كما جاءت به النظرية الكلاسيكية، والثاني يرى بوجود تأثير سلبي مثل النظرية النيوكلاسيكية اي ان هناك مستوى حرج للدين العام، اما الاتجاه الثالث فيرى بان القروض العامة محايدة في تأثيرها على النمو الاقتصادي باعتبارها وسيلة لتمويل العجز في الموازنة العامة من خلال تحفيزها للطلب الكلي، ولكن الادبيات الاقتصادية استقرت على ان تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي يخضع لطبيعة مرحلة الاقتصاد وظروف البلد ففي ظروف الكساد يكون تحفيز الطلب الكلي بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي وهنا تكون القروض العامة اداة ايجابية في الاجلين القصير والطويل، أما في الظروف الطبيعية للاقتصاد فيحتمل ان يكون تأثير المؤشر (نسبة الدين العام/GDP) سلبياً على النمو في الاجل الطويل بشرط لا تتجاوز قيمة الدين العام قيمة الانفاق الاستثماري العام ومن ثم اضعاف القدرة على السداد اذ ان تجاوزها سيوجه في مجالات الانفاق الجاري وبالتالي اهدارها فضلاً عن اية تراكم الديون يؤثر على القطاع الخاص من خلال اثر المزاحمة وبالتالي معوقاً للنمو الاقتصادي.²

1 Elbadawi, A, Ndulu, J. and Ndung, N, "Debt overhang and Economic Growth in Sub-Saharan Africa", A paper presented to IMF, world Bank Seminar in December, 1996.

2- حمدي احمد علي الهنداوي، العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي، كلية التجارة جامعة المنصورة، الطبعة الاولى، مطبعة الاسكندرية، 2007، ص357

أما ما يتعلق بالفجوة الضريبية فإنها ترتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي، أي أن زيادة الحصيلة الضريبية تؤدي إلى تراجع الحافز نحو الاستثمار ومن ثم انخفاض الطلب الكلي الذي من شأنه تقويض النمو الاقتصادي وتقليل معدلاته، أي أن الزيادة في الفجوة الضريبية سوف تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي.

وبالنسبة لعلاقة عجز الموازنة مع النمو الاقتصادي التي هي في محل جدل في ذلك التأثير سلباً أو إيجاباً على النمو الاقتصادي نظراً لأن ذلك يرتبط بكيفية تعبئة القروض العامة الممولة للعجز وانفاق الحصيلة منها وطبيعة الظروف الاقتصادية التي تستخدم في إدارتها تلك القروض فإذا كان لتمويل الانفاق الاستثماري العام فإنه سيمارس أثراً إيجابية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وإثراً إيجابية عند تمويل الانفاق الجاري في الأجل القصير، وبشكل عام فإن ما تذهب إليه معظم الأدبيات الاقتصادية أن نمو عجز الموازنة يعني زيادة الانفاق العام ومن ثم زيادة الطلب الكلي وبالتالي اتجاه نحو زيادة النمو الاقتصادي لتصبح العلاقة طردية بينهما وبشرط أن يرتبط ذلك بالانفاق على المشاريع الاستثمارية.¹

ثانياً: العلاقة النظرية بين الاستدامة المالية والبطالة

تعد البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية تعاني منها معظم الدول وهي الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون، ولكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرصة عمل، وتظهر البطالة عادة في أوقات الركود الاقتصادي وتقل في أوقات الازدهار الاقتصادي، ولها عدة أنواع منها: البطالة الهيكلية، والبطالة الاحتكاكية، والموسمية، والمقنعة وغيرها، وتختلف هذه الأنواع من طرف الآخر، وباعتبار البطالة ظاهرة تعاني منها العديد من الدول، فهناك من حاول علاجها فمثلاً النظرية الكلاسيكية عالجتها من خلال تخفيض الأجور النقدية، والذي بدوره يؤدي إلى تخفيض معدل الأجور الحقيقية، وبالتالي تنخفض تكلفة الإنتاج ويزداد الطلب على الإنتاج، ثم تعود العمالة إلى التوازن الأولي، أما النظرية الكينزية فإنها ترى ضرورة المحافظة على ارتفاع مستوى الأجور النقدية لأن تلك الزيادة في معدلات الأجور تمثل دخلاً تدفع بالطلب الكلي إلى الزيادة، وهذا يؤدي إلى التشغيل، وتناقص البطالة، وإن الأمر يتطلب من السياسة النقدية تنشيط الطلب الفعال وزيادة الاستثمار للاقترب من مرحلة العمالة الكاملة.²

1 - عبد الحق بن تقات، محمد ساحل، أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر، حوليات جامعة الجزائر، العدد 32 الجزء الرابع، 2018، ص 238.

2 - فرحات غول، مدخل إلى الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 191.

أما انعكاس أثر البطالة على الأداء الاقتصادي فهو انعكاساً سلبياً ويؤثر على مستوى النشاط والاداء بشكل مباشر وكبير، ففي حالة تزايد حجم البطالة بأنواعها (السافرة ، والمقنعة، والجزئية) سوف تقلل من حجم الانتاج الاجمالي وتخفض كفاءة الاداء وتزيد من اعباء وتكاليف التشغيل وبالتالي تفقد القدرة والميزة النسبية في الانتاج والتصدير او حتى في تقديم الخدمات وجودتها، لذا تسعى الدول الى المحافظة على مستوى معين من البطالة بما لا يخل في العملية الانتاجية وان تحافظ على نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل اعلى من معدل البطالة في المجتمع.¹

وتعد الاستدامة المالية إحدى الوسائل التي تستخدم لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي، ونظراً لما يشكله الاستقرار الاقتصادي كهدف رئيس تسعى جميع الانظمة الاقتصادية المختلفة لتحقيقه، فان الاستدامة المالية ستكون ، بلا شك، أحد السياسات التي تسعى الدول لتحقيقها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، من أجل الوصول الى الحالة التي يكون الاقتصاد فيها لا يعاني من تقلبات الدورات الاقتصادية، بمعنى آخر، لا يعاني من الركود والتضخم ، إذ ان غياب الاستقرار الاقتصادي يعني مزيد من البطالة أو ارتفاع المستوى العام للأسعار أو كلاهما كما حصل في حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي والذي أطلق عليه "التضخم الركودي". كما تسعى العديد من دول العالم الى زيادة النمو وتعزيز الناتج ، ودعم الاقتصاد الوطني، وخفض معدلات الفقر، وتحسين مستوى معيشة الفرد. ويأتي ذلك من خلال تحقيق الاستدامة المالية بشكل كبير ، إذ ان أبرز ما يدل على غياب الاستدامة المالية، هو ظهور وتنامي الأزمات، بمعنى ان أي أزمة تطرأ وتتعرض آثارها على انخفاض أسعار منتجاتها ستلجأ تلك الدولة إلى الاقتراض لسد احتياجاته المالية، وهذا ما ينعكس على الاستقرار الاقتصادي، كما حصل في أزمة عام 2008 التي ترتب على إثرها حالة الركود في العديد من دول العالم ، وأزمة عام 2014 التي ترتب على أثرها حالة النقش في الكثير من تلك الدول، فغياب الاستدامة المالية تكشف عن مدى تقاعس السياسة المالية في ممارسة دورها المطلوب ، وبالتالي ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية المترابطة والتابعة لبعضها لبعض ومنها مشكلة البطالة ومشكلة التضخم ، لذلك نجد ان العلاقة عكسية بين البطالة من جهة وبين الاستدامة المالية من جهة اخرى اذ ترتفع نسبة البطالة بين مختلف الفئات العمرية القادرة والراغبة للعمل نتيجة عدم تحقيق الاستدامة المالية وتأثر الاقتصاد الوطني بالأزمات الاقتصادية العالمية وعدم تحقيق الوفرة المالية او الاحتياطي المالي المناسب لمواجهة تلك الأزمات المالية.²

والى جانب ما ذكر اعلاه فان هناك اثرا داخليا للدين العام على حجم التوظيف اذ يعد تمويل العجز عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي يعني ان تقوم الحكومة بتمويل العجز في الموازنة

1- shone R. open Economy Macroeconomics theory policy,op cit.p327.

2 - John Levi Hilton, financial sustainability: A case study on Flat World Knowledge, Brigham Young University , First edition 2007 , p 28.

العامة عن طريق بيع السندات الحكومية واذونات الخزنة الى الجهاز المصرفي فاذا قامت الحكومة بالاقتراض من البنك المركزي، فان هذا يعني زيادة النقود ذات القوة العالية، أي زيادة الاصدار النقدي الجديد، وهذا ما يؤدي الى زيادة عرض النقد، هذه الزيادة تكون مساوية للتغير في القاعدة النقدية - التي تتألف من العملة المتداولة خارج البنوك زائداً الاحتياطي النقدي للبنوك - أي تكون مساوية لقيمة اذونات الخزينة مضروبة في مضاعف النقود، هذه الزيادة في عرض النقود عند عدم وصول الاقتصاد الى حالة التشغيل الكامل فانها تكون حافزاً على زيادة الطلب ومن ثم زيادة الانتاج والتوظيف، أما في حالة وصول الاقتصاد الى مرحلة التشغيل الكامل فان هذا الاصدار النقدي الجديد سيولد ضغوطاً تضخمية ومن الممكن ان تؤدي هذه الطريقة التمويلية الى زيادة ثروة القطاع الخاص بشكلها النقدي وليس الحقيقي، فضلاً عن ان هذه الزيادة في عرض النقود من المرجح ان تؤدي الى انخفاض معدلات الفائدة خصوصاً اذا كان الاقتصاد يعمل دون مرحلة التشغيل الكامل، في حين انه بعد هذه المرحلة فان اسعار الفائدة قد ترتفع وهذا ما يؤدي الى هبوط الاستثمار أما في حالة الاقتراض من البنوك التجارية فهناك احتمالان، الاحتمال الاول ان تكون حالة الاحتياطي النقدي لدى البنوك وضع تستطيع معه تلافي حاجة الحكومة الى الاموال دون الحاجة الى تقليص قروضها الى القطاع الخاص، وذلك لتوفير احتياطات فائضة لديها، ان الاستثمار الخاص لن يتأثر بالاقتراض الحكومي، أما عرض النقد فانه سيزداد نتيجة لذلك بسبب التوسع في الائتمان المصرفي وارتفاع دخول الافراد، أما الاحتمال الثاني فانه في حالة عدم امتلاك البنوك التجارية احتياطات فائضة، عندئذ يمكن ان تقوم البنوك بإقراض الحكومة بإحدى طريقتين، الاولى تخفيض متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية أو قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية في السوق المفتوحة، مما يزيد من الاحتياطات الفائضة التي تسمح للبنوك بالتوسع في الائتمان ويزداد عرض النقد. الثانية، قيام البنوك التجارية بتقليص قروضها الى الافراد، في هذه الحالة لن يتأثر عرض النقد، بل يبقى على حاله لان البنوك تستبدل القروض العامة بالقروض الخاصة، غير ان حجم الائتمان الخاص سيقبل وتكلفته تزداد¹.

ويمكن ان نستنتج بان علاقة الدين العام /GDP بالبطالة فان اثار الدين العام تتمحور نظرياً على التأثير الطردي بالعلاقة مع معدلات البطالة لاسيما اذا ما ارتفع حجم الدين وأعباؤه فانه اضافة لخدمته من الانفاق العام الجاري دون اقامة المشاريع الاستثمارية لاسيما وان تراكم حجم الدين العام عامل سلبي باتجاه النمو ومن ثم توقع العلاقة الطردية نحو زيادة البطالة.

1 - د. عبد المنعم السيد علي، مصدر سابق، ص 406.

أما ما يتعلق بعلاقة الفجوة الضريبية بمعدل البطالة فهي الأخرى يكون تأثيرها ايجابيا باتجاه زيادة معدلات البطالة، ذلك ان زيادة الحصيلة الضريبية تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي ومن ثم عدم قدرة على استيعاب العاطلين على العمل فتصبح العلاقة في هذا المجال طردية .
اما علاقة مؤشر عجز الموازنة بالبطالة فهو ينسجم مع علاقته بالنمو على وفق الظروف الطبيعية فانه يرتبط بعلاقة عكسية مع البطالة، اي ان زيادة عجز الموازنة تؤثر سلبا باتجاه تخفيض معدلات البطالة .

ثالثا: العلاقة النظرية بين الاستدامة المالية والتضخم .

أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاديات المعاصرة سواء المتقدمة منها أم النامية ، كما يعتبر معدل التضخم أحد المقاييس الدالة على الأداء الاقتصادي للبلد لهذا تعتمد السياسات الاقتصادية على جعله منخفضاً قدر الإمكان باعتباره مؤشراً واضحاً للدلالة على استقرار اقتصاد لأي بلد.¹

وفي حالة عدم توفر الاستدامة المالية في بلد ما وعدم وجود او ضعف دور السياسة المالية والنقدية فضلا عن ضعف التنسيق فيما بينهم وهو ما تشهده معظم دول العالم النامي فان المشاكل الاقتصادية ستظهر بشكل واضح ومنها حالة التضخم ، فقد يكون في المرحلة الاولى او في الأمد القصير حالة ايجابية وتعمل الدولة على تنميتها والعمل على السيطرة على ذلك التضخم ، من أجل زيادة الصادرات الى الخارج، الا ان الحقيقة ان معظم تلك الدول لا تمتلك القاعدة الانتاجية الكافية لتنويع صادراتها وبالتالي زيادة الصادرات كونها ممثلة بتصدير مورد واحد أولي فقط ، والنتيجة هو ان يحدث التضخم في السوق المحلية وتنخفض قيمة العملة بشكل كبير وتفقد النقود قيمتها بمرور الزمن مما يضر بالمدخرات بشكل عام ويقلل التعامل مع البنوك فضلا عن ان ارتفاع التضخم يؤدي بالمستهلكين إلى شراء ممتلكات عينية والتمسك بها وعدم بيعها للحفاظ على قيمة رأس مالهم الأصلي، وإذا كان التضخم فوق المستوى المعقول فعادة ما يلجأ البنك المركزي لرفع الفائدة وذلك للحد من الانفاق من ثم يحث المستهلكين على الادخار وبذلك يقل الطلب على السلع و تنخفض الأسعار في النهاية مما يؤدي بالحكومة الى ان تفقد السيطرة على الوضع بشكل عام فتظهر المشاكل الاقتصادية وتتأثر لسنوات عدة، ونتيجة لتلك الاضطرابات الاقتصادية وسوء الادارة فان الدولة ستتدخل في الامد المتوسط والبعيد بسلسلة مشاكل اقتصادية وقد تكون مشاكل مستدامة وقد ينهار الاقتصاد بشكل عام وتعلن الدولة

1 - إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة- 2014، ص 51.

افلاسها وعدم قدرتها على تمويل ذلك العجز.¹ وأكدت الأدبيات الاقتصادية على وجود علاقة سلبية بين التضخم كمتغير مستقل والاستدامة المالية كمتغير تابع ، بمعنى ان انخفاض معدلات التضخم تؤدي الى تحقق الاستدامة المالية ، والعكس صحيح ، وتحقق هذه العلاقة في حالة حدوث أثر سالب لمعدل التضخم على النمو الاقتصادي.²

اذ تنجم الآثار المحتملة للمديونية العامة على التضخم عن التأثير المحتمل لعقد القروض من قبل السلطات العامة على المعروض من النقود، وبالتالي على مستوى السعر والقوة الشرائية للنقود ان التأثير السلبي لتعاقد القروض لتمويل عجز الموازنة على مستويات الأسعار يتم تفسيره على نطاق واسع في الأدبيات، خاصة بالنسبة للبلدان النامية اذ يتم تمويل عجز الموازنة في كثير من الأحيان عن طريق التعاقد على قروض قصيرة الأجل من البنك المركزي، ويتم إصدار المعروض النقدي بدون قيد يتسبب في حدوث اضطرابات في التدفقات النقدية والمالية والتدفقات الحقيقية، مما يؤدي إلى حدوث تضخم وقد أدى اكتشاف مثل هذه الآثار السلبية على عرض النقود في العديد من الاقتصادات الحديثة، إلى حظر القانون ليس التمويل المباشر لعجز الموازنة (السوية) عن طريق إصدار النقود التضخمية ولكن أيضاً وصول السلطات العامة إلى موارد الدين من البنك المركزي على المدى القصير من أجل تغطية الفجوات المؤقتة أيضاً.³

فمع زيادة عرض النقود بهذه الطريقة يمكن ان يحدث تدهور محتمل في القوة الشرائية للعملة المحلية ليس فقط في سياق مديونية السلطات العامة للبنوك المركزية، ولكن أيضاً للبنوك التجارية أو مؤسسات الائتمان الأخرى (مدخرات البنوك، وبنوك الاستثمار، وبنوك التجارة الخارجية، وما إلى ذلك)، بسبب قدرتها على انشاء أموال كتابية وعلاقات إعادة التمويل المحددة التي تقيمها مع البنك المركزي ويعتمد التأثير على كمية الأموال المتداولة على كيفية النظر إلى سندات الدين العام، إما كإضافة إلى الأصول المصرفية الحالية أو كبديل لها عندما تحافظ البنوك التجارية على نسبة تغطية السيولة دون تغيير، تأتي الأوراق المالية الحكومية لتحل محل القروض الممنوحة للقطاع الخاص للاقتصاد في محفظة أصولها، بحيث لا يتأثر إجمالي المعروض النقدي.

1- G Tirumala Vasu Deva Rao, Sustainable development : First edition , Ideal International E – Publication Pvt. Ltd. India, 2017,p 75.

2- Bittencourt, M. Inflation and Finance: Evidence from Brazil, WP/ 07/163, University of Bristol, UK in its series The Centre for Market and Public Organization,2007,p5.

3-Bilan Roman, Interconnections between Public Indebtedness and Inflation in Contemporary Economies, Economics and Sociology, Vol. 7, No 4, 2014, p60–61

وبالتالي لا يوجد خطر التضخم على العكس من ذلك، عندما تقبل البنوك التجارية أو يتعين عليها قبول تعديل نسبة تغطية السيولة لديها، فإن الأوراق المالية الحكومية لم تعد تظهر كبديل ولكنها مكملة لأصول المصارف الأخرى، إذ تنمو كل من الأصول والخصوم المصرفية، مما يعني نمو المعروض النقدي بما في ذلك النقود المحفوظة في حسابات الودائع في البنوك التجارية وبالتالي زيادة محتملة في الأسعار وارتفاع التضخم عندما تقوم مؤسسات الائتمان من خلال شراء سندات الدين العام بتخفيض مواردها الإقراضية.¹

1 -Bilan Roman,opsit ,p61

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بمتغيرات الاداء الاقتصادي في الجزائر والعراق

تمهيد

سيتم في هذا الفصل تحليل مؤشرات الاستدامة المالية (الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، وعجز الموازنة، والفجوة الضريبية) وبيان علاقتها بمتغيرات الاداء الاقتصادي (النمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم) في الجزائر والعراق للمدة من (2004-2019) ومن اجل ذلك فقد تم تقسيم هذا الفصل الى عدة مباحث وهي :

المبحث الاول: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بمتغيرات الاداء الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بمتغيرات الاداء الاقتصادي في العراق

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الاستدامة المالية والاداء الاقتصادي في الجزائر والعراق

المبحث الأول

تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بمتغيرات الاداء الاقتصادي في الجزائر
المطلب الاول: سمات الاقتصاد الجزائري.

1. اختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي.

يواجه الاقتصاد الجزائري مجموعة من التحديات لاسيما اختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي الذي يعد تحدياً واضحاً امام السعي نحو تنويع الاقتصاد الوطني، نظراً لتأثره بالتقلبات في اسعار النفط الخام العالمية، لاسيما وان الاقتصاد الجزائري يسهم فيه الناتج النفطي بنسب كبيرة على الرغم من تقلبها تارة وميلها نحو الانخفاض تارة اخرى، ومن خلال تتبعنا للبيانات الواردة في الجدول (1) نلاحظ منه اتجاه الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية نحو الزيادة خلال مدة البحث (2004-2019)، فبعد ان بلغ حجمه 6149117 مليون دينار جزائري عام 2004، ازداد ليصل الى 19128092 مليون دينار في نهاية المدة عام 2019، وفي الوقت نفسه ازدادت حصة الناتج المحلي الاجمالي من النفط الخام من 3147531 مليون دينار عام 2004 الى 10541292 مليون دينار عام 2013، وبالانخفاض الى 9624082 مليون دينار عام 2019، يقابله في ذلك تزايد حجم الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من 3849347 مليون دينار عام 2004، الى 15417242 مليون دينار عام 2019، وهذا يعني ان هناك تطوراً ايجابياً في صالح الناتج المحلي غير النفطي بدأ من عام 2013 ولغاية عام 2019، كان له تأثير واضح على تراجع اسهام ناتج القطاع النفطي من نحو 46.04% عام 2005 الى 30.1% عام 2013، وصولاً الى اقل الاسهامات المذكورة في عام 2019، والتي بلغت نحو 19.4%، وبالامكان ايعاز ذلك الى التقلبات في اسعار النفط الخام العالمية التي كانت بلغت وبحسب اسعار سلة اوبك نحو 36.05 دولار/ برميل، وزيادتها الى 105.87 دولار/ برميل عام 2013، وانخفاضها الى 64.04 دولار/ برميل عام 2019، مما كان لها الاثر الواضح في تقلب حجم الناتج المحلي من النفط الخام وقيمتها التي ادت الى انخفاض اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي الى نحو 19.4% هذا من جهة، ومن جهة اخرى ان التقلبات في ناتج الجزائر من النفط الخام كان لها الاثر المباشر في تقلب حجم الناتج الاجمالي، فبعد ان بلغ الانتاج النفطي نحو 1311 الف برميل / يوم عام 2004، ازداد ليصل نحو 1426 الف برميل / يوم عام 2006¹، والى 2456 الف برميل / يوم عام 2008، وبالانخفاض الى 1652 الف برميل /

1 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006، ص333.

يوم عام 2012¹، ثم بالزيادة الى 1703 الف برميل / يوم عام 2014، ثم بالانخفاض وصولاً الى 1439 الف برميل / يوم عام 2019.² ويتبع هذه المبررات السابقة ايضاً بصدد زيادة الناتج انما يعود الى عمليات التكيف والاصلاح الاقتصادي التي شرعت بها الجزائر ما بعد عام 2005، وتحولها نحو اقتصاد السوق.³

جدول (1)

الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدون النفط في الجزائر لسنوات متفرقة
مليار دينار جزائري

التفاصيل السنة	(GDP) بالأسعار الجارية	الناتج المحلي من النفط الخام	اسهام ناتج النفط الخام من (GDP) %	(GDP) بدون النفط الخام
2004	6149117	3147531	37.4	3849347
2005	7561984	3401052	46.04	4080447
2009	9968025	4599393	31.3	6848033
2010	11991564	6037795	34.7	7830491
2011	14588970	9304384	36.7	9234818
2013	16647919	10541292	30.1	11636895
2014	17228598	9944135	25.03	12916280
2015	16702119	5980649	20.03	13356685
2019	19128092	9624082	19.4	15417242

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، سنوات متفرقة.

1 - تقرير أوبك لعام 2013، ص 32.

2 - تقرير أوبك لعام 2019، ص 28.

3 - كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 8، المجلد 5، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2005، ص 253.

2. اختلال هيكل الموازنة العامة.

ان اختلال هيكل النفقات والإيرادات العامة في الجزائر يعد من أهم التحديات التي سعت الى إصلاحه، إذ شرعت بعملية الإصلاح الاقتصادي بشكل مبكر منذ بداية تسعينيات القرن الماضي وركزت على تنمية الناتج المحلي الإجمالي، لكنها استمرت بشكل متباطئ بتنفيذ برنامج الإصلاح المالي حتى في بداية الألفية الجديدة وانضمامها الى المنظمات العالمية، وقد واجهتها العديد من المعوقات المؤسسية التي من بينها الفساد المالي والاداري المتفشي في المفاصل الحيوية للدولة، والبيروقراطية وصعوبة الاجراءات وغيرها من المعوقات فضلاً عن التنفيذ غير الجيد لبرنامج الإنفاق الاستثماري، والزيادة في تقدير النفقات والتأخر الكبير في تنفيذ المشاريع، وعدم ادخال جميع بيانات الواردات المتأتية من مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها ما سجل عام 2004 اذ نجد ان حجم الإيرادات العامة لا يتطابق مع مجموع ما تم تصديره من نפט خام الى الخارج ، مما أثر بشكل او بآخر على هيكل الإيرادات والنفقات الحكومية، ومن خلال الجدول(2)، نجد إن النفقات العامة اتسمت بالارتفاع المستمر خلال مدة الدراسة من 2004-2019، وهي نتيجة لما تقدم بالإضافة الى البدء بتنفيذ برنامج الإصلاح المالي وبرامج الانعاش الاقتصادي، إذ ارتفعت النفقات العامة من أدنى مستوى لها عام 2004 اذ بلغت 1890.7 مليون دينار جزائري، إلى أعلى مستوى لها عام 2018 و 2019، فقد بلغت 7725.2 و7731.7 مليون دينار جزائري على التوالي، اما حجم الإيرادات العامة، فقد بلغت 2218.3 عام 2004 وارتفعت الى 6587.3 عام 2019، مما يؤكد ان تزايد حجم النفقات العامة بنسبة أكبر من حجم الإيرادات العامة، وبالتالي ان هذه السياسات ادت الى حدوث عجز في معظم سنوات الدراسة خصوصاً بعد عام 2008، وتأثر البلد بانخفاض اسعار النفط عالمياً، فالنפט يعد واحداً من أهم القطاعات التي تسهم في تكوين اجمالي الإيرادات العامة للبلد، وبذلك فقد بلغ حجم العجز في الموازنة (580.1 -) مليون دينار جزائري عام 2009، وارتفع الى (-1137.9)

مليون دينار جزائري، عام 2019، فتوجه الحكومة في اتجاهين الأول الاصلاح الاقتصادي والثاني هو تطبيق السياسات والبرامج التنموية من اجل تحقيق الاستدامة المالية للبلد¹.

جدول (2)

رصيد الموازنة العامة في الجزائر لسنوات متفرقة خلال المدة (2019-2004)
مليار دينار جزائري

السنة	الايادات العامة	النفقات العامة	العجز او الفائض للموازنة
2004	2218.3	1890.7	327.6
2005	3081.7	1983.7	1098.0
2006	3638.7	2439.4	1199.4
2007	3729.9	3108.5	621.4
2008	5253.3	4193.2	1060.1
2009	3667.0	4247.1	-580.1
2010	4461.8	4467.7	-6.0
2011	5837.8	5854.6	-16.8
2012	6338.7	7058.7	-720.0
2013	5958.2	6024.1	-65.9
2014	5737.9	6994.5	-1256.6
2015	5105.5	7655.2	-2549.7
2016	5011.6	7297.0	-2285.4
2017	6048.4	7282.7	-1234.3
2018	6826.9	7731.7	-904.8
2019	6587.3	7725.2	-1137.9

المصدر: <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/structures-du-ministere-des-finances-ar> بتاريخ 2020/12/29.

1 - صيفور فضيلة، بلعباس رايح، أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج Ecm ، خلال الفترة 1965-2016، بحث منشور في مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 6 ، العدد 1 ، ص 359.

3. اختلال هيكل الميزان التجاري.

يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات المنتجة والمصدرة للنفط، لذا فهو يواجه صدمات اقتصادية محلية وخارجية ينعكس أثرها بشكل واضح على بعض المتغيرات الاقتصادية المختلفة بتفاوت درجة تأثيرها ويرجع السبب في ذلك إلى هشاشة الاقتصاد المحلي أمام تغير أسعار النفط الدولية، إن ما يميز الاقتصاد الجزائري من هذا الجانب هو الطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، وهذا ما يبيّنه الجدول (3) إذ يعتمد بالأساس على حصة الصادرات النفطية التي تقدر في احسن الأحوال ب 95% كما في عام 2016، في حين اتسمت مدة الدراسة من (2004-2019) بسيطرة الصادرات النفطية على مجمل الصادرات السلعية وقد بلغت أكثر من 97% طوال مدة الدراسة، من إجمالي عوائد الصادرات الجزائرية للخارج ، وهو الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط، ففي الوقت الذي بلغت فيه الصادرات السلعية الإجمالية 3130272 مليون دينار جزائري عام 2004، احتلت الصادرات النفطية منه 3039494 مليون دينار للعام نفسه، ونسبة 97.1%، أما بقية السنوات فكانت مشابه لها مع ارتفاع طفيف اذا بلغت نسبتها 98.1% عام 2006 واستمرت الى عام 2013، اذ بلغت ايضاً 98.3%، وهو دليل على عدم فاعلية القطاعات الانتاجية الاخرى وعدة مساهمتها في تحقيق تنوع في الصادرات مما يفاقم من المشكلة الاقتصادية ويضع الاقتصاد الجزائري تحت رحمة الاستقرار الاقتصادي العالمي، اما من ناحية حجم الاستيرادات السلعية نلاحظ ان حجم الاستيرادات السلعية اقل من الصادرات مما حقق فائضاً في الميزان التجاري طوال السنوات 2004 الى 2014، اذا بلغت 1378338 مليون دينار جزائري، عام 2004، وهي اقل من الصادرات بواقع 1751934 مليون دينار، مما حقق فائضاً بالمقدار نفسه، وفي عام 2014 فقد ارتفع حجم الاستيراد من الخارج ليلغ 4792269 مليون دينار وهو نتيجة للانفتاح الاقتصادي والسياسة الجديدة المتبعة، مما قلص من حجم الفائض الى 46437 مليون دينار في للعام نفسه ، وعند تتبعنا للسنوات اللاحقة ضمن مدة الدراسة ونتيجة لزيادة النفقات الحكومية فقد ارتفع حجم الاستيراد من الخارج من عام 2015 - الى عام 2019، اذ بلغ عجز قدره (-1793671) عام 2015 ، و(-1113532) عام 2019، وفضلا عن التركيز السلعي للصادرات الجزائرية فإنها تمتاز كذلك بالتركيز المكاني الجغرافي الكبير، اذ يتم التصدير إلى دول معينة دون غيرها

خاصة منها الدول الأوروبية والولايات المتحدة، واليابان، وفي هذا الشأن فإن الإتحاد الأوربي بمفرده يستحوذ على 57.3% من قيمة الصادرات الجزائرية عام 2016¹.

جدول (3)

هيكل الميزان التجاري واسهام الصادرات النفطية منه في الجزائر للمدة (2004-2019)

مليار دينار جزائري

الميزان التجاري صادرات - استيرادات	اجمالي الاستيرادات السلعية	الصادرات السلعية			التفاصيل السنة
		اسهام الصادرات النفطية % 2/1	الصادرات النفطية 2	اجمالي الصادرات السلعية 1	
1751934	1378338	97.1	3039494	3130272	2004
1941044	1450604	97.5	3306857	3391648	2005
2484372	1489752	98.1	3898615	3974124	2006
2358468	1827449	98.4	4118943	4185917	2007
2589335	2453506	98.1	4947027	5042841	2008
565545	2714128	98.3	3223918	3279673	2009
1361618	2886501	98.3	4175901	4248119	2010
1893837	3411790	98.3	5215431	5305627	2011
1544580	3991939	98.4	5447934	5536519	2012
789649	4356824	98.3	5058983	5146473	2013
46437	4792269	97.2	4703223	4838706	2014
-1793671	5262703	95.8	3323333	3469032	2015
-2187994	5395266	95.3	3056531	3207272	2016
-1580767	5417994	96.1	3687575	3837227	2017
-834923	5629925	96.5	4627177	4795002	2018
-1113532	5291873	97.3	4065526	4178341	2019

المصدر: <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/structures-du->

ministere-des-finances-ar بتاريخ 2020/12/28.

1 - فتحي مختاري، نوفل بعلول ، وآخرون، أثر تغير اسعار النفط على رصيد الميزان التجاري الجزائري، دراسة قياسية، بحث منشور في مجلة البحوث افقتصادية والمالية، المجلد 6 العدد 2 ، الجزائر، 2019. ص 94.

4. هيكل المديونية.

بين البحث فيما تقدم من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري ان النفط يعد سلعة استراتيجية يرتبط بها مصير اقتصاد البلد على الأقل في المدى المتوسط، وكذلك الكثير من الدول حالتها المشابهة للجزائر ومنها العراق الذي يعتمد بالدرجة الأولى على العائدات النفطية في تمويل أكبر جزء من نفقاته، ونلاحظ انه في ظل التطورات الأخيرة لأسعار النفط الخام عالمياً، أصبحت الدول المصدرة للنفط تواجه عدة تحديات نتيجة انخفاض عائداتها مما يجعلها غير قادرة في الأمد البعيد على مواجهة مختلف التزاماتها، إذ اعتبرت الجزائر أكبر المتضررين من أزمات النفط الأخيرة والتي سعت كبقية دول العالم وبكل الطرق للتخفيف قدر الإمكان من التداعيات السلبية لانخفاض سعر برميل النفط، ونلاحظ من خلال الجدول (4) ان الحكومة تتجه بشكل عام نحو الديون الداخلية، كونها الطريق الأفضل في الاقتراض وتمارس الدولة فيه صفتها السيادية بكل الأحوال، فضلاً عن سهولة الاقتراض وانخفاض الفوائد على الدين، اذ بلغت 27,4% عام 2004، وتزايدت بشكل مستمر في السنوات اللاحقة الى 59.4% عام 2008، ثم ارتفعت الى 67.5% ثم 76.3 عامي 2009 و2010، وتوالى ارتفاع الديون الداخلية لاحقاً، حتى وصل الى نسبة 98.5% عام 2019، وهو نتيجة لاسباب عدة منها البرامج التنموية التي تتطلب مزيداً من الإنفاق، فضلاً عن تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري وتوجه الحكومة نحو هذا النوع من الدين على غيره، وتتفادى الاقتراض من الخارج وذلك لفرض الشروط مقابل الديون فضلاً عن ارتفاع معدل الفوائد ومدة التسديد وغيرها، وبالتالي تخفض الدولة من الديون الخارجية، اذ خفضت نسبتها من 72.6% عام 2004 الى 1.5% عام 2019، كما ان مجمل الديون تميل نحو الانخفاض سواء الديون الداخلية أو الخارجية منها، بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، وقد حققت الوصول الى المستوى الآمن من الدين العام طوال مدة الدراسة، وعند الرجوع الى الجدول نجد ان نسبة الديون الى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 35.2% عام 2004، اما بعد الازمة الاقتصادية عام 2014، ارتفع الدين الى الناتج الاجمالي ليصل 20.5% عام 2016، ثم بلغ 45% عام 2019، وهو يتكون من الديون الداخلية في معظمه كما تقدم، ومازال ضمن الحدود الآمنة للدين على وفق المعايير الدولية¹. إذ انتهجت الجزائر عدة استراتيجيات لاحتواء الأزمة وتفاذي العودة إلى سيناريو المديونية، هذه الاستراتيجيات التي جسدها قانون المالية 2016 أهمها اتباع سياسة التقشف وترشيد النفقات والتقليل من الاستيراد قدر الإمكان، اذا ان البقاء على الإيرادات النفطية تبقى غير آمنة مستقبلاً.

1 - العرم عيساني، ناصر ثابت، اثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1991-2015)، بحث منشور في مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 10 العدد 1، ص 322.

جدول (4)

اسهام الدين العام الداخلي والخارجي في الجزائر للمدة (2004-2019)

التفاصيل السنة	اسهام الدين العام الداخلي %	اسهام الدين العام الخارجي %	نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	27.4	72.6	35.2
2005	36.5	63.5	26.3
2006	79.8	20.2	23.6
2007	69.8	30.2	13.5
2008	59.4	40.6	8.1
2009	56.7	43.3	9.8
2010	67.5	32.5	10.5
2011	76.3	23.7	9.3
2012	81.0	19.0	9.3
2013	78.7	21.3	7.6
2014	77.5	22.5	7.7
2015	79.4	20.6	8.7
2016	88.4	11.6	20.5
2017	91.2	8.8	26.8
2018	94.0	6.0	37.8
2019	98.5	1.5	45.8

المصدر: <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/structures-du-ministere-des-finances-ar> بتاريخ 2020/12/29.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر.

لقد أصبح تحقيق الاستدامة المالية من خلال المعايير الدولية المتمثلة بالمؤشرات الثلاثة التي سيتم ذكرها ، ذات أهمية بالغة في الجزائر والتي تعتمد بالدرجة الأولى على إيرادات محددة في تمويل برامجها التنموية ممثلة بالنفط الخام، ولما كانت هذه الإيرادات النفطية تخضع لمنطق السوق الدولية في تسعيرها، فهي تتعرض بين الفينة والأخرى إلى تراجعات سعرية حادة تلقي بظلالها على موارد الدولة من العملات الأجنبية ومختلف مصادر تمويل التنمية، وسيتم تحليل اهم مؤشرات الاستدامة المالية على وفق المعايير الدولية وتطبيقها في الجزائر وهي ما يأتي :

اولا: مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي .

يعد الدين العام الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي أحد أهم المؤشرات والأكثر استخداما لقياس مدى قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية لذلك غالباً ما تحاول الدولة النظر إلى قدرة إيراداتها على الوفاء بالدين وخدماته، وكذلك مدى قدرة صادراتها على تسديده، وما يجب الإشارة اليه في البداية إلى أن الدين الإجمالي في الجزائر ظل بنسب معقولة وأمنة وفقاً للمعايير الدولية ومنها معاهدة ماستريخت وارشادات صندوق النقد الدولي على الرغم من تذبذب نسبته وتذبذب حجم الناتج المحلي الإجمالي طيلة المدة (2004 – 2019) والتي يبينها الجدول (5) إذ نجد ان حجم الناتج المحلي الإجمالي يتزايد في بداية المدة من 58330 مليون دولار عام 2004 الى 171000 مليون دولار عام 2008 ، الا انه انخفض الى 137050 مليون دولار عام 2009، نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية وانعكاس آثارها على الاقتصاد الجزائري .

الا ان الاقتصاد سرعان ما تعافى وبدأ يحقق نمواً اقتصادياً منذ نهاية الأزمة المالية عام 2010 اذ ارتفع الى 161210 مليون دولار، ليواصل الارتفاع لغاية عام 2014 إذ بلغ 213810 مليون دولار، في حين انخفض عام 2015 الى 165980 مليون دولار، نتيجة لانخفاض اسعار النفط عالمياً وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري في حين استعاد الاقتصاد نموه ليتزايد مجدداً الى 170210 مليون دولار، عام 2017،¹ واستمر بالتزايد الى 175370 مليون دولار عام 2018، لينخفض مجدداً الى 171070 مليون دولار عام 2019 ، نتيجة لانخفاض اسعار النفط مجدداً ، اما بالنسبة لحجم الدين فنلاحظ انه بشكل عام يحتل نسب بسيطة ومعقولة نسبة الى حجم الناتج المحلي الاجمالي للجزائر إذ بقي ضمن الحدود الآمنة التي تمت الإشارة لها سابقاً ولا تعول الحكومة على الدين العام في تحقيق اهدافها ومشاريعها التنموية بل تقوم بشكل

1 - البنك المركزي الجزائري ، التقارير السنوية لسنوات مختلفة (2004-2019) .

دائم بمحاولة تخفيض حجم الدين في السنوات الطبيعية التي لم تشهد ازمات مالية عالمية ولم يتعرض حجم النفط العالمي الى انخفاض كبير في اسعاره إذ نجد ان الدين العام الاجمالي انخفض من (35.2%) عام 2004 الى (26.2%) عام 2005 ليستمر بالانخفاض الى (8.1%) عام 2008 ، الا ان تداعيات الازمة المالية العالمية وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري ادت الى انخفاض حجم الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن تزايد طفيف في الدين العام ليرتفع الى (10.5%) عام 2010 ثم لينخفض لاحقاً بعد ارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي وتعافي الاقتصاد الى (7.7%) عام 2014 إلا انه وبسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وما نتج عنها من انخفاض اسعار النفط مرة اخرى وتراجع نمو حجم الناتج المحلي الاجمالي أدى ذلك الى ارتفاع نسبة الدين العام الاجمالي الى (20.4%) عام 2016 ، واستمر بالتزايد لاحقا الى (38.1%) نتيجة لتزايد حجم الدين وتراجع نمو الاقتصاد في الجزائر، وانعكس ذلك حتى في عام 2019، إذ بقي حجم الناتج المحلي دون نمو يذكر في حين ارتفع حجم الدين الخارجي من 66329 مليون دولار عام 2018 الى 78300 مليون دولار عام 2019 مما ادى الى تزايد نسبة الدين العام الاجمالي الى (45.8%) للعام نفسه 2019 ، وعلى الرغم من الارتفاع في حجم ونسبة الدين الخارجي الا انه ظل ضمن المستويات الآمنة، كما انه عبارة عن ديون داخلية بمعظمها كما تقدم ذكره، ومن خلال ذلك نجد ان الاقتصاد الجزائري بحاجة الى التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على النفط فقط¹.

1 - الموقع الإلكتروني لوزارة المالية الجزائرية على الموقع <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar>

تاريخ التصفح 2020/12/14 .

جدول (5)

مؤشر نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر
للمدة (2004 – 2019)

نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي % (2/1)	حجم الدين الاجمالي مليون دولار (2)	حجم الناتج المحلي الاجمالي مليون دولار (1)	التفاصيل السنوات
35.2	30056	85330	2004
26.3	27145	103210	2005
23.6	27672	117100	2006
13.5	18237	134980	2007
8.1	13777	171000	2008
9.8	13416	137050	2009
10.5	16909	161210	2010
9.3	18532	200250	2011
9.3	19523	209060	2012
7.6	15932	209760	2013
7.7	16402	213810	2014
8.7	14518	165980	2015
20.5	32742	160030	2016
26.8	45622	170210	2017
37.8	66329	175370	2018
45.8	78300	171070	2019

المصدر : العمود (3) من اعداد الباحث استناداً الى:

1. بيانات تقارير البنك المركزي الجزائري للمدة (2004-2019) المتاحة على شبكة الانترنت
https://www.bank-of-algeria.dz بتاريخ 2020/11/28 .

ثانيا: مؤشر الفجوة الضريبية .

يتم قياس مؤشر الفجوة الضريبية من خلال طرح نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي مع نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وبتطبيق ذلك على الجزائر في المدة (2004-2019) تبين لنا أن حجم الفجوة الضريبية كبير ما يعكس ضعف مساهمة الضريبة في تغطية نفقات العامة للدولة، بالإضافة إلى التنامي المفرط في النفقات العامة، والجدول (6) يبين حجم الفجوة الضريبية في الجزائر، إذ يتضح لنا من خلاله أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي كانت مرتفعة ارتفاعا متباين طيلة المدة منذ عام 2004 ولغاية 2019 وتزيد نسبتها بشكل اكبر من نسبة تزايد الإيرادات الضريبية مما يدل على اعتماد

الحكومة على الإيرادات الأخرى وهي (النفطية) لسد هذه النفقات المتزايدة كون الإيرادات الضريبية ظلت بحجم ونسبة متواضعة جداً بالنسبة للنفقات الإجمالية، ففي الوقت الذي كانت فيه نسبة النفقات تشكل (30.7%) عام 2004، ثم ارتفعت بعد ذلك الى (38%) عام 2008 والى ما يقارب (45.8%) عام 2015، وظلت هذه النسبة تتغير مع تغير الأوضاع الاقتصادية العامة للبلد وسياسات الحكومة المتبعة، إلا أنها ظلت تشكل النسبة الأكبر من نسبة الإيرادات الضريبية التي لم تشكل سوى (0.5%) فقط عام 2004¹، واستمر الحال طيلة المدة تقريباً بتزايد طفيف في هذا النوع من الإيرادات إذ ارتفعت الى (4.5%) عام 2006، ثم تراجعت الى أقل من 2% عام 2009، وظلت الحكومة تسعى لتنمية هذا النوع من الإيرادات على الرغم من انخفاضها وصعوبة جبايتها، وذلك نتيجة الضغط الخارجي الممثل بتأثير الأزمة المالية والأزمات الاقتصادية على الجزائر، مما دفع بالحكومة الى تشديد الإجراءات الخاصة بالجباية الضريبية فضلاً عن زيادة الأوعية الضريبية المشمولة، كما يرجع سبب ذلك أيضاً الى توجه الدولة ورغبتها في تنويع إيراداتها بعد انخفاض أسعار النفط عالمياً، إلا أنها سرعان ما تراجعت الى (2.1%) عام 2018، ونتيجة تحسن وارتفاع الأسعار العالمية للنفط عام 2018، مما شجع نحو عدم الاهتمام بالرقابة والجباية الضريبية من المشمولين وبالتالي ادى وبشكل اقوى الى تنامي حجم الإنفاق العام وهيمنة الإيرادات النفطية من جديد على هيكل الإيرادات العامة، وضعف دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة والنفقات الإجمالية بشكل عام إذ بلغت (0.2%) عام 2019. مما انعكس على تراجع مؤشر الفجوة الضريبية عن الحد المسموح به وهو (5%)، وبالتالي احدث ذلك اتساع الفجوة بين النفقات العامة وقدرة تغطيتها بالاعتماد على الجباية العادية للضرائب، إذ بلغت الفجوة الضريبية (30.3%) عام 2004 واتسعت هذه الفجوة الى (44.4%) عام 2015 إلا أنها تراجعت الى ما يقارب (38%) للسنوات (2017-2019) بسبب تراجع نمو الاقتصاد الجزائري وعدم شمول الكثير من الأوعية الضريبية بالضرائب بشكل قانوني وليس بفضل الإجراءات التصحيحية للاقتصاد وهو ما يعكس صعوبة تحقيق الاستدامة المالية على وفق هذا المؤشر إذا استمر الإنفاق العام بهذه الوتيرة ودون الاعتماد على تنويع الإيرادات الضريبية وزيادتها والحد من الفجوة الضريبية في البلد فمن المعروف ان اتساع الفجوة الضريبية يعني زيادة التهرب الضريبي وان انخفاض مؤشر الفجوة يعني ان هناك من يلتزم بدفع الضرائب دون تأخر أو تحايل على القانون الخاص لتحصيل الضرائب في البلد².

1 - الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية <http://www.mf.gov.dz> بتاريخ 2020/11/29

2 - عصماني مختار، أوكيل رابح، مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، بحث منشور في مجلة معارف، المجلد 13، العدد 25، سنة 2018.

جدول (6)

نسبة الفجوة الضريبية في الجزائر للمدة (2004-2019)

التفاصيل السنوات	حجم الناتج الاجمالي مليون دولار (1)	حجم النفقات العامة مليون دولار (2)	حجم الايرادات الضريبية مليون دولار (3)	نسبة النفقات الى الناتج % 2/1(4)	نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج % 3/1(5)	نسبة الفجوة الضريبية 5-4% (6)
2004	85330	26260	418	30.8	0.5	30.3
2005	103210	27100	454	26.3	0.4	25.8
2006	117100	33600	5233	28.7	4.5	24.2
2007	134980	44920	561	33.3	0.4	32.9
2008	171000	64910	6235	38.0	3.6	34.3
2009	137050	58500	0942	42.7	0.7	42.0
2010	161210	60050	1136	37.2	0.7	36.5
2011	200250	80310	1391	40.1	0.7	39.4
2012	209060	91080	1621	43.6	0.8	42.8
2013	209760	75870	1613	36.2	0.8	35.4
2014	213810	86780	1685	40.6	0.8	39.8
2015	165980	76020	2370	45.8	1.4	44.4
2016	160030	66700	2978	41.7	1.9	39.8
2017	170210	65610	337	38.5	0.2	38.3
2018	175370	66310	3660	37.8	2.1	35.7
2019	171070	64700	387	37.8	0.2	37.6

المصدر: الاعددة (4 5 و 6) من عمل الباحثة بالاستناد الى بيانات وزارة المالية الجزائرية المنشورة على الموقع الإلكتروني <http://www.mf.gov.dz> بتاريخ 2020/11/29 .

ثالثاً: مؤشر عجز الموازنة.

يشير عجز الموازنة بالمعنى الضيق إلى الفرق بين الإنفاق الإجمالي والإيرادات الإجمالية أو الحالة التي تكون فيها نفقات الدولة أكثر من إيراداتها، ويعبر عنه محاسبياً بالرصيد السلبي للموازنة العامة للدولة الذي يؤشر لعجز مواردها، وبالنسبة للاقتصاد الجزائري وبالنظر للدور الذي يلعبه النفط في تمويل موازنة الدولة يتم تحديد سعر تقديري لبرميل النفط سنوياً عند اعداد الموازنة العامة مثلاً تم تحديده 19 دولار للبرميل سنة 2000، ثم 37 دولار للبرميل سنة 2008، ليتم رفعه إلى 50 دولار للبرميل سنة 2017 وهكذا.. وتحسب على أساسه موارد الموازنة، أما في حال ارتفاع الاسعار الحقيقية خلال السنة فيحول إلى صندوق خاص بضبط الموارد يسمى

(صندوق ضبط الموارد) تفاديا لضخ سيولة نقدية أكثر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني¹، وبذلك فإن عجز الموازنة في الجزائر هو عجز حسابي غالباً، تسعى من خلاله الحكومة إلى تفادي ضخ الأموال في الدائرة الاقتصادية بشكل غير مبرر، والجدول (7) يبين لنا حجم الانفاق الاجمالي وحجم الإيرادات ونسبة العجز او الفائض في الموازنة العامة للدولة، وقد تبين لنا من خلال ذلك ان حجم الإيرادات المتحصلة تزداد سنوياً طوال مدة الدراسة (2004 - 2019) ، لكن الحقيقة ان هذه الزيادة لا تكفي لتغطية حجم النفقات العامة التي تقوم بها الحكومة، اذ ارتفعت من 30810 مليون دولار عام 2004، الى 55170 مليون دولار عام 2019، في حين أن حجم الانفاق العام يتزايد بشكل كبير جداً طيلة المدة (2004-2019) فقد تزايد من 26260 مليون دولار عام 2004 ، الى 64700 مليون دولار عام 2019، وتنامى بوتيرة اسرع خلال المدة من عام 2004 الى عام 2008، اما بعدها فقد تم ترشيد النفقات وعلى الرغم من ذلك ظلت الجزائر تحقق عجزاً في معظم سنوات الدراسة، خصوصاً المدة من 2009 اذ بلغ حجم العجز(-7.990) مليون دولار، الى عام 2019 بلغ حجم العجز(-9.530) مليون دولار، ورغم ان نسبة الانفاق قد تراجعت عام 2009 بسبب اتباع الدولة سياسة التقشف على أثر انخفاض اسعار النفط عالمياً عام 2008، إذ تراجع حجم الانفاق الى 58500 مليون دولار، وظلت محافظة على هذه النسبة لعام 2009، اما بعد ذلك فقد تزايد حجم الانفاق الاجمالي مصحوباً بارتفاع مستمر في حجم الإيراد الاجمالي من حجم الدخل عام 2015 الأ انه تراجع بعد ذلك عام 2017 واستمر الانخفاض الى نهاية عام 2019، الأ انه وبشكل عام فان وتيرة تزايد الانفاق العام كبيرة جداً كما وضح البحث بالنسبة للتزايد في حجم الدخل يرجع ذلك لجملة من الاسباب منها : توجه الدولة الى البرامج التنموية انطلاقاً من برنامج الانعاش الاقتصادي إلى برامج دعم النمو وتوطيده في المدة ما بين 2004-2019، ما يفسر اعتماد اهداف نمو الاقتصاد الجزائري على سياسة الميزانية بشكل كبير جدا بالنظر لمحدودية مساهمة القطاع الخاص، أما العامل الثاني فيتعلق بتراجع إيرادات الدولة في السنوات الأخيرة نتيجة انخفاض أسعار النفط بنسبة كبيرة جداً أدت الى تراجع النمو في حجم الناتج المحلي الاجمالي وهو ما جعل الخطر مضاعفاً على الموازنة المالية للدولة واستقرارها، ويبين الشكل (2) حجم العجز وفتراته خلال مدة الدراسة (2004 – 2019).

1 - بغتة سهيلة، بن الطاهر حسين، صندوق ضبط الموارد كآلية لضبط الميزانية العامة في الجزائر دراسة الفترة(2000-2014) بحث منشور في مجلة دفتار اقتصادية، المجلد8، العدد1، سنة2016، ص 269.

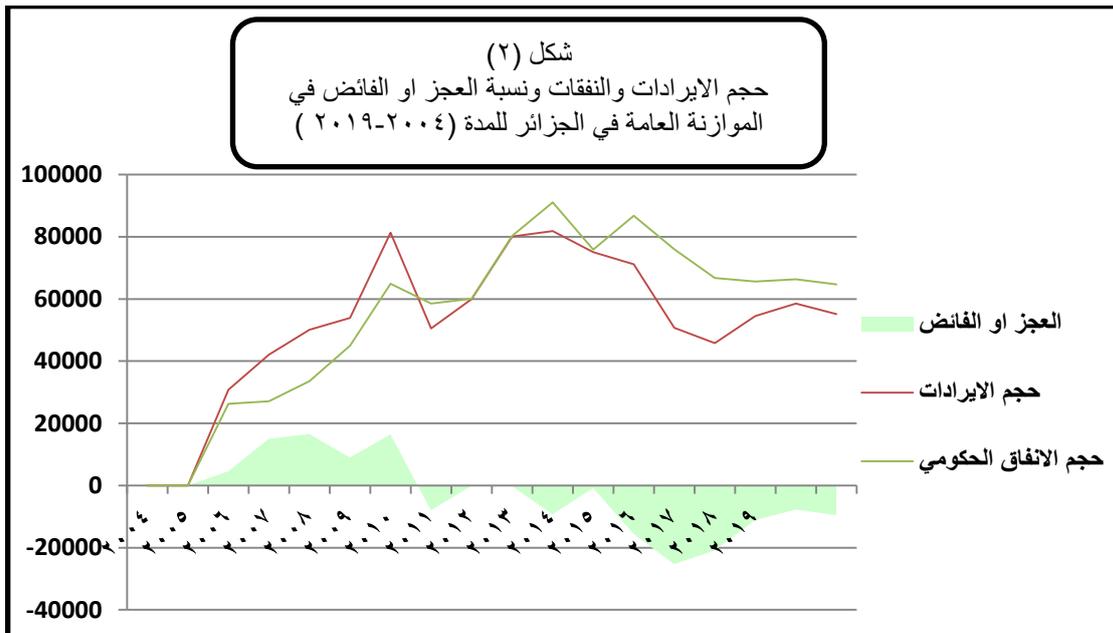
جدول (7)

حجم الايرادات والنفقات ونسبة العجز او الفائض في الموازنة العامة في الجزائر للمدة (2004-2019) مليون دولار

التفاصيل السنوات	حجم الايرادات	حجم النفقات	العجز او الفائض
2004	30810	26260	4550
2005	42100	27100	15000
2006	50120	33600	8.020
2007	53900	44920	8.980
2008	81320	64910	16.410
2009	50510	58500	-7.990
2010	59970	60050	-80.00
2011	80080	80310	-230.0
2012	81790	91080	-9.290
2013	75040	75870	-830.0
2014	71190	86780	-15.590
2015	50700	76020	-25.320
2016	45810	66700	-20.890
2017	54490	65610	-11.120
2018	58550	66310	-7.760
2019	55170	64700	-9.530

المصدر : العمود (3) من اعداد الباحث استناداً الى بيانات تقارير البنك المركزي الجزائري للمدة (2004-

2019) المتاحة على شبكة الانترنت <https://www.bank-of-algeria.dz>



المصدر/ من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (8).

المطلب الثالث: تحليل متغيرات الأداء الاقتصادي في الجزائر .

أولاً: البطالة .

تكاد تكون مشكلة البطالة عامة في معظم الدول، وكذلك في الجزائر فهي قائمة وتمتد جذورها إلى سنوات طويلة مضت، نتيجة أسباب عدة أدت إلى ظهورها و تفاقمها في الاقتصاد الجزائري، ومن أسبابها ما هو اقتصادي وما هو سياسي وسكاني ومنها التقني والتنظيمي و الإداري وقد أدى ذلك الى عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على توفير فرص العمل الكافية أمام الداخلين الجدد في سوق العمل وبالتالي أصبحت مشكلة البطالة أكثر تعقيدا نظرا لعدم وجود سياسات واضحة للتشغيل تعمل على زيادة فرص العمل رغم ان نمو السكان بشكل عام اقل من نمو معدل البطالة وهو ما يعطي فرصة لإمكانية تحسين الوضع التشغيلي للعاملين.

وبين الجدول (8) تطور نمو السكان في الجزائر مع تطور معدلات البطالة فيها ونجد من خلاله ان معدل البطالة مرتفع جداً بالنسبة لمعدل نمو السكان¹ إذ نجد ان في الوقت الذي كان فيه عدد السكان (32.6) مليون نسمة عام 2004 وهو بتزايد مستمر وبمعدل سنوي يتراوح بين (1.3 - 2 %)، كما في الاعوام 2005-2013 وصولاً الى 2016 بمعدل اعلى بلغ (2.1%) وهي اعلى نسبة ضمن مدة الدراسة، في حين نجد ان البطالة بلغت (17.6%) في عام 2004، كما ارتفع عدد السكان الى (36) مليون عام 2010، بينما انخفضت البطالة الى (10%) نتيجة الاجراءات التصحيحية التي اتبعتها الحكومة بالتنسيق مع المنظمات الدولية وصندوق النقد الدولي، التي اسفرت عن تشغيل الايدي العاملة وقد استمر انخفاض معدل البطالة طيلة المدة السابقة حتى وصلت الى (11.4%) عام 2019، وبالمقارنة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو البطالة نجد ان هناك فرصة لدى الجزائر من اجل تحسين الاوضاع الاقتصادية والبدء باعداد وتنفيذ المشاريع التي تضمن تشغيل الأيدي العاملة وبالتالي القضاء على البطالة في البلد².

1 - مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، جمهورية مصر العربية، 2005، ص 144.

2 - بوعلام مولاي، سفير محمد، اثر البطالة والتشغيل على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية الفترة (1970-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية ، المجلد 3، العدد2، سنة 2018 ،ص260.

جدول (8)

تطور نمو السكان ونسب البطالة الاجمالية في الجزائر للمدة (2004-2019)

معدل البطالة الإجمالي %	معدل نمو السكان %	عدد السكان الإجمالي (نسمة)	التفاصيل السنوات
17.6	-	32692163	2004
15.2	1.3	33149724	2005
12.5	1.4	33149724	2006
13.8	1.5	34166972	2007
11.3	1.6	34730608	2008
10.2	1.7	35333881	2009
10.0	1.8	35977455	2010
10.0	1.9	36661444	2011
11.0	2.0	37383887	2012
9.8	2.0	38140132	2013
10.6	2.0	38923687	2014
11.2	2.0	39728025	2015
10.5	2.1	40551404	2016
11.7	2.0	41389198	2017
11.7	2.0	42228429	2018
11.4	1.9	43053054	2019

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة للمدة 2004-2019 على الموقع <https://www.amf.org.ac/ar/content/jaer2019> تاريخ التصفح 2020/12/10 .

ثانياً: التضخم

تطورت معدلات التضخم في الجزائر خلال مدة الدراسة 2004-2019، وقد تميزت بعض سنوات هذه المدة، بتطبيق برامج إنفاقية وسياسات اقتصادية جديدة تتسجم مع التوجهات التي توصي بها المؤسسات الدولية، الا ان التحكم بالاسباب النقدية المنشئة للتضخم غير كافية لتحقيق استقرار دائم في الاسعار مالم يتم القضاء على الاسباب الاخرى التي تمثل تهديداً لاستقرار النقدي في الجزائر، مما انعكس على تذبذب معدلات التضخم بشكل عام، إذ يلاحظ أن معادلات التضخم شهدت ارتفاعاً متذبذباً وهو يتزامن مع التوسع في الإنفاق العام، ويبين الجدول (9) والشكل (4) ادناه فبعد ان كان معدل التضخم (3.9%) عام 2004، انخفض الى (1.3%) عام 2005، ليعاود بالارتفاع الى (8.92%) كحد أقصى سنة 2012، نتيجة تطبيق برامج الإنفاق الحكومي الرامية الى تحقيق استقرار اقتصادي شامل ينسجم مع التوجهات العالمية، مما اثرت بشكل واضح على زيادة الطلب الكلي وارتفاع الاسعار، فضلاً عن ارتفاع اسعار المواد الغذائية عالمياً، وبالتالي انعكاس ذلك على اسعار المواد الغذائية المستوردة التي تشكل نسبة كبيرة من سلة استهلاك الفرد الجزائري، اضافة الى ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية الاخرى وانتقال التضخم المستورد من الشركاء التجاريين مع الجزائر والموردين لها، الا ان الحكومة اتخذت اجراءات عدة لتقليل اثر تلك العوامل وتخفيض التضخم، ومنها اتباع سياسة نقدية انكماشية في اطار الإصلاح الاقتصادي من خلال تقليص حجم الطلب الكلي، واتباع اجراءات من شأنها الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين ومنها تقديم دعم للفلاحين واعفاءات وتخفيضات استثنائية للحقوق الجمركية والرسوم على القيمة المضافة على المنتجات الغذائية، ويرجع ذلك ايضاً الى مجموعة اسباب خارجية وداخلية اخرى ومنها انخفاض اسعار النفط عالمياً وانخفاض مقدار الموازنة العامة وتنامي العجز في هذه الفترة، مما انعكس سلباً على القطاعات التجارية، وبالتالي قلصت هذه الاجراءات من حدة التضخم في البلاد¹، اذ انخفض من جديد إلى (3.2%) عام 2013 وبعدها الى (2.92%) عام 2014، وعلى الرغم من الضغوط الشعبية والاتجاه العام نحو زيادة الانفاق الاجمالي، ثم عاود التضخم بالارتفاع مرة اخرى الى (4.7%) عام 2015 ثم ارتفع الى (5.5%) عام 2017، ومابعد²، ويمكن تعليل ذلك ان جميع تلك الاجراءات والتدابير

1 - طيبة عبد العزيز، بن مريم محمد، دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر ، بحث منشور في مجلة العلوم الإجتماعية والانسانية، جامعة باتنة 1، المجلد 21، العدد 01، سنة 2020، ص 55.

2 - البنك المركزي الجزائري ، تقارير سنوية للمدة 2004-2019 ، على الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz> بتاريخ 2020/12/16 .

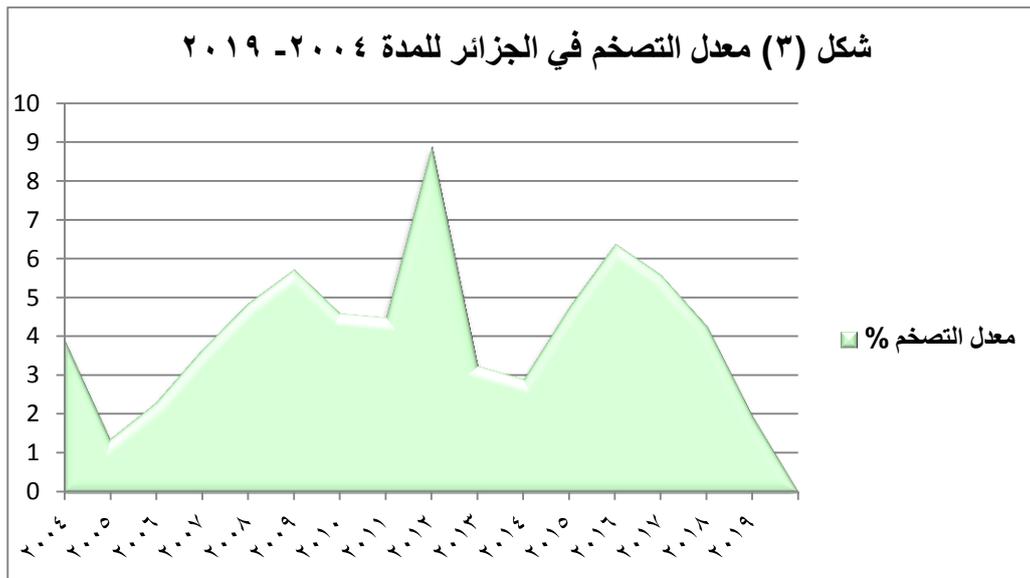
السابق ذكرها، سواء بتدخل الحكومة أم بدونها، هي غير كافية بحد ذاتها، وبحاجة الى تدخل حكومي حقيقي من أجل التأثير على اسعار الكلفة وهذا يتطلب اصلاحات مؤسسية حقيقية، من شأنها القضاء على الاحتكارات واعادة تنظيم اسوق الجملة لبعض السلع، والشروع في اصلاحات هيكلية على مستوى الجهاز الإنتاجي تساهم في رفع مستوى العرض الكلي لمواجهة الطلب الكلي المتزايد، وقد بدأت الحكومة بتطبيق بعض هذه السياسات، لذلك انخفض الى (4.2%) عام 2018، ليتم تحديد ان معدل التضخم السنوي الطبيعي المتوقع في الجزائر بحدود(4%) وبشكل رسمي، الا انه سرعان ما انخفض الى (1.9%) عام 2019، نتيجة لمجموعة من الاسباب واهمها التسهوات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري وضعف اداء السياسة النقدية والمالية وتغيرات اسعار النفط العالمية.

جدول (9)

معدل التضخم في قيمة الدينار الجزائري للمدة (2019 - 2004)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل التضخم %	3.97	1.38	2.32	3.67	4.86	5.74	4.61	4.50
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم %	8.92	3.26	2.92	4.78	6.40	5.59	4.27	1.95

المصدر : صندوق النقد الدولي تقارير سنوية للمدة 2004-2020 على الموقع <https://www.imf.org>.



المصدر/ من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (9).

ثالثاً: النمو الاقتصادي.

نلاحظ من خلال الجدول (10) ان حجم الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، ظل يتزايد طيلة المدة من 2004 لغاية 2008 اذ ارتفع من 85330 مليون دولار عام 2004، الى 171000 مليون دولار عام 2008، وهو نتيجة استقرار الاوضاع الاقتصادية الدولية والمحلية، وعندما فقد بلغ معدل نمو حجم الناتج المحلي الإجمالي 26.7% عام 2008 بعد ان كان 21.0% عام 2004، اما في عام 2009 وبعد تأثر الاقتصاد الجزائري بانخفاض اسعار النفط العالمية فقد انخفض حجم الناتج الاجمالي بشكل كبير حتى سجل 137050 مليون دولار، مما انعكس سلباً على معدل النمو حتى تراجع الى (-19.9) عام 2009، في حين تراجع نصيب الفرد من 4923 دولار للفرد عام 2008 الى 3878 عام 2009، ثم عاود حجم الناتج للارتفاع مرة اخرى للمدة من 2010 الى 2014، نتيجة ارتفاع اسعار النفط بشكل اساس، ومن خلاله فقد ارتفع حجم الناتج من 161210 مليون دولار، عام 2010 الى 213810 مليون دولار عام 2014، مما ادى الى رفع نسبة النمو من 17.6% عام 2010 الى 24.2% عام 2011، كما انعكس ذلك على زيادة نصيب الفرد من الناتج ليلعب 5499 دولار/ سنة. الا أن معدل النمو ظل تحت رحمة استقرار او ارتفاع اسعار النفط عالمياً، ففي أزمة عام 2014، التي ادت الى انخفاض اسعار النفط نجد انعكاس ذلك على معدل النمو في الاقتصادي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي¹، اذ انخفض الناتج الى 171070 وانخفض النمو الاقتصادي الى (-2.5) في حين انخفض نصيب الفرد من الناتج الى 3973 عام 2019²، ونلاحظ تأقلم الدولة على هذا الوضع، ونجد انه من الضروري اتباع البدائل الاستراتيجية لتمويل الموازنة العامة وتعظيم الايرادات السنوية في كافة القطاعات الاقتصادية الجزائرية .

1 - تصنيف البنك الدولي على الموقع [https://blogs.worldbank.org/ar/opensource/new-world-](https://blogs.worldbank.org/ar/opensource/new-world-bank-country-classifications-income-level-2020-2021)

[bank-country-classifications-income-level-2020-2021](https://blogs.worldbank.org/ar/opensource/new-world-bank-country-classifications-income-level-2020-2021) بتاريخ 2020/12/21 .

2 - بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD> بتاريخ 2020/12/20 .

جدول (10)

حجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نموه السنوي ونصيب الفرد منه في الجزائر
للمدة (2004 - 2019)

التفاصيل السنوات	عدد السكان نسمة	الناتج المحلي الاجمالي مليون دولار	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %	نصيب الفرد من الناتج الاجمالي (دولار امريكي)
2004	32692163	85330	-	2610
2005	33149724	103210	21.0	3113
2006	33641002	117100	13.5	3478
2007	34166972	134980	15.3	3950
2008	34730608	171000	26.7	4923
2009	35333881	137050	-19.9	3878
2010	35977455	161210	17.6	4480
2011	36661444	200250	24.2	5462
2012	37383887	209060	4.4	5592
2013	38140132	209760	0.3	5499
2014	38923687	213810	1.9	5493
2015	39728025	165980	-22.4	4177
2016	40551404	160030	-3.6	3946
2017	41389198	170210	6.4	4112
2018	42228429	175370	3.0	4152
2019	43053054	171070	-2.5	3973

المصدر : الجدول من اعداد الباحث استناداً الى بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD> . بتاريخ 20/12/2020.

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بمتغيرات الاداء الاقتصادي في العراق

المطلب الاول: سمات وخصائص الاقتصاد العراقي.

لقد تراكمت السياسات والاحداث والظروف والتوجهات السابقة طيلة العقود الماضية كما تقدم ذكره، وبالتالي ادت إلى اختلالات هيكلية كبيرة في الاقتصاد العراقي، وتشوه السياسات الاقتصادية ويقائنها غير متوازنة في إدارة الموارد الاقتصادية⁽¹⁾، ويمكن إيجاز أهم الاختلالات التي يعاني منها وكما يأتي:

1. اختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي.

يعد الناتج المحلي الإجمالي، واحد من المقاييس الشاملة التي غالبا ما يقاس بها اداء الاقتصاد في البلد، وقد واجه الاقتصاد الوطني العراقي تحديات متنوعة لاسيما بعد عام 2004 أدت الى اختلال هيكله الانتاجي بسبب استمرار اعتماده على الايرادات النفطية، فضلا عن سوء إدارة الموارد الاقتصادية بشكل عام، وغياب التوجه نحو بناء قاعدة صناعية وزراعية وتجارية وغيرها، الامر الذي بموجبه شكل القطاع النفطي هيمنة كبيرة في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، والجدول(11) يوضح ذلك، اذ نجد ان الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة مع النفط وبدونه متفاوتة بدرجة كبيرة، لسنوات متفرقة خلال المدة (2004-2019)، اذ يتضح منه سيطرة ناتج قطاع النفط على مجمل الناتج المحلي الاجمالي، بنسب اسهام تتراوح بين (45.9%) و(62.2%) للسنوات 2010 و2019 على التوالي لكل منها، والشكل(3) يوضح ذلك، بينما كانت نسب إسهم الناتج غير النفطي لاتزيد عن 57% كما في عام 2009، في افضل الحالات واستقرت عند نسبة اسهام دون 48% في نهاية المدة عام 2019.

ويمكن ايعاز تدني اسهام القطاعات الاقتصادية باستثناء الناتج النفطي، الى غياب السياسات الاقتصادية المناط بها النهوض بتنمية هذه القطاعات، وإزاء ذلك كله ظل الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال هيكله اسهم في تواضع نمو الاقتصاد الوطني الذي اتصف بالتقلب

(1) - للمزيد ينظر الى المصادر التالية :

- إسماعيل عبيد حمادي ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي- التشخيص وسبل المعالجة، رؤيا في

مستقبل الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2010 ، ص44 .

- احمد عمر الراوي، القطاع الخاص العراقي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، مصدر سابق ، ص5 .

بين الايجاب والسلب بسبب ضعف تنوعه الاقتصادي وتدني قدراته الإنتاجية واعتماده الرئيس على انتاج وتصدير النفط الخام وتأثره بالصدمات النفطية¹، وبالتالي فان الاقتصاد العراقي لكي يتمكن من تصحيح هذا الاختلال في هيكله الانتاجي، امامه مدة طويلة نظراً لفقدان الدور الذي كان من الممكن ان تلعبه السياسات الاقتصادية في ظل غياب الرؤيا الاقتصادية الواضحة فضلاً عن عدم كفاءة الادارة والافتقار الى اليات منهجية².

جدول(11)

الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدون النفط في العراق لسنوات متفرقة

مليون دينار

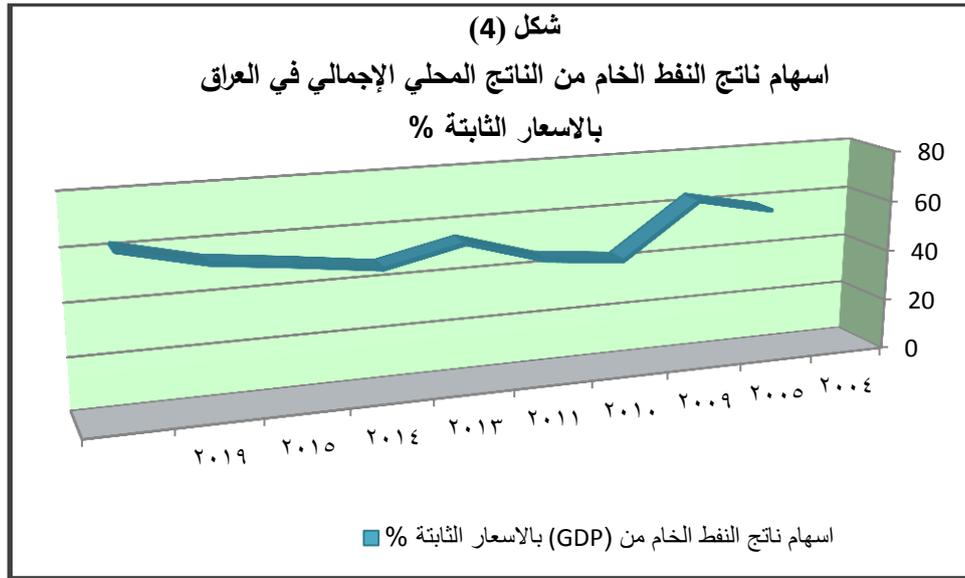
التفاصيل السنة	(GDP) بالأسعار الجارية	GDP بالأسعار الثابتة مع النفط سنة اساس 2007=100	الناتج المحلي من النفط الخام بالاسعار الثابتة مليون دينار	اسهام ناتج النفط الخام من (GDP) بالاسعار الثابتة %	(GDP) بدون النفط الخام
2004	53235359	101845262	58968407	57.9	42876855
2005	73533599	103551403	66169347	63.9	37382056
2009	130643200	124702075	53497190	42.9	71204885
2010	162064566	132687029	60903346	45.9	71783683
2011	217327107	142700217	78057019	54.7	64643198
2013	273587529	174990175	83820294	47.9	91169881
2014	266332655	178951407	92517877	51.7	86433530
2015	194680972	183616252	101172555	55.1	82443697
2019	277884869	223075021	138752663	62.2	42876855

المصدر:

- 1- البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة .
- 2 - وزارة التخطيط والتعاون الاتمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختلفة

1- مقداد غضبان لطيف، هيمنة النمط الاستهلاكي للإنفاق الحكومي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2014) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجاد23، عدد100، ص364

2- د كريم سالم حسين الغالبي، الاصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003 _ رؤية مستقبلية مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2018 ، ص 11 .



المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (11).

2. اختلال هيكل الموازنة العامة

تتكون الموازنة العامة بصورة رئيسة من جانبين هما جانب الإيرادات العامة اي ما تحصل عليه الدولة من إيرادات من مجالات عدة، اما الجانب الآخر فهو النفقات العامة وهو ما تقوم بانفاقه الدولة على جميع انشطتها الخدمية والصحية والاستثمارية وغيرها.. وتشكل الإيرادات النفطية في العراق مصدراً رئيساً لتمويل ابواب الصرف كافة. ولذلك توطدت السمة الريعية في الاقتصاد العراقي نظرا لغياب الاستراتيجيات الفعالة لتوجيه نسب متزايدة من العوائد النفطية للاستثمار في النشاطات السلعية غير النفطية.⁽¹⁾

ومن خلال معاينة مسار الموازنة العامة للدولة العراقية خلال المدة (2004-2019) في الجدول (12) يتبين انها حققت رصيذاً فائضاً في بعض السنوات وعجزاً في سنوات اخرى، و كانت فائضاً عام 2004 نحو 788279 مليون دينار استمرت في ذلك حتى عام 2008، ليلبغ مقدار الفائض نحو 20848810 مليون دينار، ثم تحقيق العجز المالي عام 2009 ليلبغ (-380369) مليون دينار، وهو نتيجة طبيعية لتأثر الاقتصاد العراقي بالازمات الاقتصادية العالمية، اذ انخفضت اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية، نتيجة تأثير اسعار النفط الصخري على النفط الخام، فضلا عن انحسار الاسواق العالمية نتيجة الازمة المالية، اما بعد

1 - إسماعيل عبيد حمادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي - التشخيص وسبل المعالجة، رؤية في

مستقبل الاقتصاد العراقي، مصدر سبق ذكره، ص 43 .

تحسنتها فقد حقق العراق فائضاً بمقدار 6044022 مليون دينار عام 2010، الى عام 2013، اذ حقق عجزاً بمقدار (-5287480) عام 2013، وبشكل مستمر حتى عام 2016 ليبلغ نحو (-12228181) مليون دينار، اما بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع اسعار النفط عالمياً فقد تحقق فائض في الموازنة عام 2018 بمقدار 25696645 مليون دينار وانتهاء بعجز مالي قدره (-4156528) مليون دينار عام 2019 نتيجة لتقلبات الاسعار وزيادة النفقات العامة بشكل كبير، وكانت هذا التقلب، والتغير في رصيد الموازنة العامة بين الفائض تارة والعجز تارة اخرى يعود الى عدم استقرار حجم الإيرادات العامة لاسيما الإيرادات النفطية¹، نظراً للتقلب الحاصل في اسعار النفط الخام العالمية، وانعكاسها على حصيلة الإيرادات العامة فضلاً عن السياسة الإنفاقية المتبعة بين التوسعية تارة والانكماشية تارة اخرى وهي كرد فعل لما يحدث على مستوى الاقتصاد العالمي، مما يستتج منه ان سمة الاختلال في الموازنة العامة هي بمثابة تحدٍ واضح في مجال السياسة المالية للبلد وانعكاسها السلبي في اداء النشاط الاقتصادي.

جدول (12)

رصيد الموازنة العامة في العراق لسنوات متفرقة خلال المدة (2004-2019)

مليون دينار

فائض او عجز الموازنة	النفقات العامة	الإيرادات العامة	التفاصيل السنة
788279	32117491	32905770	2004
14127715	26375175	40502890	2005
20848810	59403372	80252182	2008
-380369	55589721	55209352	2009
6044022	70134201	76178223	2010
-5287480	119127556	113840076	2013
-6827825	112192126	105364301	2014
-12228181	67067400	54839219	2016
25696645	80873189	106569834	2018
-4156528	111723523	107566995	2019

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على ، وزارة المالية ، دائرة الموازنة، بيانات لسنوات مختلفة .

1 - عيادة سعيد حسين، محمد رحيم سالم، استدامة المالية العامة وسبل تحقيقها في العراق، بحث منشور في مجلة الانبار الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد29، سنة النشر 2020، ص 26.

3. اختلال الميزان التجاري.

يوضح الجدول (13) ادناه، ميزان التجارة الخارجية في العراق ، ومنه يتضح مسار التجارة الخارجية من ناحية الصادرات والاستيرادات، فبعد ان شكل الهيكل اختلالاً ايجابياً بمقدار متقارب بلغ 4,999,628 مليون دينار عام 2004 ثم ارتفع الى 5,439,334 مليون، عام 2005، شكل بعد ذلك اختلالاً ايجابياً(فائض) وبحجم أكبر خلال السنوات (2006-2008) بلغ نحو 17,342,727 مليون دينار عام 2006 وصولاً الى فائض في الميزان التجاري بلغ نحو 40,522,392 مليون دينار عام 2008، ثم تراجع الفائض التجاري نتيجة لانخفاض اسعار النفط عالمياً وتأثير ذلك على العراق، اذ انخفض الى 4,849,065 مليون دينار عام 2009، اما بعد ذلك فقد ارتفع نتيجة تحسن اسعار النفط عالمياً، وفي عام 2014 تراجعت اسعار النفط مجدداً حتى انخفض حجم الفائض الى 12,829,078 مليون دينار، بعد ان بلغ حجم الفائض 51,373,442 مليون دينار عام 2012¹، ثم عاود بالارتفاع نتيجة تحسن اسعار النفط وقد حقق فائض مقداره 38,022,103 عام 2019.

واذا ما ادركنا اسباب الاختلال المستمر في التجارة الخارجية ومن ثم الميزان التجاري العراقي يتضح لنا اعتماد الاقتصاد العراقي بصورة رئيسة على الصادرات النفطية، اذ تراوحت نسب اسهامها الى اجمالي الصادرات بين 59.19% في بداية المدة عام 2004 ونحو 82.43% في نهاية المدة عام 2019 نظراً للتقلبات في اسعار النفط العالمية وبالتالي التأثير في حجم العائدات النفطية والاسهام في حجم الاختلال في الميزان التجاري سواء اكان في حالة العجز ام الفائض فيه ناهيك عن تزايد حجم الاستيرادات في بعض السنوات من المدة المذكورة، اذ ان التغيرات الملموسة في سعر النفط من شأنها ان تنعكس بعلاقة طردية مع حجم الايرادات واسعار النفط الخام على اجمالي الصادرات في العراق الامر الذي يجعل تلك الصادرات النفطية المصدر الرئيس للميزان التجاري.

1 - البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2018 ، ص 51 .

جدول (13)

حجم الميزان التجاري في العراق لسنوات متفرقة خلال المدة (2004-2019)

مليون دينار

الميزان التجاري صادرات-الاستيرادات	اجمالي الاستيرادات السلعية 4	الصادرات السلعية		اجمالي الصادرات السلعية 1	السنة
		اسهام الصادرات النفطية 2/1%	الصادرات النفطية 2		
4,999,628	27,753,026	96.1	31,475,300	32,752,654	2004
5,439,334	29,443,238	97.5	34,010,508	34,882,572	2005
17,342,727	27,443,902	99.5	44,562,696	44,786,629	2006
28,797,733	20,844,615	99.6	49,443,779	49,642,348	2007
40,522,392	35,505,350	99.8	75,875,687	76,027,742	2008
4,849,065	41,283,216	99.7	45,993,884	46,132,281	2009
16,885,791	43,673,760	99.7	60,377,872	60,559,551	2010
45,689,670	47,540,610	99.8	93,043,819	93,230,280	2011
51,373,442	58,490,761	99.7	109,534,610	109,864,203	2012
42,868,086	62,756,102	99.8	105,412,940	105,624,188	2013
41,460,628	58,080,209	99.9	99,441,296	99,540,837	2014
12,829,078	47,097,183	99.8	59,806,408	59,926,261	2015
14,445,576	34,369,014	100.0	48,814,590	48,814,590	2016
30,042,224	38,107,750	99.8	68,013,674	68,149,974	2017
56,164,312	45,982,177	99.9	102,044,343	102,146,489	2018
38,022,103	58,411,603	99.8	96,240,839	96,433,706	2019

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المديرية الحسابات القومية، الحسابات الموحدة.

4. هيكل المديونية.

يواجه الاقتصاد العراقي مجموعة من الالتزامات المحلية والدولية تتعلق بحجم الدين العام الداخلي والخارجي، والجدول (14) يوضح الاختلال الكبير في هيكل الدين العام، سواء الداخلي منه ام الخارجي، اذ يشكل الدين العام الخارجي النسبة الأكبر في اسهامه من اجمالي الدين العام خلال المدة (2004-2019)، فبعد ان كان اسهام الدين الخارجي نحو 95.58%، والدين الداخلي 4.42% عام 2004، مما يؤشر قصور السياسة المالية في خلق التوازن بين إمكانيات تمويل الموازنة والسياسة الانفاقية وسهولة الاقتراض من المؤسسات الدولية، ونظرا لقيام الحكومة العراقية بتوليها معالجة الديون عن طريق إطفاء قسم منها لاسيما جراء المفاوضات الدولية على وفق ما جاء في نادي باريس بتخفيض نسبتها الى حدود 80% ومعالجة ما تبقى منها مع الدائنين¹، حتى اصبح اسهام ذلك الدين في انخفاض نسبة الدين الخارجي لاسيما بعد عام 2008، اذ بلغت نحو 85.11% ونحو 14.89%، وصولا الى نسبة اسهام مقدارها نحو 35.50% لصالح الدين الداخلي 64.5% لصالح الدين الخارجي في نهاية المدة عام 2019، وقد أسهمت عوامل عدة في ارتفاع حجم الدين العام الخارجي واسهامه في بعض السنوات الى تراجع الموارد من النقد الاجنبي فضلا عن السياسة الانفاقية التوسعية التي تركت بعض الآثار السلبية في الاحتياطي النقدي في العراق²، بينما اسهمت عوامل اخرى في ارتفاع اسهام الدين الداخلي منها ارتفاع اسعار النفط الخام عام 2014³، بينما كان تراجع تلك الاسعار سببا في معاودة الارتفاع في نسبة الدين الخارجي، فضلا عن اسهام عوامل اخرى في حصول التقلب بنسب الدين منها تراجع الموارد من النقد الاجنبي والتوجه نحو السياسة الانفاقية التوسعية التي تركت بعض الآثار السلبية في الاحتياطي النقدي في العراق⁴، ومما نلاحظه ان الحكومة حرصت على وفق برامجها وسياساتها الاقتصادية المتعلقة بإدارة الدين العام قد نجحت في

1 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، 2010، ص 72

2 - المؤسسة العربية المصرفية، اقتصاديات الدول العربية بينيتها وافاقها المستقبلية 2، عمان، 1987، ص 99

3 - د. عمار عبد الهادي شلال، اثرالدين العام في التنمية الاقتصادية للمدة (2006-2017)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12، العدد 82، جامعة الانبار، 2020، ص 9

4 - المؤسسة العربية المصرفية، مصدر سبق ذكره، ص 99.

تخفيض نسبة الدين العام الاجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال اتباع طرق عديدة كما تقدم، اذ نجد ان نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 423.4% عام 2004، الى 88.4% عام 2008، وارتفعت الى 10.2% عام 2009 نتيجة الازمة المالية العالمية واثرها على العراق، في حين تم الإستمرار بتخفيض هذه النسبة الى الحدود الآمنة للدين في الاعوام التالية اذ تم تخفيض الدين الى 58% عام 2018، ثم الى 46% عام 2019، وهي ضمن الحدود الطبيعية للدين بشكل عام.

جدول (14)

اسهام الدين الداخلي والخارجي في العراق للمدة (2004-2019)

السنة	اسهام الدين الداخلي %	اسهام الدين الخارجي %	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	4.42	95.58	423.4
2005	5.12	94.88	283.1
2006	5.56	94.44	177.5
2007	7.55	92.45	101.7
2008	6.76	93.24	88.4
2009	14.89	85.11	102.1
2010	12.1	87.9	62.5
2011	10.84	89.16	47.5
2012	8.87	91.13	40.5
2013	6.37	93.63	37.2
2014	12.26	87.74	38.3
2015	31.91	68.09	66.2
2016	39.88	60.12	75.8
2017	37.9	62.1	69.6
2018	34.52	65.48	58.1
2019	35.50	64.5	46.1

المصدر:

1. Prepared by the researcher according to -

<https://data.albankaldawli.org/country/iraq>. Arrive 6/5/2020.

2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.

3. صندوق النقد الدولي احصاءات الدين الخارجي لسنوات متفرقة.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق.

اولاً: مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي .

يمكن تحليل مؤشر الدين العام من خلال النظر اليه بشكل اجمالي (دين داخلي ودين خارجي) ومقارنة ذلك الدين بحجم الناتج المحلي الإجمالي للبلد ويمكن لنا النظر والملاحظة من خلال الجدول (15) ان حجم الدين الإجمالي وحجم الناتج المحلي الإجمالي تربطهما علاقة مباشرة وأن ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي يؤدي الى انخفاض حجم الدين الإجمالي، فضلا عن تأثير المتغيرات الخارجية على الدين الإجمالي والتي تساهم وبشكل كبير على حجم الدين ومن أهم هذه المتغيرات هي تغيرات اسعار النفط والحروب وسوء توزيع التخصيصات المالية على القطاعات الانتاجية، بالاضافة الى انفتاح الاقتصاد العراقي بدون تخطيط نحو العالم الخارجي، ان هذه أهم المتغيرات التي تؤثر على تغيرات حجم الدين الإجمالي وحجم الناتج المحلي الاجمالي، اذ بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي (36.6) مليار دولار عام 2004 ، وانخفاضه هو نتيجة عدة اسباب منها الحرب وانخفاض حجم المبيعات من النفط وغيرها في حين كان حجم الدين الإجمالي (155) مليار دولار، اما عام 2005 فقد ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي الى (49.9) مليار دولار في حين تم تخفيض حجم الدين الإجمالي الى (141) مليار، وعند تحسن الاوضاع العامة في العراق وارتفاع اسعار النفط عالمياً ادت الى زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي الى (131) مليار دولار عام 2008 في حين بلغ معدل الدين الجمالي (116) مليار دولار بعد ان كان (90) مليار عام 2007 ، ويرجع ذلك بشكل اساسي الى البدء ببرامج تنموية اقتصادية واجتماعية ووضع خطط للاعمار والتي لم يكتب لها النجاح بسبب سوء الإدارة والفساد وضعف الرقابة على الرغم من تنوعها ، وغيرها من العوامل التي أدت الى الشروع بمشاريع استراتيجية عملاقة على الورق لكنها وهمية في الحقيقة، اما عام 2009 وبسبب انعكاس الأزمة المالية الاقتصادية على العراق ممثلة في انخفاض اسعار النفط عالمياً فقد ادى ذلك الى طلب تأجيل تسديد الدين من الجهات المقرضة من أجل الاستمرار بمتطلبات سير عمل الحكومة لذلك لم ينخفض بشكل كبير، في حين المدة من 2010 ارتفع حجم الناتج المحلي الاجمالي من (138) مليار الى (234.6) مليار عام 2014 ، في حين تم الحفاظ على حجم الدين الاجمالي بين (86) الى (89) مليار دولار للمدة من 2010 الى 2014 ، ويعني ذلك ان نسبة الدين الى الانتاج المحلي الاجمالي انخفضت في هذه المدة من (62%) عام 2010 الى (38%) عام 2014، وهو مؤشر جيد جداً ومقبول عالمياً بشكل كبير وبمقارنة نسبة الانخفاض التراكمي للدين الاجمالي من عام 2004 فقد انخفض من (423%) الى (38%) عام 2014 أي انه ضمن المستوى الآمن للدين الإجمالي وفقاً لمعاهدة ماستريخت الاوربية، فضلا عن معايير صندوق النقد والبنك الدوليين، لكن بقي الاقتصاد العراقي يعاني من

تركز انتاجه ولم يلمس التنوع الاقتصادي الحقيقي على الرغم من هذه الزيادة في حجم الانتاج المحلي الإجمالي والانفتاح العالمي ، إذ انخفض حجم الناتج المحلي الاجمالي الى (177.7) مليار دولار عام 2015 بعد ان اقترب من تحقيق ربع ترليون دولار سنوياً عام 2014، ثم عاود الإرتفاع الى (195.4) مليار دولار عام 2017 نتيجة لارتفاع اسعار النفط بشكل اساسي كما ان حجم الدين كذلك ارتفع من (89.9) مليار عام 2014 الى (136) مليار عام 2017 ثم عاود الانخفاض مع ارتفاع اسعار النفط عالمياً وتحسن الإيرادات المالية، اذ انخفض الدين الى (107.9) مليار دولار عام 2019 بالمقابل ارتفع حجم الناتج المحلي الاجمالي الى (234) مليار دولار للعام نفسه ويمكن لنا ان نستخلص بشكل سريع ان نسبة الدين العام الإجمالي انخفضت بشكل عام من (423%) عام 2004 الى (46%) عام 2019، وهو مؤشر جيد لتحسن وضع الدين العام في العراق.

جدول (15)

مؤشر نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق
للمدة (2004 – 2019)
مليار دولار

مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي %	حجم الدين العام	حجم الناتج المحلي الاجمالي	التفاصيل السنة
423.4	155070	36620	2004
283.1	141400	49950	2005
177.5	115700	65150	2006
101.7	90400	88830	2007
88.4	116400	131610	2008
102.1	114100	111660	2009
62.5	86700	138520	2010
47.5	88400	185750	2011
40.5	88400	218030	2012
37.2	87500	234640	2013
38.3	89900	234650	2014
66.2	117800	177720	2015
75.8	132900	175150	2016
69.6	136100	195470	2017
58.1	130500	224230	2018
46.1	107900	234090	2019

Source:- Prepared by the researcher according to

<https://data.albankaldawli.org/country/iraq>. Arrive 6/5/2020.

ثانياً: مؤشر الفجوة الضريبية .

يعاني العراق من حجم فجوة ضريبية بشكل هائل إذ أنه غالباً ما يلاحظ أن نسبة الضرائب الفعلية التي يتم تحصيلها سنوياً، أي حصيلة الإيرادات الضريبية المتحققة سنوياً لا تكفي لتمويل أعباء الإنفاق العام ، مما يدفع باتجاه البحث عن مصادر تمويلية أخرى ، وعادة ما يكون البديل هو زيادة تصدير النفط الخام فقط دون البحث عن البدائل الحقيقية للتمويل ودون التكلف بتقليل الفجوة الضريبية في البلد، كما ان هذا المؤشر يساعد على رصد وتحليل تطور الحصيلة الضريبية باعتبارها أحد المتغيرات الرئيسة في تنفيذ سياسات المالية العامة وتمويل أعباء الأنشطة الحكومية، إلا إنه لا يمثل شرطاً كافياً للحكم على الاستدامة المالية ، ويعاني العراق حاله حال بقية الدول النفطية والنامية بشكل عام من حجم فجوة ضريبية بشكل كبير جداً ولا يعول عليها بشيء تنموي اطلاقاً ، بل تتميز هذه الضرائب بانخفاضها بشكل عام وبسوء ادارتها ، وهذا ما يمكن بيانه من خلال الجدول (16)، حيث نجد ان هناك تذبذباً وانخفاضاً واضحاً في حجم الإيرادات الضريبية، وبالتالي استمرار الفجوة الضريبية في العراق، إذ نلاحظ ان حجم الإيرادات الضريبية المتحققة متدنية جداً، واستمرت بذلك، فقد حققت إيرادات قدره (8200) مليون دولار عام 2004، وبنسبة (0.22%) عام 2004، في حين ارتفعت قليلاً هذه الإيرادات الى ما يقارب نسبة (0.48%) عام 2005 ، وقد تم انخفاض مقدار الفجوة الضريبية من (131.78%) عام 2004 الى (92.52%) عام 2005، وهو نتيجة طبيعية لتعرض العراق للاحتلال وتغير النظام السياسي والاقتصادي مما اعاق تحصيل الضرائب من مستحقيها، اما في السنوات اللاحقة فقد انخفضت الفجوة الى (72.34%) عام 2006، ثم استمرت بالانخفاض الى ما يقارب (50%) لعام 2011 وهو مؤشر جيد ينم عن فعالية في تطبيق الجباية الضريبية والمتابعة والتشديد في الاجراءات وتحديث بيانات المشمولين في الضرائب، لكن حقيقة استمرار هذه الفجوة بعد عام 2011 على النسبة نفسها او مقاربة لها يدل على تراجع كل ما تم تقديمه وان هناك خللاً اصاب منظومة جباية الضرائب وقد يكون خللاً في القانون نفسه او الاجراءات المتبعة في تحصيل الضرائب فضلاً عن عدم التشدد بتحصيلها وعدم وجود رقابة ومتابعة في هذا الشأن ، وكما يتم استنتاجه من خلال البيانات في الجدول (16) .

ووفقاً لتوجه الحكومة وسعيها لتنويع الإيرادات على وفق مبادراتها لتتنجم مع ما يشترطه صندوق النقد والبنك الدوليين فقد تم تخفيض حجم الفجوة الضريبية وتساعد حجم الإيرادات الضريبية، ونجد تأثير ذلك في الفترات التي تنخفض فيها اسعار النفط عالمياً وانعكاس ذلك على الاقتصاد العراقي بشكل عام، مما يدفع الحكومة الى تطبيق اجراءات مشددة على المكلفين بدفع

الضرائب، ومن شأن ذلك ان يقلص حجم الفجوة الضريبية في العراق ، الا انها وعلى الرغم من ذلك ظلت بمستويات عالية وغير مقبولة ، فمن خلال الجدول نجد ان مؤشر الفجوة الضريبية انخفض الى (47,95%) عام 2016 بعد ان كان (55,89%) عام 2013 ، كما انه استمر بالانخفاض الى (36.92%) عام 2018 في الوقت الذي ارتفع حجم الايرادات الضريبية من (6.360) مليار عام 2017، الى (18380) مليار دولار عام 2018، وهو مؤشر جيد بشكل عام، اما في عام 2019 فقد انخفض حجم الضرائب المتحصلة الى (8890) مليار دولار في حين بلغ حجم الفجوة الضريبية (40.97%) للعام نفسه ، ولو نظرنا بشكل عام الى الجدول وما يخص حجم الايرادات الضريبية ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي، سنلاحظ مدى ضعف اهميتها بالنسبة للاقتصاد العراقي، اذ انه لا يعول عليها في تحقيق اي شكل من اشكال التنمية والاستقرار الاقتصادي والمالي وتحقيق الاستدامة المالية، وبالتالي نجد ان حجم الفجوة الضريبية ظل بشكل مرتفع طيلة سنوات مدة الدراسة، وهو مؤشر غير جيد على الرغم من تحسنه في بعض السنوات، وهو مؤشر سلبي بشكل كبير وينم عن سوء ادارة وتخطيط، وعدم جدوى القوانين وعدم فاعلية الحماية التجارية للبضائع محلية الصنع على الرغم من انخفاض حجمها بسبب هذه السياسات العشوائية والإرتجال في اتخاذ القرارات ولم تستطع الحكومة من زيادة حجم الإيرادات الضريبية وبالتالي اصبحت هناك فجوة كبيرة بين ما مخطط من تحصيل إيرادات ضريبية وبين ما يمكن جمعه ويدخل الموازنة العامة بشكل مباشر¹.

¹ - <https://data.albankaldawli.org/country/iraq>. Arrive 6/5/2020.

جدول (16)

معدل الفجوة الضريبية في العراق للمدة (2004-2019)

التفاصيل السنوات	حجم الناتج الاجمالي مليون دولار (1)	حجم النفقات العامة مليون دولار (2)	حجم الايرادات الضريبية مليون دولار (3)	نسبة النفقات الى الناتج 1:2 %	نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج 1:3 %	نسبة الفجوة الضريبية %
2004	36620	48680	8200	132	0.22	131.78
2005	49950	46470	24050	93	0.48	92.52
2006	65150	48100	43240	73	0.66	72.34
2007	88830	51400	12130	57	0.13	56.87
2008	131610	89900	23480	68	0.17	67.83
2009	111660	76990	16640	68	0.14	67.86
2010	138520	80340	21830	58	0.15	57.85
2011	185750	94250	8250	50	0.04	49.96
2012	218030	109040	13580	50	0.06	49.94
2013	234640	132000	28010	56	0.11	55.89
2014	234650	119790	17780	51	0.07	50.93
2015	177720	900230	16910	50	0.09	49.91
2016	175150	84210	9360	48	0.05	47.95
2017	195470	84730	6360	43	0.03	42.97
2018	224230	84680	18380	37	0.08	36.92
2019	234090	96930	8890	41	0.03	40.97

Source:- Prepared by the researcher according to

<https://data.albankaldawli.org/country/iraq>. Arrive 6/5/2020.

- بيانات الاعمدة (4,5) من عمل الباحث بالاستناد على قسمة الاعمدة السابقة لها، اما العمود (6) فهو بطرح العمود رقم (5) من العمود رقم (4) استناداً الى معادلة استخراج الفجوة الضريبية السابق ذكرها.

ثالثاً: مؤشر عجز الموازنة.

بما ان العراق هو احادي الجانب في الصادرات للخارج والمتمثلة في تصدير النفط الخام الى الأسواق العالمية لذلك، يرتبط عجز الموازنة العامة في العراق بصورة رئيسة بكمية صادرات القطاع النفطي وبنسبة تصل الى (93%)، وبذلك يعد هذا القطاع هو القطاع الرئيسي للاقتصاد العراقي، كما ان العجز او الفائض الذي يحققه العراق مرتبط بتغيرات اسعار النفط الخام المباعة في الأسواق العالمية، فلو ارتفعت تلك الأسعار ادى ذلك الى تحقيق فائض في موازنة العراق اما في حالة انخفاض اسعار النفط الخام عالمياً فان ذلك يؤدي وبشكل مباشر الى عجز الموازنة وبالتالي عدم تحقيق الاهداف الاقتصادية سواء التشغيلية أم الاستثمارية، ونلاحظ من الجدول (17) تطور عجز الموازنة في العراق ففي سنة (2004) بلغ حجم العجز (-18841) مليار

دولار، وهذا يعود بشكل رئيس الى تأثر العراق بالحرب والاحتلال لاحقاً، ما أدى الى انخفاض العوائد النفطية نتيجة استمرار تلك الظروف وبقاء اثر فرض العقوبات الاقتصادية السابقة على العراق، فالمزيج من الحرب والعقوبات الاقتصادية، تركت هذا القطاع معزولاً تماماً عن التقنيات الحديثة والصناعية، اما العوامل الاخرى والتي حدثت لاحقاً هي زيادة الايرادات العامة نتيجة رفع الحصار الاقتصادي المفروض على العراق والاستقرار الأمني النسبي خلال عام 2005، ودخول الشركات النفطية الاستثمارية، كل هذا أدى الى فائض في الموازنة وبالتالي تحسن المؤشرات الاقتصادية بشكل عام، اما بعد عام 2007، ولاسيما بعد انخفاض الموارد المالية للدولة، نتيجة الازمات الاقتصادية وانفتاح الاقتصاد العراقي على مصراعيه تجاه الخارج وبما انه ذو اقتصاد مغلق ويعاني من حصار لمدة 13 سنة، لذلك لم تنهياً له الفرصة لمواكبة التغيرات العالمية ومنافسة السلع الاجنبية، فكان الانفتاح الاقتصادي للعراق انعكاسات سلبية كبيرة على الاقتصاد العراقي¹، اذ جعلت من العراق سوقاً لتصريف المنتجات الاجنبية بل اغرقه من تلك المنتجات وبدون اجراء رقابة او فحص او فرض ضريبة على معظمها ، فما يجنيه العراق من أموال نتيجة بيع النفط الخام الى الاسواق العالمية يتم التسوق به من ذات الدول او من غيرها على شكل سلع كمالية غير ضرورية بمعظمها وبمقارنة واقع تلك السلع المستوردة مع دول اخرى نلاحظ انها اما ممنوعة او تفرض عليها ضرائب حتى تتجاوز (200%) من سعرها الحقيقي في حين تباع في العراق بسعر الكلفة من أجل الاغراق او الحصول على هامش ربح بسيط، وان هذا السلوك وعلى مدى سنوات الدراسة قد اظهرت تغيرات بطبيعة الانفاق في المجتمع العراقي والاعتقاد على ما يعرف بثقافة الانفاق، وهو ما ينعكس على نفقات الحكومة ايضاً اذا نلاحظ من خلال الجدول (19) ان الانفاق يتزايد سنوياً وبشكل كبير على الرغم من ارتفاع حجم الايرادات الحكومية ايضاً، ومن اسباب العجز ايضاً هو ارتفاع عدد من يسافر خارج العراق وينفق الاموال العامة سواء في السياحة الترفيهية او السياحة العلاجية (لمعالجة الحالات المرضية) او السياحة الدراسية (للحصول على شهادات اكااديمية عليا من خارج العراق مقابل الآف الدولارات الامريكية) والتي تتكفل بها الحكومة عادة والتي يجب ان تقنن وتخفض من اجل عدم الهدر بتلك الايرادات التي تكلف الدولة سنوياً عشرات المليارات من الدولارات².

1 - أحمد عمر الراوي، رؤى تحليلية لوضع الاقتصادي العراقي بعد عام 2014 ، ط1، دار الدكتور للعلوم ، بغداد، 2019، ص 66 .

2 - قيس مهدي حسن البياتي، ميادة حسن رحيم ، الأماكن السياحية في العراق واهميتها في تعظيم الموارد المالية ، بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الآثار - جامعة سامراء، في 25 أيار 2021، ص47.

اما من اسباب الانفاق الاخرى هي الجوانب العسكرية الناجمة عن زيادة الإنفاق العسكري وكلفة التعامل مع الأزمة الإنسانية التي تسببت بها التنظيمات الإرهابية في بعض المحافظات العراقية ، وقد سجل حالة عجز في عام (2013 - 2017) نتيجة تلك الاسباب فضلا عن انخفاض اسعار النفط العالمي بشكل كبير، مما ضاعف الأزمة الاقتصادية في العراق نتيجة ازدواج ما تقدم ذكره، مع انخفاض اسعار النفط فمن ناحية بلغ حجم الإيرادات (115418) مليار دولار وحجم النفقات(132000) مليار دولار عام 2013، ثم بفعل تلك العوامل انخفض حجم الإيرادات من (104386) مليار عام 2014 الى (55498) مليار عام 2016، في حين كانت استجابة النفقات لذلك الانخفاض في الاسعار ابطأ منه في النفقات اذ انخفضت من (119790) مليار دولار عام 2014 الى (84210) مليار عام 2016 ، اما في المدة من (2017 - 2019) فقد تم تثبيت حجم النفقات كما في السنة السابقة لها في حين ارتفع الإيرادات المالية نتيجة ادخال مصادر إيرادات اخرى ولو بشكل بسيط مما قلل من حجم العجز، اما عام 2018 فقد ارتفعت اسعار النفط عالمياً وتم القضاء على العصابات مما ساهم في تثبيت حجم النفقات كما في الاعوام السابقة لها (2016 و 2017) ، اما حجم الإيرادات فقد ارتفع الى (105599) مليون دولار في العام نفسه 2018 ، مما حقق فائضاً في الموازنة بلغ (20916) مليار دولار ، وفي عام 2019 عاودت الاسعار العالمية للنفط بالانخفاض وفي الوقت نفسه عاد الانفاق بالتزايد مما قلص حجم الفائض الى (2338) مليار دولار فقط بعد ان بلغ حجم الإيرادات (99269) وحجم الانفاق (96930) مليار عام 2019.

جدول (17)

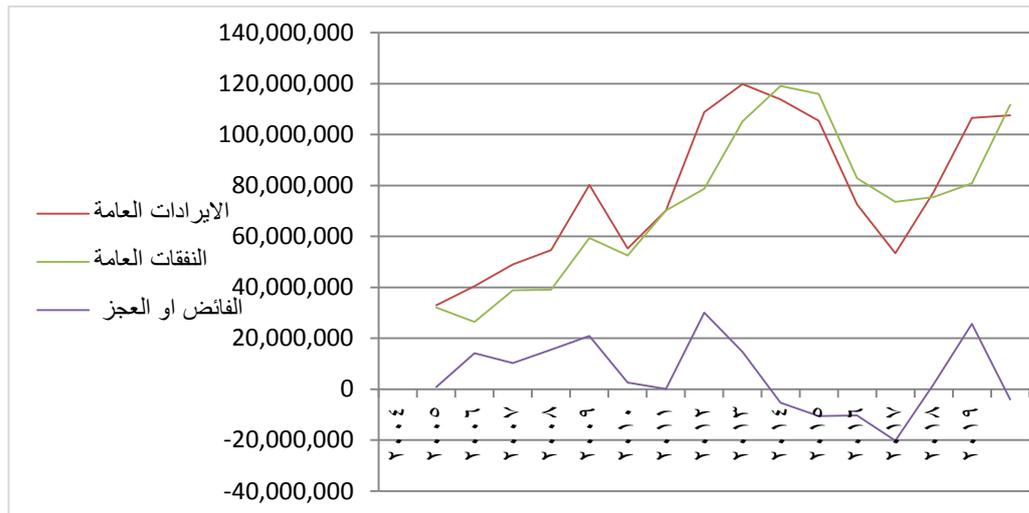
حجم الإيرادات والنفقات ونسبة العجز او الفائض في الموازنة العامة للعراق
للمدة (2004-2019) مليون دولار

حجم العجز او الفائض (3)	حجم النفقات الإجمالية (2)	حجم الإيرادات (1)	التفاصيل السنوات
-18841	48680	29839	2004
2998	46470	49468	2005
10245	48100	58346	2006
8739	51400	60141	2007
-1345	89900	88560	2008
-16660	76990	60331	2009
-6771	80340	73572	2010
10313	94250	104564	2011
10407	109040	119449	2012
-16683	132000	115418	2013
-15404	119790	104386	2014
-26573	900230	63450	2015
-28712	84210	55498	2016
-8413	84730	76318	2017
20916	84680	105599	2018
2338	96930	99269	2019

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات متفرقة (2019-2004).

- العمود (3) من اعداد الباحث استناداً الى البيانات في العمودين (1,2)

شكل (5) عجز الموازنة في العراق للمدة 2004-2019 (مليون دينار)



المصدر / من اعداد الباحث استناداً الى بيانات الجدول (17) اعلاه.

المطلب الثالث: تحليل متغيرات الأداء الاقتصادي في العراق.

أولاً: البطالة .

تعد ظاهرة البطالة واحدة من اهم المشكلات الرئيسية التي تهدد استقرار البلدان المختلفة النامية منها والمتقدمة فضلاً عن اسهامها في ابطاء التنمية الاقتصادية لاسيما في البلدان النامية ومنها العراق⁽¹⁾، إذ إن ارتفاع معدلات البطالة يؤدي إلى انخفاض الناتج القومي وبالتالي ضياع موارد تلك البلدان التي تعاني منها²، والأمر الطبيعي لها غالباً ما يكون في حالة عدم تجاوز المعدل الطبيعي فيها عن ما نسبته بحدود 5%، ووفقاً لمعطيات البيانات الواردة في الجدول (18) يتضح منه انها سجلت تراجعاً عام 2004، إذ انخفض معدل البطالة بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة، إذ وصل معدل البطالة (26.8%) عام 2004، وتراجع إلى (17.97%) في عام (2005)، ويعود سبب انخفاض معدل البطالة هذا العام، ليس بسبب استخدام برامج خاصة بخفض مستويات البطالة أو تحسن اسواق العمل وإنما يرجع بالأساس إلى مجموعة عوامل ومنها تبدل في آليات جمع البيانات الخاصة بالبطالة واستبدال السؤال الأساس في مسح التشغيل والبطالة بما يتناسب مع معايير منظمة العمل الدولية، إذ اعتبر الشخص الذي عمل باجر لساعة واحدة خلال الأسبوع الماضي لا يعتبر عاطلاً عن العمل³. وفي عام (2006) كان مستقرة نوعاً ما مع عام (2005) إذ كانت نسبة البطالة (17.6%)، أما عام 2008 و2009، فقد ارتفع معدل البطالة إلى ما يقارب (15.34%) ومن اسبابها الرئيسية هو انخفاض اسعار النفط عالمياً، مما قلل من نسبة تشغيل الايدي العاملة ضمن الموازنة العامة للبلد، أما في العامين (2011 إلى 2012)، إذ انخفض معدل البطالة إلى نحو (12.2%) وهو أدنى مستوى لها بالنسبة للسنوات السابقة، نتيجة ارتفاع اسعار النفط وتحسن الموارد المالية وإمكانية تشغيل الايدي العاملة، أما عام 2013 وبسبب انخفاض اسعار النفط عالمياً فقد أثر ذلك على حجم التشغيل مرة اخرى فضلاً عن العوامل الاخرى فقد ارتفع معدل البطالة إلى (16%) ثم عاد إلى الانخفاض إلى نحو (10.95%) عام 2014، نتيجة الضغط الشعبي ومبادرة المصارف في تشغيل العاطلين على وفق البرامج المتنوعة لتشغيل الشباب فضلاً عن مساعدة المنظمات الدولية في

1- حسين عبد حسين الشمري، عبد جاسم عباس على الله، تحليل اثر النمو الاقتصادي في تغير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق للمدة (1990-2011)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 3، 2014، ص 186

2- . ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، القاهرة، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 276.

3- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق 2012، (2012)، " التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية، ص 126

التدريب المهني، ومنح القروض للشباب للتشغيل ضمن مشاريعهم الخاصة، اما عام 2015 فقد ارتفع معدل البطالة الى (15%) نتيجة استمرار انخفاض اسعار النفط وتوقف تعيين الخريجين فضلاً عن استمرار النمو السكاني بحدود (2.57%) وتزايد اعداد الاشخاص الراغبين بالعمل سنوياً نتيجة لذلك، ومن العوامل الاخرى التي ادت الى استمرار ارتفاع معدلات البطالة على الرغم من تلك المبادرات والاهتمام بتشغيل الايدي العاملة هي سوء ادارة الاقتصاد وعدم التخطيط للإستثمار في المشاريع الصناعية المتوقفة والاعتماد على الاستيراد فقط دون دعم القطاعات التشغيلية في العراق، لذلك ظلت البطالة بشكل عام مرتفعة، اذ بلغت 10.82% عام 2016، ثم ارتفعت الى 22.6% عام 2018 وصولاً الى معدل منخفض بحدود 13.8% عام 2019 مقارنة بالسنة السابقة نتيجة تشغيل الخريجين في الوظائف الحكومية وفي الشركات الاجنبية بعد الضغط الشعبي الذي واجهته الحكومة من اجل التشغيل وبأي شكل من الأشكال⁽¹⁾، ما تفتقر اليه الحكومة هو عدم تطبيق عناصر الإدارة في برامجها الاقتصادية وعدم وجود خطط للتشغيل والاستثمار بعيدة المدى.

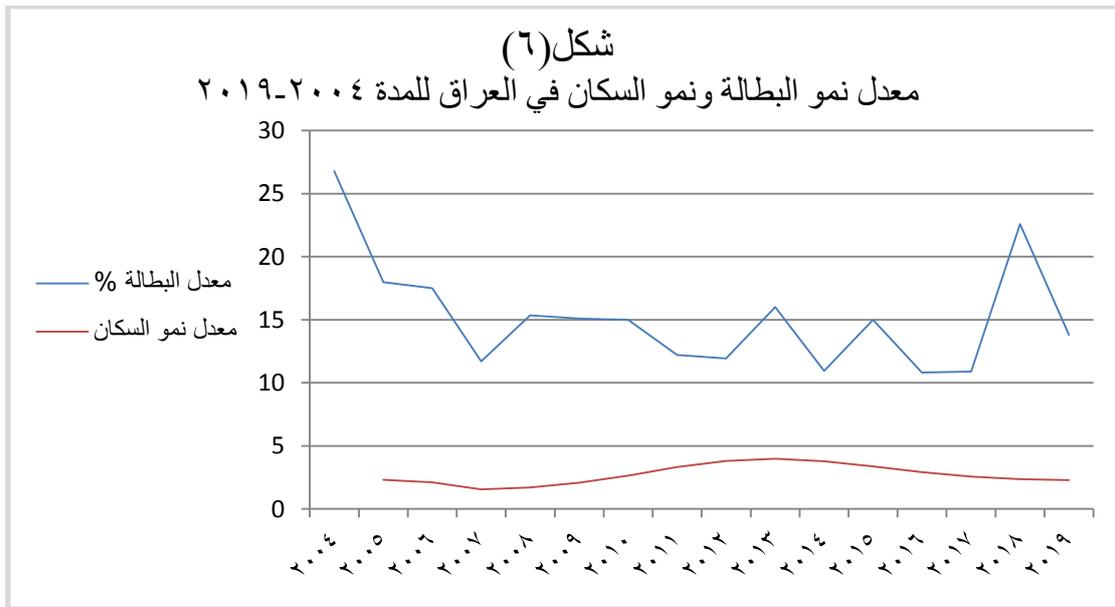
¹ - باسم خميس عبيد، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 96، 2017، ص290.

جدول (18)

عدد السكان ومعدلات النمو والبطالة في العراق للمدة (2004-2019)

التفاصيل السنة	عدد السكان (الف نسمة)	معدل نمو السكان %	معدل البطالة %
2004	26313	-	26.8
2005	26922	2.31	17.97
2006	27488	2.10	17.5
2007	27911	1.54	11.7
2008	28385	1.70	15.34
2009	28973	2.07	15.1
2010	29742	2.65	15
2011	30725	3.31	12.2
2012	31890	3.79	11.92
2013	33157	3.97	16
2014	34411	3.78	10.95
2015	35572	3.37	15
2016	36610	2.92	10.82
2017	37552	2.57	10.9
2018	38433	2.35	22.6
2019	39309	2.28	13.8

المصدر: / وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة 2004-2019.



المصدر // اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (18)

ثانياً: التضخم

يعتبر التضخم من ضمن التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد العراقي بشكل عام وعملية النهوض والتنمية الاقتصادية بشكل خاص، وقد احتلت هذه المشكلة حيزاً كبيراً من اهتمامات الاجهزة والمؤسسات النقدية والمالية المسؤولة عن مواجهة هذه المشكلة. ومن الجدير بالذكر ان مشكلة التضخم لم تكن وليدة السنوات القليلة الماضية بل انها تعود الى عقد السبعينيات من القرن الماضي بعد تأميم النفط، وتأثره بالتضخم المستورد عند تطبيق خطط التنمية الخمسية، وتنامت هذه المشكلة في ظل ظروف الحصار الاقتصادي والمقاطعة الاقتصادية الدولية للعراق التي ادت الى توقف صادرات النفط العراقي ولجوء الدولة الى الاصدار النقدي الجديد كمصدر وحيد لتمويل النفقات العامة، ولمواجهة الظروف غير المستقرة التي رافقت الحروب آنذاك. ومما عمق واطال من زمن التضخم الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي القائم على الاعتماد على القطاع النفطي وعوائده المالية لعملية التنمية الاقتصادية والنفقات العامة للدولة.¹

وبذلك فان التضخم في العراق ونتيجة السياسات المالية وحتى النقدية ايضا جعلت منه ان يشهد تقلبات كبيرة، ويعاني من التضخم الزاحف الذي يعكسه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، نتيجة اختلال التوازن بين عرض النقد ومستوى الناتج الحقيقي، فضلا عن ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي العراقي واعتماده الكبير على إنتاج النفط الخام بالإضافة إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك. ومن ثم يمكن القول أن عوامل التوسع في الطلب والتكاليف تضافرت معاً لتخلق هذه المستويات من التضخم، فضلا عن الضعف في مرونة الجهاز الإنتاجي والاعتماد الكبير على الانتاج من النفط الخام والجدول (19) يبين معدلات التضخم في العراق خلال المدة (2004-2019)

وما شهدته المدة ما بعد عام 2004 من تحولات اقتصادية ورفع للعقوبات الاقتصادية ناهيك عن دور واستقلالية البنك المركزي العراقي فان معدلات التضخم شهدت تذبذباً في بعض السنوات، اذ نلاحظ ارتفاعه من 37.09% عام 2005 الى 53.11% عام 2006، وذلك نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لجميع المجاميع السلعية المحددة من قبل وزارة التخطيط*، ثم انخفاضه الى 12.70% عام 2008 ثم الى 2.46% عام 2010، وهو نتيجة للعديد من

1 - منير اسماعيل ابو شاور، ود. أمجد عبد المهدي، نقود وبنوك، ط1، عمان، مكتبة المجتمع العربي، 2011، ص272.

* المجاميع السلعية هي (المواد الغذائية، الدخان، والمشروبات، الاقمشة والملابس والاحذية، الاثاث، الوقود والاضاءة، النقل والمواصلات، الخدمات الطبية والادوية، سلع وخدمات متنوعة، والايجار) والاتفاق على هذه المجموعة يشكل 100% من مجموع الاتفاق الاستهلاكي العائلي.

الأسباب منها¹، ان هذا الانخفاض كان مدفوعا في الأساس بضعف الطلب الكلي، وتراجع أسعار السلع الأولية والاستهلاكية، اضافة الى عزوف المستثمرين والافراد عن الإنفاق والاستثمار بشكل عام ، مما أحدث تراجعاً في الطلب تسبب في ضغوط انكماشية وعرقلة النمو الاقتصادي للبلد، كما لا يخفى انه وبسبب انخفاض اسعار النفط عالمياً وتأثر العراق بها ادى الى حدوث ركود وبالتالي انخفاض معدل التضخم، ومما يبين ذلك هو عودة هذا الانخفاض مرة اخرى عام 2016، اذ انخفض التضخم الى (-29.66) بعد تراجع الطلب العالمي على النفط الخام لاسباب دولية عامة، ونلاحظ التحسن عام 2018 الى (0.38) ثم الانخفاض الى (-0.2) عام 2019²، نتيجة لانخفاض اسعار النفط الخام مرة اخرى، والتي اثرت بالسلب في المستوى المعيشي للمواطنين³، والاستمرار في انخفاض معدل التضخم، على الرغم من انه تطور إيجابي يمكن البناء عليه، لكنه يحتاج الى عناية فائقة، حتى لا يترتب عليه نتائج سلبية، ويجب العمل على زيادة القوى الشرائية للمواطنين والتضحية بجزء من عجز الموازنة لتنشيط الطلب واعادة عجلة الانتاج للدوران مرة اخرى في الاقتصاد العراقي.

1 - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي لعام 2007، ص 10-11

2 - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية 2018، ص 66.

3 - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي لعام 2010 ، ص 45.

جدول (19)

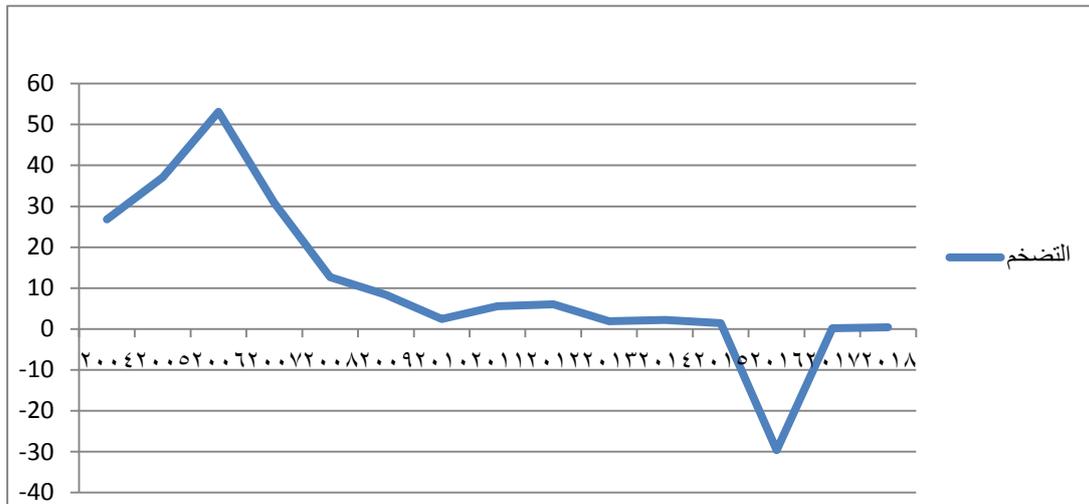
معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2019)

السنة	معدل الرقم القياسي للأسعار لسنة 2007	معدل التضخم %
2004	36.4	26.8
2005	49.9	37.09
2006	76.4	53.11
2007	100	30.89
2008	112.7	12.70
2009	122.1	8.34
2010	125.1	2.46
2011	132.1	5.60
2012	140.1	6.06
2013	142.7	1.86
2014	145.9	2.24
2015	148	1.44
2016	104.1	-29.66
2017	104.3	0.19
2018	104.7	0.38
2019	104.5	0.2-

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة 2004 - 2019 .

الشكل (7)

تطور معدلات التضخم في العراق خلال المدة (2004-2019)



المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (19) .

ثالثاً: النمو الاقتصادي.

يُعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً تنموياً مهماً¹، ولأجل تحليل معدل النمو الاقتصادي في العراق تم أخذ حجم الناتج المحلي الاجمالي مؤشراً رئيساً لذلك، ومن خلال بيانات الجدول (20) نجد ان حجم الناتج المحلي الاجمالي بتزايد مستمر في معظم سنوات مدة الدراسة، كما ان نصيب الفرد العراقي من حجم الناتج المحلي الاجمالي ايضا بارتفاع في معظم سنوات مدة الدراسة من(2004-2019)، ويتبين من خلال تحليلنا التالي ان معدل النمو السنوي يتأثر بمجموعة عوامل ومؤثرات خارجية بشكل اساس، ومن اهمها التأثير بارتفاع او بانخفاض اسعار النفط عالمياً، كون العراق يعاني من خلل هيكلي في تنويع الانتاج والصادرات للخارج، ويمكن ان نلاحظ انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تأثير الازمة المالية العالمية، اذ انخفض بنسبة(15.16-%) عام 2009، في حين بلغ معدل النمو(0%) عام 2014، وانخفض الى(-24.26) عام 2015، اما عام 2016 فقد انخفض بنسبة (-1.45%) فقط، وهو نتيجة لتحسن اسعار النفط عالمياً، مما انعكس ايجاباً على معدل النمو السنوي للناتج المحلي اذ بلغ (11.60%) في عام 2017، وارتفع الى(14.71%) عام 2018، الا انه سرعان ما عاد الى الانخفاض نتيجة لتراجع اسعار النفط عالمياً وقد بلغ معدل النمو السنوي(4.40%) عام 2019، اما نصيب الفرد من حجم الناتج فقد ظل محافظاً بحدود (5955) الف دولار لكل فرد، في حين بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي اكثر من (234090) مليار دولار عام 2019، بعد ان كان (224230) مليار عام 2018، وهو نتيجة تحسن اسعار النفط فضلاً عن اتباع الدولة العديد من الاجراءات التي من شأنها ان تحسن من حجم الناتج المحلي الاجمالي للعراق.

1-CROITORU, Alin. Schumpeter, JA, 1934 (2008), The Theory of Economic Development: An Inquiry into profits, capital, Interest and the Business Cycle, translated from the German by Redvers Ople, New Brunswick (USA) and London (UK): Transaction Publishers. Journal of Comparative research in Anthropology and Sociology, P142.

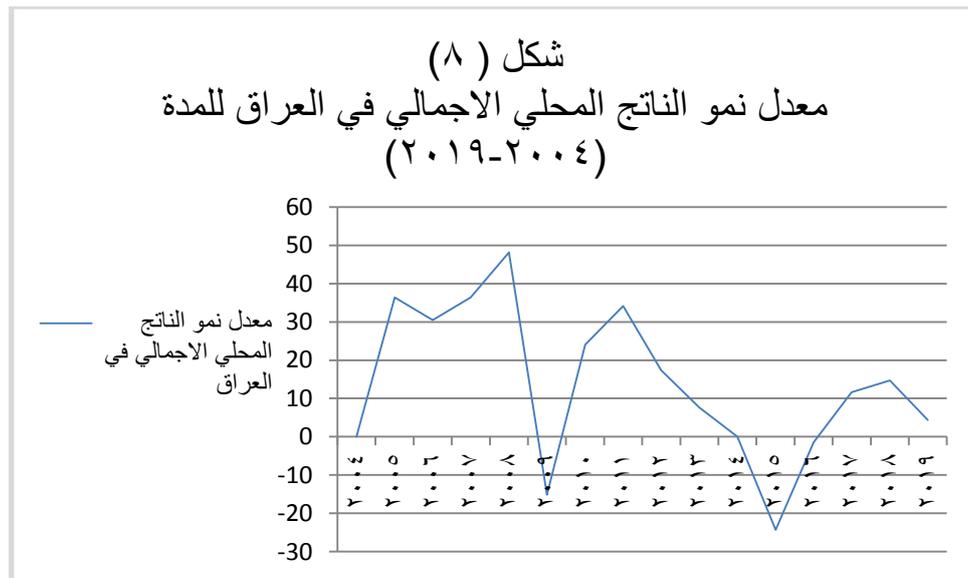
جدول (20)

حجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو السنوي ونصيب الفرد منه في العراق
للمدة (2004 - 2019)

التفاصيل السنوات	عدد السكان (الف نسمة)	حجم الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %	نصيب الفرد من الناتج الاجمالي (دولار امريكي)
2004	26313	36620	-	1392
2005	26922	49950	36.40	1855
2006	27488	65150	30.43	2370
2007	27911	88830	36.35	3183
2008	28385	131610	48.16	4637
2009	28973	111660	-15.16	3854
2010	29742	138520	24.06	4657
2011	30725	185750	34.10	6046
2012	31890	218030	17.38	6837
2013	33157	234640	7.62	7077
2014	34411	234650	0.00	6819
2015	35572	177720	-24.26	4996
2016	36610	175150	-1.45	4784
2017	37552	195470	11.60	5205
2018	38433	224230	14.71	5834
2019	39309	234090	4.40	5955

المصدر : الجدول من اعداد الباحث استناداً الى بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني :

بتاريخ <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD..2020/12/20>



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (20) .

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الاستدامة المالية والاداء الاقتصادي في الجزائر والعراق

المطلب الاول: تحليل العلاقة بين الاستدامة المالية والاداء الاقتصادي في الجزائر .

سيتم توضيح العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية ممثلة في (مؤشر الدين العام، ومؤشر عجز الموازنة، ومؤشر الفجوة الضريبية) ومتغيرات الاداء الاقتصادي ذات العلاقة ممثلة في (التضخم، والبطالة، ونمو الناتج المحلي الاجمالي) في الجزائر¹.

فالمؤشرات السابقة هي الأكثر استخداماً وفاعلية لمعرفة مدى قدرة البلد في تحقيق الاستدامة المالية ، لذلك غالباً ما تحاول الجزائر في التركيز علي تحسين وضعيه هذه المؤشرات من أجل تحقيق اهدافها الاستراتيجية ومن اهمها ديمومة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول الأخرى، ومن الملاحظ ان التغير الذي يحصل في اي مؤشر يعكس على متغير او اكثر في الاقتصاد الجزائري، وسيتم تحليل العلاقة بين المؤشرات والمتغيرات في الفقرات التالية :

اولا: تحليل الاستدامة المالية وعلاقتها بالتضخم في الجزائر .

تختلف مؤشرات الاستدامة المالية في علاقتها مع التضخم، اذ تؤدي الزيادة في مؤشر الفجوة الضريبية الى انخفاض معدلات التضخم، بينما تؤدي الزيادة في عجز الموازنة الى ارتفاع المعدلات، وفي حين تؤدي الزيادة في مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي الى انخفاض معدلات التضخم ايضا، وبالتالي فان جميع تلك المؤشرات ترتبط مع معدل التضخم من وجهة النظريات الاقتصادية، ويعتمد ذلك على قوة ومثانة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية المتبعة فيه، وعند معاينة البيانات الواردة في الجدول (21) يتضح ان مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي كان متذبذباً وغير مستقر طيلة مدة الدراسة (2004-2019) بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى، فبعد ان بلغ نحو 35.2% عام 2004، انخفض ليصل الى 8.1% عام 2008، ثم استمر بالانخفاض عام 2009 ليصل الى 9.8%، ثم اخذ بالزيادة في عام 2010 الى 10.5% ثم الانخفاض عام 2015، ليصل الى 8.7%، والعودة الى الارتفاع 45.8% عام 2019، مما يكشف بوضوح عدم الاستقرار في نسبة المؤشر وتبعاً للتغيرات في حجم الدين العام من جهة والناتج المحلي الاجمالي من جهة اخرى الامر الذي ادى بوضوح الى تغير سنوي تتقلب بين السلب والإيجاب لنسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، وفي صدد العلاقة واثرها في معدلات التضخم الذي هو الآخر يتمتع بحالة عدم الاستقرار بين 1.8% عام 2005، واعلى

1 - الموقع الإلكتروني لوزارة المالية الجزائرية على الموقع <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar>

تاريخ التصفح 2020/12/19 .

8.9% عام 2012، ولما كان المؤشر ينخفض بحدود 8.9%- عام 2005 مقارنة مع عام 2004، فان التضخم انخفض بمقدرا (2.59%-) في عام 2005، مما يشير الى العلاقة الطردية والتي جاءت بموجبة مخالفة للنظرية بينما بلغت نسب التغير في مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (2006-2008) بالاتجاه نحو الانخفاض، كان معدل التضخم يتجه نحو الزيادة مما يكشف انطباقه مع النظرية الاقتصادية، بينما جاءت السنوات (2009-2013) بمستويات متقلبة سواء في الدين العام في مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ام في معدل التضخم وكانت غير مستقرة، فقد يرجع ذلك الى السياسات المالية والنقدية المتبعة، باستثناء السنوات (2017-2019) بسبب التغيرات الايجابية بفارق نحو الزيادة في مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي بحدود (6.3- 11- 8) للسنوات (2017-2018-2019) على التوالي لكل منها ادت الى احداث تغيرات سلبية في جانب معدلات التضخم الى (0.81- 1.32، 2.32) للسنوات (2017-2018-2019) على التوالي لكل منها وفي هذا المجال وجاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية.

اما مايتعلق بمؤشر حجم العجز المالي فان زيادة نسبته تؤدي الى ارتفاع معدل التضخم، وبالتالي فان العلاقة النظرية تكون طردية ومن خلال معاينة الجدول (21) يتضح ان رصيد الموازنة العامة في الجزائر يتصف خلال مدة الدراسة (2004-2019) بين الفائض تارة والعجز تارة اخرى وهذا يبين ان الفائض فيه سيؤدي الى انخفاض معدل التضخم، وعلى اي حال يلحظ ان تحقيق فائض مالي للموازنة في الجزائر عام 2006 ادت الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي وبفارق 7.5 نقطة، بينما ادى الانخفاض في نسبة مؤشر الاستدامة المالية (العجز المالي) (-7.54) عام 2007، الى زيادة معدل النمو الاقتصادي بفارق ايجابي نحو 1.8 للعام المذكور، وبالتالي فان العلاقة اصبحت طردية وهي على عكس النظرية، وقد يعود ذلك الى تحقيق الفائض المالي من جهة او اتباع سياسة مالية توسعية من شأنها الاسهام في زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي من جهة، ناهيك عن زيادة الاسعار وانتاج النفط الخام التي كان لها الاسهام الواضح في هذا المجال، وبعد ان حقق رصيد الموازنة عجزا مالياً، خلال المدة (2009-2019) كانت العلاقة مع معدل النمو الاقتصادي بين الايجابية والسلبية، اما مايتعلق بمؤشر الفجوة الضريبية فانه يلحظ من بيانات الجدول (21) انه على اثر التغير السنوي في نسبة الفجوة الضريبية خلال المدة (2004-2019) والتي تراوحت بين (-4.5) عام 2005، و (1.9) عام 2019، وعلى اثر الزيادة في الفجوة الضريبية من (30.3%) عام 2004 الى 37.6% عام 2019، كان معدل التضخم بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى، مما يدل على تقلب العلاقة بين اسباب كثيرة ترتبط بالسياستين النقدية والمالية في الجزائر، كما ان زيادة الفجوة الضريبية انعكست بشكل سلبي على زيادة معدل التضخم نظرا لتغير النفقات العامة وحصيلتها الى الناتج

الفصل الثاني: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بمتغيرات الاداء الاقتصادي في الجزائر والعراق

المحلي الاجمالي، على حساب الإيرادات الضريبية وحصيلتها الى الناتج المحلي الاجمالي، ذلك بسبب التوجه نحو زيادة النفقات العامة على حساب الإيرادات الضريبية ولا سيما ان النفقات الاستهلاكية تسهم بشكل اكبر مقارنة بالنفقات الاستثمارية، فضلا عن ضعف مرونة الانتاج المحلي في الجزائر واعتماده بشكل كبير على الإيرادات النفط الخام.

جدول (21)

العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية والتضخم في الجزائر للمدة (2004 – 2019)

التغير السنوي %	معدل التضخم %	مؤشرات الاستدامة المالية						التفاصيل السنة
		التغير السنوي %	الفجوة الضريبية %	التغير السنوي %	حجم العجز او الفائض في الموازنة مليون دولار	التغير السنوي %	نسبة الدين العام الى GDP %	
-	3.97	-	30.3	-	4550	-	35.2	2004
-2.59	1.38	-4.5	25.8	10.45	15000	-8.9	26.3	2005
0.94	2.32	-1.6	24.2	1.52	16520	-2.7	23.6	2006
1.35	3.67	8.7	32.9	-7.54	8980	-10.1	13.5	2007
1.19	4.86	1.4	34.3	7.43	16410	-5.4	8.1	2008
0.88	5.74	7.7	42.0	-24.4	-7990	1.7	9.8	2009
-1.13	4.61	-5.5	36.5	7.91	-80	0.7	10.5	2010
-0.11	4.50	2.9	39.4	-0.15	-230	-1.2	9.3	2011
4.42	8.92	3.4	42.8	-9.06	-9290	0	9.3	2012
-5.66	3.26	-7.4	35.4	8.46	-830	-1.7	7.6	2013
-0.34	2.92	4.4	39.8	-14.76	-15590	0.1	7.7	2014
1.86	4.78	4.6	44.4	-9.73	-25320	1	8.7	2015
1.62	6.40	-4.6	39.8	4.43	-20890	11.8	20.5	2016
-0.81	5.59	-1.5	38.3	9.77	-11120	6.3	26.8	2017
-1.32	4.27	-2.6	35.7	3.36	-7760	11	37.8	2018
-2.32	1.95	1.9	37.6	-1.77	-9530	8	45.8	2019

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجداول (6-8-10).

ثانياً: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر .

إذا ما سلّمنا الى ان الاتجاه العام لتقييم اثر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي بوصفه مؤشر للاستدامة المالية على النمو الاقتصادي يشير الى التأثير السلبي لاسيما على المدى الطويل، اما بالنسبة لمؤشر الفجوة الضريبية فانه يرتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي ، بينما يعمل مؤشر عجز الموازنة الذي يتصف بعدم قدرة الايرادات العامة بتغطية النفقات العامة وبالتالي فان زيادة قيمة العجز على اثر زيادة النفقات العامة ترتبط بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي¹.

ولدى معاينة البيانات الواردة في الجدول (22) يتضح ان انخفاض مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات (2004-2008) وبفارق بين (-2.7) نقطة مئوية عام 2006، و(-10.1) نقطة مئوية عام 2007 ادى الى اجراء بعض التغيرات في النمو الاقتصادي نحو الانخفاض باستثناء عام 2008 بزيادة التغير ب(11.4) نقطة مئوية ، ومن الممكن ان يكون ذلك بسبب تراجع حجم الدين العام والزيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي نظرا لارتفاع اسعار النفط والتوجه نحو زيادة اسهام ناتج القطاع النفطي في عام 2008، من الناتج الاجمالي وان ما يحصل من تفاوت في مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات (2009-2019) بين التغيرات السلبية والايجابية كان لها تاثير مباشر في معدل النمو الاقتصادي خلال السنوات نفسها، وكان التغير في معدل النمو الاقتصادي الاسرع من التغيرات في مؤشر الاستدامة المالية (الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي) فعندما انخفضت نسبة المؤشر المذكور عام 2013 ب(-1.7) نقطة مئوية انخفض معدل النمو الاقتصادي ب(4,1-) نقطة مئوية، عندما كان التغير الايجابي للمؤشر نفسه بعد عام 2016 وصولا الى عام 2019 بالاتجاه نحو الانخفاض من (11.8) نقطة مئوية ايجابية عام 2016 الى (8) نقطة مئوية ايجابية عام 2019. انما يدل ذلك على ارتباط النمو الاقتصادي بالتغيرات في مؤشر الاستدامة المالية المتمثل بنسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي.

اما ما يتعلق بمؤشر العجز المالي (عجز الموازنة العامة) واستنادا الى البيانات الواردة في الجدول (22) في التحليل فان ما يلحظ من خلاله ان هناك تقلباً واضحاً في تغيره السنوي، فبعد ان كان التغير السنوي (10.45) نقطة مئوية عام 2005 انخفض الى السالب وبمقدار (-7.54) نقطة مئوية عام 2007 وبالإيجاب عام 2008 ب(7.43) نقطة مئوية ثم بالسلب

1 - جيمس جوارتيني ، الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الرحمن عبد الفتاح ، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص304-306.

(-24.4) عام 2009 ، وبعد استمرار التقلب في التغيرات بين الايجاب تارة والسلب تارة اخرى، وصولا الى التغيرات الايجابية خلال السنوات (2015-2019) تراوحت بين (1) نقطة مئوية عام 2015 و(1.8) نقطة مئوية عام 2016 وصولا الى تغير (8) نقطة مئوية في نهاية المدة 2019، وهذا انعكس على اجراء تغيير وتأثير في حصيلة النمو التي هي الاخرى اتسمت بالتقلب بين السلب في بداية المدة بانخفاض مقداره (-7.5) نقطة مئوية عام 2006 والايجاب (37.5) نقطة مئوية عام 2010 وصولا الى الانخفاض بالسلب بلغ بنسبة انخفاض قدره (-7.5) نقطة مئوية عام 2019، الامر الذي يستنتج منه تأثر معدل النمو الاقتصادي بالتغيرات في عجز الموازنة، ذلك ان الانخفاض في مقدار العجز المالي يؤثر عكسياً في معدل النمو الاقتصادي، وعلى العكس في حالة زيادة مقدار العجز التي تنعكس ايجاباً في النمو الاقتصادي نظرا لإسهام مقدار العجز في تحقيق متطلبات التنمية ومن ثم النمو الاقتصادي في الجزائر .

ومن ناحية العلاقة بين الاستدامة المالية من خلال مؤشر (الفجوة الضريبية) فأنها هي الاخرى ترتبط بعلاقة تتشابه نوعا ما بأسلوب مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، ذلك ان ارتفاع نسبة الفجوة الضريبية تعمل على التأثير سلبا بمعدلات النمو الاقتصادي، فانه يلحظ من بيانات الجدول (22) قيد التحليل ان هناك تقلبا واضحا في التغير السنوي لهذا المؤشر الذي يتراوح بين ادناه(24.2%) عام 2006، واعلاه (44.6%) عام 2015، اذ يلحظ منه تراجع حصيلة الفجوة الضريبية بمقدار(-1.6) نقطة مئوية عام 2006 ادى الى تراجع اكبر في حصيلة النمو الاقتصادي الى (-7.5) في العام المذكور نفسه، بينما كان تراجع المؤشر من (4.4) نقطة مئوية عام 2014 الى (4.6) نقطة مئوية عام 2015 ادى الى احداث تراجع في التغير السنوي للنمو الاقتصادي بعلاقة طردية مع التغيرات في الفجوة الضريبية فكلما ازدادت الفجوة الضريبية كلما انخفض معدل النمو الاقتصادي فيه.

جدول (22)

العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (2004 – 2019)

التغير السنوي %	معدل النمو الاقتصادي %	مؤشرات الاستدامة المالية						التفاصيل السنة
		التغير السنوي %	الفجوة الضريبية %	التغير السنوي %	حجم العجز او الفائض في الموازنة مليون دولار	التغير السنوي %	نسبة الدين العام الى GDP %	
-	-	-	30.3	-	4550	-	35.2	2004
-	21.0	-4.5	25.8	10.45	15000	-8.9	26.3	2005
-7.5	13.5	-1.6	24.2	1.52	16520	-2.7	23.6	2006
1.8	15.3	8.7	32.9	-7.54	8980	-10.1	13.5	2007
11.4	26.7	1.4	34.3	7.43	16410	-5.4	8.1	2008
-46.6	-19.9	7.7	42.0	-24.4	-7990	1.7	9.8	2009
37.5	17.6	-5.5	36.5	7.91	-80	0.7	10.5	2010
6.6	24.2	2.9	39.4	-0.15	-230	-1.2	9.3	2011
-19.8	4.4	3.4	42.8	-9.06	-9290	0	9.3	2012
-4.1	0.3	-7.4	35.4	8.46	-830	-1.7	7.6	2013
1.6	1.9	4.4	39.8	-14.76	-15590	0.1	7.7	2014
-24.3	-22.4	4.6	44.4	-9.73	-25320	1	8.7	2015
18.8	-3.6	-4.6	39.8	4.43	-20890	11.8	20.5	2016
10	6.4	-1.5	38.3	9.77	-11120	6.3	26.8	2017
-3.4	3.0	-2.6	35.7	3.36	-7760	11	37.8	2018
-7.5	-2.5	1.9	37.6	-1.77	-9530	8	45.8	2019

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجداول (6-7-8-11).

ثالثاً: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بالبطالة في الجزائر .

يمكن لنا من خلال الجدول (23) توضيح العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بالبطالة، وذلك من خلال التطرق لكل مؤشر على حدة، وعند تتبعنا لمؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته في البطالة نجد ان هناك علاقة طردية بينهما في معظم سنوات مدة الدراسة وهو متوافق مع المنطق النظري بشكل عام مع وجود بعض الانحرافات عن النظرية لأسباب تتعلق بسياسات التشغيل ومعالجة البطالة خارج المبادئ الاقتصادية بل وفقاً للمبادئ الاجتماعية والانسانية والتزام الدولة بتشغيل الايدي العاملة، خصوصاً الضغوط الشعبية المطالبة

بذلك، اذ نلاحظ ان انخفاض الدين من 26.3% عام 2005، ادى الى انخفاض معدل البطالة من 15.2 عام 2005 الى 11.3% عام 2008، اما عند ارتفاع الدين العام الى 9.3 في عامي 2011 و2012، نجد ان حجم البطالة ارتفع الى 10% ثم الى 11% عام 2012، ويرجع ذلك الى العديد من الاسباب ومنها، ان الوافدين إلى سوق العمل هم على مستوى من التعليم ونتاجية وقابلية التوظيف أعلى من مستوى العاملين قبلهم، أو ان انماط العمل وطبيعتها هي وقتية وغير مستقرة، فكلما ارتفع مستوى التحصيل العلمي تزداد البطالة على وفق تقرير الأمم المتحدة¹، وفي المدة من 2013 الى 2016، نجد ان الدين انخفض الى 7.6 عام 2013، كما ان البطالة انخفضت الى 9.8%، لنفس العام، واستمرت بتفاوت بسيط حتى ارتفع الدين الى 20.5% عام 2016 كما ارتفع معدل البطالة الى 10.5 للعام نفسه مع ان نسبة التغير اقل من العام السابق لها بنسبة تراجع (0.7-) نقطة مئوية، في حين التغير السنوي لمعدل الدين كان بنسبة (11.8) نقطة مئوية، ومع ارتفاع الدين لاحقا ارتفع حجم البطالة اذ بلغ الدين 45.8%، عام 2019، وفي الوقت نفسه ارتفعت البطالة الى 11.4%. في عام 2019.

اما عند تحليل العلاقة بين مؤشر حجم العجز او الفائض مع معدل التغير في البطالة، فوفقاً للنظرية الاقتصادية ان العلاقة بينهما هي علاقة عكسية، اذ انه نظرياً، كلما ارتفع العجز في الموازنة ادى الى انخفاض معدل البطالة، وكلما ارتفع الفائض يؤدي الى ارتفاع البطالة، واستكمالاً لتحليل الباحث للجدول (23) بما يخص هذا المؤشر، نجد انه عندما كانت الجزائر تحقق فائضاً في موازنتها طوال المدة من 2004 الى 2008، كان معدل البطالة يتراوح بين 15.2 الى 11.3 وعندما تحقق عجز في الموازنة بمقدار (7.990-) مليون دولار، عام 2009، نلاحظ ان معدل البطالة انخفض ايضاً وبنسبة تغير (1.1-) نقطة مئوية في حين كان تغير العجز (24.4-)، وهو مخالف للنظرية الاقتصادية، وكذلك للسنوات 2014 نجد الحالة متشابهة اذ ارتفع معدل البطالة الى 10.6% بعد ان كان 9.8% عام 2013، اما المدة من 2015 الى 2019، فقد حققت الجزائر عجزاً مستمراً في موازنتها بلغ (9530-) مليون دولار في حين ارتفعت البطالة من 10.5 عام 2015 الى 11.4 عام 2019.

اما تحليل مؤشر الفجوة الضريبية وعلاقتها بالبطالة فمن الناحية النظرية انها علاقة طردية، فكلما ارتفع معدل الفجوة الضريبية ادى ذلك الى ارتفاع معدل البطالة، والواقع انها متوافقة نوعاً ما في الجزائر مع وجود بعض الاختلاف البسيط نتيجة اسباب خارجية سبق ذكرها، اذ نلاحظ انه عندما انخفضت الفجوة الى 25.8% عام 2005، انخفضت البطالة الى 15.2، للعام نفسه،

1 - تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) موجز السياسات الاجتماعية، بطالة الشباب في

المنطقة العربية: أسباب وحلول، الأمم المتحدة، بيروت، 2015، ص8.

وكذلك في عامي 2006 و2007، وقد حصل بعض التذبذب في بعض السنوات كما في عام 2008 و2009 اذ ارتفع معدل الفجوة الضريبية من 34.3% عام 2008، الى 42.2% عام 2009، في الوقت الذي انخفضت فيه البطالة من 11.3%، عام 2008 الى 10.2% عام 2009، وهو نتيجة ما مرت به الجزائر من ظروف خارجية وداخلية ادت الى الاختلال المذكور، واستمر الحال بين تطابق واختلاف مع النظرية في السنوات التالية ففي المدة 2010 الى 2014 جاء مطابقاً للنظرية، اما المدة 2015 الى 2019، جاء باختلاف بسيط مع النظرية وهو بسبب الاختلال في الاقتصاد الجزائري وزيادة والضغوط الشعبية من أجل التشغيل.

جدول (23)

العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية والبطالة في الجزائر للمدة (2019 – 2004)

التغير السنوي %	معدل البطالة %	مؤشرات الاستدامة المالية						التفاصيل السنة
		التغير السنوي %	الفجوة الضريبية %	التغير السنوي %	حجم العجز او الفائض في الموازنة مليون دولار	التغير السنوي %	نسبة الدين العام الى GDP %	
-	17.6	-	30.3	-	4550	-	35.2	2004
-2.4	15.2	-4.5	25.8	10.45	15000	-8.9	26.3	2005
-2.7	12.5	-1.6	24.2	1.52	16520	-2.7	23.6	2006
1.3	13.8	8.7	32.9	-7.54	8980	-10.1	13.5	2007
-2.5	11.3	1.4	34.3	7.43	16410	-5.4	8.1	2008
-1.1	10.2	7.7	42.0	-24.4	-7990	1.7	9.8	2009
-0.2	10.0	-5.5	36.5	7.91	-80	0.7	10.5	2010
0	10.0	2.9	39.4	-0.15	-230	-1.2	9.3	2011
1	11.0	3.4	42.8	-9.06	-9290	0	9.3	2012
-1.2	9.8	-7.4	35.4	8.46	-830	-1.7	7.6	2013
0.8	10.6	4.4	39.8	-14.76	-15590	0.1	7.7	2014
0.6	11.2	4.6	44.4	-9.73	-25320	1	8.7	2015
-0.7	10.5	-4.6	39.8	4.43	-20890	11.8	20.5	2016
1.2	11.7	-1.5	38.3	9.77	-11120	6.3	26.8	2017
0	11.7	-2.6	35.7	3.36	-7760	11	37.8	2018
-0.3	11.4	1.9	37.6	-1.77	-9530	8	45.8	2019

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجداول (6-8-9).

المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين الاستدامة المالية والاداء الاقتصادي في العراق .

بعد ان حلل الباحث العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية ومتغيرات الأداء الإقتصادي في الجزائر، سيتم الآن تحليل العلاقة نفسها في العراق اذ سنتناول هذه المؤشرات مجتمعة (مؤشر نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر العجز، ومؤشر الفجوة الضريبية) مع كل متغير من المتغيرات (التضخم، والنمو، والبطالة) وعلى شكل جداول مفصلة تبين هذه العلاقة، كما سنبيين في بداية كل تحليل المعيار النظري لتلك العلاقة.

أولاً: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بالتضخم في العراق .

من الناحية النظرية ان علاقة مؤشرات الاستدامة المالية، مع التضخم تتباين فيما بينها، اذ تكون العلاقة عكسية بين مؤشر الدين العام والتضخم، وكذلك حجم الفجوة الضريبية تكون بعلاقة عكسية مع التضخم، في حين تكون العلاقة بين عجز الموازنة طردية مع التضخم، والجدول (24) وبيّن مدى التطابق والاختلاف بين تلك المؤشرات مع التضخم في العراق مقارنة بالنظرية الاقتصادية.

نلاحظ من خلال الجدول، ان مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق، وعلاقته بالتضخم، جاء عكس النظرية الاقتصادية للمدة من 2006 الى 2019، وذلك باستثناء عامي 2004 و2005، والتي انخفض فيها معدل الدين من 423.4% عام 2004، الى 283.1% عام 2005، في حين ارتفع معدل التضخم من 37% الى 53.11% عام 2006، وهو نتيجة لارتفاع الاجور بشكل ملحوظ وزيادة فرص العمل للفئات العمرية المشمولة وخصوصاً الخريجين وغيرهم، بينما اختلفت مدة الدراسة اللاحقة مع النظرية، وما نلاحظه ان في عام 2008 وما بعدها، واستكمالاً لاجراءات الحكومة وبتنسيق مع المنظمات الدولية ذات العلاقة تم تخفيض الدين العام وصولاً الى (88.4%) في عام 2008، كما نلاحظ انخفاض معدل التضخم الى (12.7%) ثم انخفض الدين الى نسبة 47% عن حجم الناتج المحلي الإجمالي، وانخفض التضخم الى 5.6%، وكذلك في السنوات التالية نجد ان انخفاض الدين يؤدي الى انخفاض التضخم بشكل عام، وهو نتيجة تأثير عوامل اخرى غير الدين العام على الرغم من تأثيره أيضاً، فنلاحظ انه مع استمرار انخفاض معدل الدين العام يتم انخفاض معدل التضخم على الرغم انه كان في علاقة عكسية في السنوات الأولى من الدراسة وهو مايبين تأثير العوامل الأخرى على معدل التضخم ومنها تأثير السياستين النقدية والمالية بشكل رئيس فضلاً عن الظروف الأخرى .

اما علاقة عجز الموازنة مع التضخم، فنلاحظ ان العجز في السنة الأولى كان (-18.8) مليار دولار في حين بلغ معدل التضخم (26.8%) لكن في السنة التالية وعند تحقيق فائض في

الموازنة عام 2005 وواقع (2.9) مليار دولار، ارتفع معدل التضخم الى (37%) وهو ما يدل على ان هناك علاقة طردية بين عجز الموازنة والتضخم وعلاقة طردية بين عجز الموازنة والتضخم، إذ انه في السنوات التي يكون فيها عجز موازنة، ينخفض معدل التضخم وبشكل واضح كما في السنوات (2008,2009,2010) حيث حققت عجز مستمر في الموازنة، نلاحظ انخفاض معدل التضخم من (12.7% الى 2.4%) الا انه عند تحقيق فائض كما في عام (2011 و 2012) نجد ان معدل التضخم عاد وارتفع الى (5.6%) ثم الى (6%) نتيجة لتحقيق ذلك الفائض في الموازنة العامة للدولة، وينطبق التحليل على السنوات التالية ففي المدة من (2013- 2016) ونتيجة لتحقيق عجز مستمر في الموازنة انخفض معدل التضخم من (1.8% الى -29.6%) اذ حقق انكماش نتيجة لإستمرار عجز الموازنة وهي ناتجة عن سوء توزيع الاموال بشكل يضمن العدالة والتشغيل التام، فضلا عن عدم توفر السيولة النقدية بشكل عام لقطاعات التشغيل، ومع تحسن وضع الموازنة وتحقيق فائض نجد ان معدل التضخم عاود في الإرتفاع مرة اخرى الى (0.19%) عام 2018، بعد ان كان (-29.6%) في السنة السابقة ثم الى (-0.2%) عام 2019 ، وهو نتيجة لإستجابة التغيرات الحاصلة في الموازنة والاجراءات الحكومية لمعالجة الاختلال.

اما علاقة الفجوة الضريبية مع التضخم فنجد ان هناك شبه ثبات في معدل الفجوة الضريبية وبالتالي ان تأثيرها على التضخم، قد يكون ليس بقدر تأثير عجز الموازنة الا انه يبقى دافعا للتهرب الضريبي نتيجة لتأثير الظروف الأخرى، ومنها العجز في الموازنة والاجراءات الحكومية المتبعة وتأثير ذلك على التضخم في العراق بشكل عام، فمن خلال الجدول (24) نجد ان معدل الفجوة الضريبية بقي بحدود عالية جداً طوال مدة الدراسة من (2004 - 2019) اذ بلغ معدله 131.7% بلغ عام 2004، وهو نتيجة طبيعة للظروف الإستثنائية التي مر بها العراق والتي اعاققت دافعي الضرائب من تسديد ما بذمتهم، بالرغم من انخفاض حصيلتها بشكل عام، اما في الاعوام اللاحقة فقد انخفضت من 92.5% عام 2005 الى 49.9% عام 2012، وهو مؤشر جيد نوعاً ما، لكن تأثير ذلك على التضخم بقي بحدود متواضعة، اذ ان نسبة التغير في معدل الفجوة الضريبية لا يتناسب مع معدل التغير في التضخم، اضافة الى انها تتأثر في العوامل الخارجية والسياسات الحكومية فنجد انه بعد الأزمة المالية وتأثيرها على العراق عام 2009 انخفض معدل الفجوة من 67.8% الى 49.9% عام 2011، وهو نتيجة اتخاذ الاجراءات المشددة حول حصيللة الضريبة من المكلفين وتقليل نسبة التهرب، اما جانب التضخم فنجد انه انخفض 37% عام 2004، ليصل الى 6% عام 2012، ويرجع بشكل رئيس الى اجراءات السياسة النقدية ممثلة بالبنك المركزي العراقي وكيفية الحفاظ على قيمة الدينار العراقي، ولو نظرنا الى المدة من 2013 الى 2019 نجد ان الحالة مشابهة نوعاً ما، فبعد ازمة انخفاض اسعار

النفط عام 2014، ولجوء الدولة الى سياسة تنويع وتعزيز الموارد المالية غير النفطية، واصلاحات اقتصادية متنوعة، انخفض معدل الفجوة الضريبية من 55% عام 2013 الى 36.9% عام 2018، ثم ارتفعت قليلاً الى 40.9% عام 2019، في حين انخفض التضخم من 1.8% الى (-0.2%) عام 2019، وهو بتأثير السياسة النقدية والظروف الخارجية كما تقدم.

جدول (24)

العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية والتضخم في العراق للمدة (2004-2019)

التغير السنوي %	معدل التضخم %	مؤشرات الاستدامة المالية					نسبة الدين العام الى GDP %	التفاصيل
		التغير السنوي %	الفجوة الضريبية %	التغير السنوي %	حجم العجز او الفائض في الموازنة مليون دولار	التغير السنوي %		
			131.78		-18841		423.4	2004
	37.09	-39.26	92.52	21,839	2998	-140.3	283.1	2005
16.02	53.11	-20.18	72.34	7,247	10245	-105.6	177.5	2006
-22.22	30.89	-15.47	56.87	-1,506	8739	-75.8	101.7	2007
-18.19	12.7	10.96	67.83	-10,084	-1345	-13.3	88.4	2008
-4.36	8.34	0.03	67.86	-15,315	-16660	13.7	102.1	2009
-5.88	2.46	-10.01	57.85	9,889	-6771	-39.6	62.5	2010
3.14	5.6	-7.89	49.96	17,084	10313	-15	47.5	2011
0.46	6.06	-0.02	49.94	94	10407	-7	40.5	2012
-4.2	1.86	5.95	55.89	-27,090	-16683	-3.3	37.2	2013
0.38	2.24	-4.96	50.93	1,279	-15404	1.1	38.3	2014
-0.8	1.44	-1.02	49.91	-11,169	-26573	27.9	66.2	2015
-31.1	-29.66	-1.96	47.95	-2,139	-28712	9.6	75.8	2016
29.85	0.19	-4.98	42.97	20,299	-8413	-6.2	69.6	2017
0.19	0.38	-6.05	36.92	29,329	20916	-11.5	58.1	2018
-0.58	0.2-	4.05	40.97	-18,578	2338	-12	46.1	2019

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجداول (17-18-19-21).

ثانياً : تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بالنمو في العراق.

ا من خلال ما تقدم، ان مؤشرات الاستدامة المالية تؤثر على المتغيرات الاقتصادية وبشكل متباين باختلاف السنوات بين ارتفاع او انخفاض في تلك المتغيرات او المؤشرات وقد اشرنا الى ان متغير النمو الاقتصادي هو نفسه نمو الناتج المحلي الاجمالي للعراق كون الأخير هو المؤشر الأهم عند معرفة معدل النمو الاقتصادي لأي بلد ومنها العراق، بما يتيح لذلك البلد الفرصة في بناء او اكمال المشاريع الخدمية وتحقيق التنمية البشرية الضرورية للمجتمع المحلي.

ومن خلال مؤشرات الاستدامة المالية المبينة في الجدول (25) وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، نجد انعكاسها سلبيًا وإيجابيًا في معدل النمو، على الرغم من أهميته في ضمان استمرار حصول الافراد على الخدمات العامة المقررة لهم، ومع ذلك يبقى تأثيرها في اطار البيئة الداخلة او الخارجية على وفق ارشادات صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وما يتبعها من اتفاقات وبروتوكولات دولية بين العراق والعالم، ومن البديهي انه مع انخفاض الدين العام ستكون هناك فرصة لتحقيق النمو الاقتصادي بشكل عام ونجد ذلك في بيانات الجدول (25) اذ حرص العراق على تخفيض معدل الديون بشكل عام مما يتيح فرصة تحقيق نمو اقتصادي عام ومنتزاد في بعض السنوات ضمن مدة الدراسة، على الرغم من وجود بعض السنوات الإستثنائية التي لا تعبر عن حقيقة ذلك النمو نتيجة للاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي، اذ نلاحظ انخفاض الدين من 423% الى 88% عام 2008، في حين ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 36.4% عام 2004 الى 48.1% عام 2008، اما في عام 2009 فقد ارتفع الدين الى 102% في حين انخفض معدل النمو الى (-15.1%) للعام نفسه، وقد انخفض الدين في المدة من 2010 - 2014، وفي المقابل فقد بلغ معدل النمو الاقتصادية 24% عام 2010، وصولاً الى معدل نمو صفري عام 2014، نتيجة انخفاض اسعار النفط عالمياً مرة اخرى، فقد انخفض معدل النمو بتأثير ذلك الى (-24.2%) عام 2015، كما ارتفع معدل الدين الى 66% للعام نفسه، وقد تباين معدل الدين والنمو بين انخفاض وارتفاع نظراً للظروف التي يمر بها العراق ، اذ انخفض الدين الى 46% عام 2019، في حين ارتفع النمو الى (4.4%) وهو اقل من السنة التي سبقته بواقع (-10.3) نقطة مئوية في حين كان تغير انخفاض معدل النمو بواقع (-12) نقطة مئوية.

اما تأثير مؤشر حجم العجز او الفائض على النمو اقتصادي، فنجد ان تأثيره يكون واضح بشكل اكثر وله تأثير حقيقي وظاهري على معدل النمو ففي السنوات التي يتحقق فيها فائض في الموازنة مما يتيح الفرصة للحكومة لتنفيذ مشاريعها الاستثمارية والخدمية وبالتالي سينعكس ايجاباً على النمو الاقتصادي في العراق، اما في السنوات التي يحقق فيها العراق عجزاً

في موازنته العامة فمن المنطقي ان ينعكس ذلك سلباً على مستوى النمو في حجم الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي في العراق، فقد بلغ حجم الفائض 2998 مليار دولار مما اتاح الفرصة لتحقيق النمو الاقتصادي بواقع 36.4% وكذلك في عامي 2006 و2007، وحتى عام 2008، ان معدل النمو بلغ بحدود 48%، كون تأثير النمو يظهر غالباً في سنة لاحقة حتى وان حققت الموازنة عجز عام 2008، لكن نجد ان تجدد العجز عام 2009 و2010، بواقع (16660-) و(6771-) مليون دولار عام 2010، قد اسهم بشكل كبير في انخفاض معدل النمو الاقتصادي بمعدل (15.1-) عام 2009. اما السنوات 2011 و2012 فقد حقق العراق فائضاً في الموازنة وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي 34% عام 2011 و17.3 عام 2012، اما المدة من 2013 الى 2019 فقد حقق العراق عجزاً في بعض السنوات ادت الى انخفاض النمو وفي سنوات اخرى حقق فائض ادى الى ارتفاع معدل النمو وصولاً الى عام 2019 اذ بلغ حجم الفائض 2338 مليون دولار في حين بلغ معدل النمو 4% وهو اقل من السنة التي سبقته بواقع (10.3-) نقطة مئوية في حين كان تغير انخفاض معدل النمو بواقع (12-) نقطة مئوية، من ذلك نتوصل الى ان التنويع الاقتصادي مهم جداً من اجل الحفاظ على استمرار ذلك النمو وتحقيق زيادة سنوية بشكل مستمر ولتقليل اثر الظروف الخارجية على الاقتصاد العراقي.

اما ما يخص معدل الفجوة الضريبية فلها تأثير قد يكون غير مباشر لكن لو تم معالجة هذه الفجوة وتقليل نسبتها والقضاء على التهرب الضريبي فضلاً عن تحديث القوانين والاجراءات الخاصة بها سنجد صداه في تحقيق نمو اقتصادي بوتيرة اسرع مما هو عليه الان، اذ نلاحظ ان معدل الفجوة الضريبية ظل بمستوى مرتفع ولم تكن هناك اجراءات للحد منه، باستثناء بعض السنوات التي ينخفض فيها سعر النفط عالمياً مما يولد رد فعل لدى الحكومة بتشديد الاجراءات وبالتالي تنويع مصادر الدخل والايراد الحكومي، من أجل تقليل اثاره السلبية على المجتمع وعلى الاقتصاد بشكل عام، المتمثلة في تقليل او إبطاء معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي في العراق .

جدول (25)

العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية والنمو في العراق للمدة (2004-2019)

التغير السنوي %	معدل النمو %	مؤشرات الاستدامة المالية						التفاصيل السنة
		التغير السنوي %	الفجوة الضريبية %	التغير السنوي %	حجم العجز او الفائض في الموازنة مليون دولار	التغير السنوي %	نسبة الدين العام الى GDP %	
-	-	-	131.78	-	-18841	-	423.4	2004
-	36.4	-39.26	92.52	21,839	2998	-140.3	283.1	2005
-5.97	30.43	-20.18	72.34	7,247	10245	-105.6	177.5	2006
5.92	36.35	-15.47	56.87	-1,506	8739	-75.8	101.7	2007
11.81	48.16	10.96	67.83	-10,084	-1345	-13.3	88.4	2008
-63.32	-15.16	0.03	67.86	-15,315	-16660	13.7	102.1	2009
39.22	24.06	-10.01	57.85	9,889	-6771	-39.6	62.5	2010
10.04	34.1	-7.89	49.96	17,084	10313	-15	47.5	2011
-16.72	17.38	-0.02	49.94	94	10407	-7	40.5	2012
-9.76	7.62	5.95	55.89	-27,090	-16683	-3.3	37.2	2013
-7.61	0.01	-4.96	50.93	1,279	-15404	1.1	38.3	2014
-24.27	-24.26	-1.02	49.91	-11,169	-26573	27.9	66.2	2015
22.81	-1.45	-1.96	47.95	-2,139	-28712	9.6	75.8	2016
13.05	11.6	-4.98	42.97	20,299	-8413	-6.2	69.6	2017
3.11	14.71	-6.05	36.92	29,329	20916	-11.5	58.1	2018
-10.31	4.4	4.05	40.97	-18,578	2338	-12	46.1	2019

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجداول (17-18-19-22).

ثالثاً : تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وعلاقتها بالبطالة في العراق.

وفقاً لبيانات الجدول (26) ان هناك تأثيراً من مؤشرات الاستدامة المالية تجاه البطالة في العراق، وباختلاف ذلك التأثير هناك عوامل اخرى مؤثرة على البطالة ومنها الضغوط الشعبية والظروف الاجتماعية ونسب الاعالة وغيرها من العوامل المؤثرة والتي تضغط باتجاه تشغيل اكثر عدد ممكن من الايدي العاملة في العراق، وما نلاحظه الآن انه عند انخفاض معدل الدين العام من (423% الى 283%) ادى ذلك الى انخفاض معدل البطالة من (26.8% الى 17.7%) عام 2006، اي ان هناك علاقة طردية بينهما، فكما انخفض معدل الدين انخفض معدل البطالة في العراق وهذا ينطبق على تحليل السنوات التالية ضمن مدة الدراسة فقد انخفض معدل الدين الى (58%) عام 2018 ادى ذلك الى تراجع معدل البطالة من 22.6% الى 13.8% عام 2019، وهو ما يعكس بوضوح حجم العلاقة بين الدين العام والبطالة في العراق. اما تأثير حجم العجز او الفائض على معدل البطالة في العراق فنجد انه هو الاخر له تأثير كبير عليها، وان هناك علاقة عكسية بينهما وهي متوافقة مع النظرية الاقتصادية، فعند تحقيق عجز في الموازنة العامة يؤدي ذلك الى تحقيق ارتفاع في معدل بطالة، اما عند تحقيق فائض في الموازنة فيتم انخفاض معدل البطالة، وكما مبين في الجدول ففي المدة من 2005 الى 2007 انخفض معدل البطالة من 17.9% عام 2005، الى 11.7% عام 2007، بعد ان كان (26.8%) عام 2004، اما في الاعوام 2008 الى 2010، فقد ارتفع معدل البطالة الى اكثر من (15%) في حين انخفض الى (13.8%) عام 2019، نتيجة تحقيق فائض في الموازنة للعام نفسه، كما ان هناك عوامل اخرى مؤثرة على البطالة في العراق كما تقدم ذكره .

اما مؤشر الفجوة الضريبية فمن الطبيعي ان بارتفاعها تؤدي الى ارتفاع معدل البطالة في حين انخفاض معدل الفجوة يؤدي الى تقليل معدل البطالة اي ان هناك علاقة طردية بينهما كون الفجوة الضريبية ما هي الا تهرب ضريبي وعدم تسديد المستحقات المالية من المكلفين بها وبالتالي يؤثر على تشغيل الايدي العاملة في السوق العراقية، مما يستدعي ضرورة تقليصها ومعالجة كل خلل في اي مؤشر من شأنه ان يؤدي الى احداث ضرر مباشر للافراد في المجتمع.

جدول (26)

العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية والبطالة في العراق للمدة (2019-2004)

التغير السنوي %	معدل البطالة %	مؤشرات الاستدامة المالية						التفاصيل السنة
		التغير السنوي %	الفجوة الضريبية %	التغير السنوي %	حجم العجز او الفائض في الموازنة مليون دولار	التغير السنوي %	نسبة الدين العام الى GDP %	
-	-	-	131.78	-	-18841	-	423.4	2004
-	17.97	-39.26	92.52	21,839	2998	-140.3	283.1	2005
-0.47	17.5	-20.18	72.34	7,247	10245	-105.6	177.5	2006
-5.8	11.7	-15.47	56.87	-1,506	8739	-75.8	101.7	2007
3.64	15.34	10.96	67.83	-10,084	-1345	-13.3	88.4	2008
-0.24	15.1	0.03	67.86	-15,315	-16660	13.7	102.1	2009
-0.1	15	-10.01	57.85	9,889	-6771	-39.6	62.5	2010
-2.8	12.2	-7.89	49.96	17,084	10313	-15	47.5	2011
-0.28	11.92	-0.02	49.94	94	10407	-7	40.5	2012
4.08	16	5.95	55.89	-27,090	-16683	-3.3	37.2	2013
-5.05	10.95	-4.96	50.93	1,279	-15404	1.1	38.3	2014
4.05	15	-1.02	49.91	-11,169	-26573	27.9	66.2	2015
-4.18	10.82	-1.96	47.95	-2,139	-28712	9.6	75.8	2016
0.08	10.9	-4.98	42.97	20,299	-8413	-6.2	69.6	2017
11.7	22.6	-6.05	36.92	29,329	20916	-11.5	58.1	2018
-8.8	13.8	4.05	40.97	-18,578	2338	-12	46.1	2019

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (17-18-19-20)

الفصل الثالث

قياس وتحليل أثر الاستدامة في الاداء الاقتصادي - الجزائر و العراق للمدة (2004-2019)

تمهيد:

ان مسألة اتباع الأساليب الحديثة في القياس الاقتصادي يعد بالأمر المهم ويجري من خلالها تقدير النتائج والتعرف على العلاقات المختلفة بين المتغيرات الاقتصادية، مما يتطلب بناء النماذج القياسية وتوصيفها بالتنسيق بين الأساليب والطرق الإحصائية والرياضية والنظرية الاقتصادية والأساليب الرياضية والطرق الإحصائية فضلا عن اختبار العلاقات بينها، وبهدف قياس أثر الاستدامة المالية في الاداء الاقتصادي العراقي فقد تم التوجه الى استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL: Auto regressive Distributed Lag) القائم على اختبارات الاستقرار (Stability Tests) للسلاسل الزمنية (Time Series) من خلال منهجية التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ ومن ثم تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل، وذلك من خلال ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الاول : توصيف النموذج القياسي و صياغته

المبحث الثاني: تقدير وتحليل النتائج للنمو والبطالة في الجزائر

المبحث الثالث: تقدير وتحليل النتائج للنمو والبطالة في العراق

المبحث الاول

توصيف النموذج القياسي و صياغته

تعد النماذج القياسية واحدة من أهم الأدوات القياسية التي تستخدم في الدراسات الاقتصادية لمعالجة المشاكل الاقتصادية من جهة ولمعرفة مدى امكانية تحقق فروض النظرية الاقتصادية من جهة اخرى، وان مرحلة توصيف النموذج القياسي من أهم مراحل التحليل القياسي، ولبناء النموذج القياسي لوصف العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية فانه يتطلب التعبير عنها بصيغة رياضية معبراً عنها في الغالب برموز ومعادلات رياضية⁽¹⁾، وسيجري توصيف النموذج من خلال القيام بما يأتي:

المطلب الاول: بناء النماذج.

سيجري ذلك استنادا الى الاداء الاقتصادي متمثلا بنموذجين هما (النمو الاقتصادي) و(البطالة) في كل من بلدي العينة (الجزائر والعراق) للمدة (2004-2019).

اولا: نموذج النمو الاقتصادي.

وبموجبه يجري استخدام النموذج الخطي لقياس اثر الاستدامة المالية في النمو الاقتصادي خلال المدة (2004-2019)، وقد تم اعتماد سلسلة ربع سنوية خلال المدة المذكورة باستخدام الاساليب الكمية الحديثة ومنها اختبار الاستقرار للمتغيرات قيد الدراسة ومنهجية التكامل المشترك باستخدام برنامج (Eviews: 10).

ثانيا: نموذج البطالة.

وبموجبه يجري استخدام النموذج الخطي لقياس اثر الاستدامة المالية في البطالة خلال المدة (2004-2019)، وقد تم اعتماد سلسلة ربع سنوية خلال المدة المذكورة باستخدام الاساليب الكمية الحديثة ومنها اختبار الاستقرار للمتغيرات قيد الدراسة ومنهجية التكامل المشترك باستخدام برنامج (Eviews: 10).

(1) وليد اسماعيل السيفو، احمد محمد مشعل ، الاقتصاد القياسي التعليمي بين النظرية والتطبيق، عمان، ط1 ، 2003،

المطلب الثاني: المتغيرات الداخلة في النموذج .

جرى في هذا المجال استخدام عدد من المتغيرات الاقتصادية التي لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة بالاعتماد على ما جاءت به النظرية الاقتصادية، فضلاً عن طروحات بعض المدارس الاقتصادية وما استخدمته الادبيات الاقتصادية الحديثة وفيما يأتي وصف لأهم المتغيرات التي يتضمنها النموذج:

اولا: المتغيرات التابعة Dependent Variables

وهي المتغيرات الداخلية (Endogenous variable)، التي تتحدد من داخل النموذج القياسي، وتشمل متغيرين هما:

1. النمو الاقتصادي: AGDP

2. البطالة : DUNP

ثانيا: المتغيرات المستقلة Independent variables .

اي المتغيرات الخارجية (Exogenous variables)، وهي تؤثر في كل من النمو الاقتصادي والبطالة سابقة الذكر، وهي كما يأتي:

1. مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي: PD

2. مؤشر عجز الموازنة العامة: BGD.

3. مؤشر فجوة الضرائب: TG

المطلب الثالث: العلاقات الرياضية والنظرية للنموذج.

اولا: العلاقات الرياضية.

اي تحديد الشكل الرياضي للنموذج القياسي الذي اعتمد بموجبه على مجموعة من المعادلات المتكونة من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، ولأجل العمل على تقدير العلاقات بينها يجري وصف النموذج قياسياً وصياغته من خلال الصيغة الخطية أدناه للتعبير عن طبيعة واتجاه العلاقة بين كل المتغيرات المستقلة (نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي: PD ، عجز الموازنة العامة: BGD، الفجوة الضريبية: TG) من جهة، ، وكل من المتغيرين التابعين (النمو الاقتصادي: AGDP، والبطالة: DUNP) على وفق الصيغ الآتية:

$$AGDP = \alpha_1 - \alpha_2 PD + \alpha_3 BGD - \alpha_4 TG + U_1 \dots \dots \dots (1)$$

$$DUNP = \alpha_5 + \alpha_6 PD - \alpha_7 BGD + \alpha_8 TG + U_1 \dots \dots \dots (2)$$

AGDP: المتغير التابع (النمو الاقتصادي).

DUNP: المتغير التابع (البطالة).

PD: المتغير المستقل (نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي).

BGD: المتغير المستقل (عجز الموازنة العامة).

TG: المتغير المستقل (الفجوة الضريبية).

α_5, α_1 : معلمة الحد الثابت .

$\alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$: معالم تمثل الميول الحدية للنموذج الاول.

$\alpha_6, \alpha_7, \alpha_8$: معالم تمثل الميول الحدية للنموذج الاول.

ثانيا: العلاقات النظرية بين متغيرات النموذج .

بهدف تحديد طبيعة العلاقات النظرية بين المتغيرات قيد البحث، ولتحقيق هدف البحث وإثبات فرضيته ، واستنادا الى الاتجاهات العامة النظرية للعلاقة بين هذه المتغيرات واستنادا الى ما جاءت به الادبيات والدراسات الاقتصادية والبحوث التجريبية المختلفة فان المنطق الاقتصادي يفترض وجود العلاقات الاتية:

1. العلاقة بين الاستدامة المالية (مؤشر نسبة الدين العام/GDP) والاداء الاقتصادي

تتشعب مواقف النظريات الاقتصادية حول تأثير نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي باعتباره مؤشراً للاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في اتجاهات ثلاثة، فالاتجاه الاول يؤمن بوجود تأثير ايجابي ويستبعد فكرة وجود مستوى حرج للدين العام كما جاءت به النظرية الكلاسيكية ، والثاني يرى بوجود تأثير سلبي مثل النظرية النيوكلاسيكية اي ان هناك مستوى حرج للدين العام ،اما الاتجاه الثالث فيرى بأن القروض العامة محايدة في تأثيرها على النمو الاقتصادي باعتبارها وسيلة لتمويل العجز في الموازنة العامة من خلال تحفيزها للطلب الكلي ،ولكن الادبيات الاقتصادية استقرت على ان تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي يخضع لطبيعة مرحلة الاقتصاد وظروف البلد ففي ظروف الكساد يكون تحفيز الطلب الكلي بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي وهنا تكون القروض العامة اداة ايجابية في الاجلين القصير والطويل ،أما في الظروف الطبيعية للاقتصاد فيحتمل ان يكون تأثير المؤشر(نسبة الدين العام/ GDP) سلبيا على النمو في الاجل الطويل بشرط لا تتجاوز قيمة الدين العام قيمة الانفاق الاستثماري العام ومن ثم اضعاف القدرة على السداد اذ ان تجاوزها سيوجه في مجالات الانفاق الجاري

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر الاستدامة المالية في الاداء الاقتصادي (الجزائر و العراق)

وبالتالي اهدارها فضلا عن تراكم الديون يؤثر على القطاع الخاص من خلال اثر المزاحمة وبالتالي يعد معوقا للنمو الاقتصادي¹

وانسجاما مع العلاقة السابقة ،علاقة الدين العام /GDP بالبطالة فان اثار الدين العام تتمحور نظريا على التأثير الطردي بالعلاقة مع معدلات البطالة لاسيما ارتفاع حجم الدين وأعبائه فانه اضافة لخدمته من الانفاق العام الجاري دون اقامة المشاريع الاستثمارية وتراكم حجم الدين العام عامل سلبي باتجاه النمو ومن ثم توقع العلاقة الطردية نحو زيادة البطالة .

2. العلاقة بين الاستدامة المالية (مؤشر الفجوة الضريبية) والاداء الاقتصادي.

تشير الادبيات الاقتصادية الى ان الفجوة الضريبية ترتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي ،اي ان زيادة الحصيلة الضريبية تؤدي الى تراجع الحافز نحو الاستثمار ومن ثم انخفاض الطلب الكلي الذي من شأنه تقويض النمو الاقتصادي وتقليل معدلاته ،اي ان الزيادة في الفجوة الضريبية سوف يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي .

أما ما يتعلق بعلاقة الفجوة الضريبية بمعدل البطالة فهي الاخرى يكون تأثيرها ايجابي باتجاه زيادة معدلات البطالة ،ذلك ان زيادة الحصيلة الضريبية تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي ومن ثم عدم قدرة على استيعاب العاطلين على العمل فتصبح العلاقة في هذا المجال طردية .

3. العلاقة بين الاستدامة المالية (مؤشر عجز الموازنة) والاداء الاقتصادي.

تذهب معظم النظريات الاقتصادية الى ان تأثير عجز الموازنة التي هي في محل جدل في ذلك التأثير سلبا او ايجابا على النمو الاقتصادي نظرا لان ذلك يرتبط بكيفية تعبئة القروض العامة الممولة للعجز وانفاق الحصيلة منها وطبيعة الظروف الاقتصادية التي تستخدم في اطارها تلك القروض فاذا كان لتمويل الانفاق الاستثماري العام فانه سيمارس اثاراً ايجابية على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل واثاراً ايجابية عند تمويل الانفاق الجاري في الاجل القصير ، وبشكل عام فان ما تذهب اليه معظم الادبيات الاقتصادية ان نمو عجز الموازنة يعني زيادة الانفاق العام ومن ثم زيادة الطلب الكلي وبالاتجاه نحو زيادة النمو الاقتصادي لتصبح العلاقة طردية بينهما وبشرط ان يرتبط ذلك بالإنفاق على المشاريع الاستثمارية.

1- حمدي أحمد علي الهنداوي ، العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي. هل هناك مستوى حرج معياري للدين العام ؟ مجلة الدراسات والبحوث التجارية ،العدد 2،المجلد2،جامعة بنها ،كلية التجارة ،الرياض ، 2017 ، ص 360-362.

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر الاستدامة المالية في الاداء الاقتصادي (الجزائر و العراق)

اما ما يتعلق بعلاقة هذا المؤشر (عجز الموازنة) بالبطالة وانسجاما بالعلاقة مع النمو على وفق الظروف وطبيعة الاقتصاد فانه من الطبيعي يرتبط بعلاقة عكسية مع البطالة ،اي ان زيادة عجز الموازنة تؤثر سلبا باتجاه تخفيض معدلات البطالة .

وقد جرى اختبار تلك العلاقات بين المتغيرات المذكورة قيد البحث والتحليل واتباع الأساليب القياسية الحديثة من خلال انموذج (ARDL) بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews:10).

المبحث الثاني

تقدير وتحليل النتائج للنمو والبطالة في الجزائر

المطلب الاول: تقدير وتحليل نتائج نموذج النمو في الجزائر

اولا: مصفوفة معاملات الارتباط.

لغرض الوقوف على اتجاه انحدار العلاقة بين متغيرات الدراسة، فقد جرى التوصل الى مصفوفة معاملات الارتباط المبينة في الملحق (1- أ)، وهو يوضح قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات البحث، ويتضح منه تفاصيل معاملات الارتباط الخاصة بالعلاقة بين المتغيرات المدروسة، ويشير الى وجود درجة من الارتباط بينها ، وان اتجاه العلاقة طردية بين كل من نسبة الدين العام (PD) وعجز الموازنة (BGD) من جهة والنمو الاقتصادي (AGDP) أي ان زيادة نسبة الدين العام (PD) وعجز الموازنة (BGD) سوف تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي (AGDP)، وان درجة الارتباط بينهما بلغت نحو (0.016) لصالح (PD) وهي علاقة ضعيفة جدا ونحو(0.792) لصالح (BGD)، في حين كان اتجاه العلاقة عكسية بين الفجوة الضريبية والنمو الاقتصادي (AGDP) اي ان زيادة الفجوة الضريبية سوف تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي، وان درجة الارتباط بينهما بلغت (-0.602)، الا ان هذا الارتباط عاجزا عن تحديد اتجاه التأثير بين المتغيرات ولا يقدم دليلا كافيا على وجود علاقة سببية فقد تكون هذه المتغيرات مرتبطة مع بعضها ارتباطا داليا (Functionally) تتجه لمجرد التزامن في تحركاتها او تأثرها بعوامل مشتركة فيما بينها⁽¹⁾، وعليه سوف يتم اعتماد نماذج الانحدار القياسية واستخدام الاختبارات للوقوف على صحة ذلك .

ثانيا: نتائج اختبار الاستقرارية Stability Tests Unit Root

يعد موضوع اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية خطوة مهمة لتحليل البيانات واختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية للتأكد من استقرارية (stability) هذه المتغيرات ومعرفة الخصائص الاحصائية لها ، بهدف تجنب مشكلة الانحدار الزائف* (Spurious Regression) ، اذ تفترض الدراسات التطبيقية ان تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة لأنه في حالة غياب صفة الاستقرار فان الانحدار المتحصل

(1) سلام عبد الجليل ، الاتفاق الحكومي والتغيرات السنوية في الاقتصاد العراقي للسنوات (1970-1990) اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 1995 ، ص 119 .

* الانحدار الزائف يعني ان وجود اتجاه عام في السلاسل الزمنية للمتغيرات يؤدي الى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما.

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر الاستدامة المالية في الاداء الاقتصادي (الجزائر و العراق)

عليه من متغيرات هذه السلاسل غالباً ما يكون انحداراً زائفاً (Spurious Regression)¹، إذ تكون بيانات السلسلة مستقرة عندما تكون متوسطاتها وتباينها ثابتة مع مرور الزمن.⁽²⁾ وبالعكس فإنها تعاني من مشكلة بالانحدار الزائف ولمعالجة ذلك هناك اختبارين لجذر الوحدة (Unit Root Test) للتأكد من سكون المتغيرات وتحديد درجة تكاملها⁽³⁾.

1. اختبار ديكي - فولر الموسع (Augmented Dickey - Fuller (ADF).

لقد طور هذا الاختبار من قبل (Dickey)، و (Fuller) عام 1981 للصيغة المبسطة لاختبارهما (D.F)، بهدف تجاوز ما يحتويه من سلبيات في صيغته نظراً لعدم الاهتمام بمشاكل الارتباط الذاتي في الخطأ العشوائي، فضلاً عن هذا التطوير يتضمن عدداً معيناً من فروقات المتغير المعتمد (التابع) في دالة الإختبار.⁽⁴⁾

ولتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression) التي ربما لا تعطي بعداً حقيقياً ولا تفسيراً اقتصادياً ذا معنى ستكون الخطوة الأولى في تحليل البيانات هي اختبار سكون السلاسل الزمنية .

ويشار إلى السلسلة الزمنية X_t بأنها ساكنة stationary عندما يكون:

$E(X_t) = \text{constant for all } t$ وسطها الحسابي ثابت، أي أن:

$\text{Var}(X_t) = \text{constant for all } t$ وتباينها ثابت، أي أن:

$\text{Cov}(X_t, X_{t+k}) = \text{depends on } t \text{ \& } k \neq 0$ وان تباينها المشترك يعتمد على الزمن، أي أن:

أي أن كل من وسطها وتباينها يبقى ثابت مع مرور الزمن، أما فيما يتعلق بالتباين المشترك لأي قيمتين للمتغير X فإنه يعتمد على فرق الزمن لهاتين القيمتين.⁵

1 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية 2005، ص 643.

2 - عدنان الوردى، اساليب التنبؤ الاحصائي، طرق وتطبيقات، جامعة البصرة، 1990، ص 258.

3- عدنان الوردى، مصدر سبق ذكره 259.

4- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مصدر سبق ذكره، ص 648.

5- سحاب الصمادي، أحمد ملاوي، أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان: نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، مجلة المنارة، المجلد 22، العدد 2، 2016، ص 13

2. إختبار فيليبس - بيرون : Phillips- Perron Test

نظرا لعدم توخي الدقة في الاختبار السابق فان الضرورة تقتضي التدقيق بموجب اختبار فيليبس - بيرون (Phillips- Perron Test) بوصفه اكثر دقة على التمييز في مسالة استقرار السلاسل الزمنية من اختبار ديكي فولر الموسع نظرا لان اختبار (P.P) يتعرض لإجراء اختبار العينات الصغيرة، واستنادا الى ماجاء في الملحق (1-ب)، اذ يتضح منه ان المتغيرات (AGDP, PD, BGD, TG) كانت غير مستقرة بالمستوى في جميع الحالات (بحد ثابت، وبحد ثابت واتجاه عام، وبدون حد ثابت واتجاه عام) ولكنها اصبحت مستقرة في الفرق الاول بدلالة معنوية (1%، 5%).

كما يوضح الملحق (1-ج)، الرسوم البيانية للمتغير التابع AGDP والمتغيرات المستقلة وسكونها عند مختلف الحالات في الفرق الاول.

ويتضح من ذلك كله ان السلسلة الزمنية للمتغير التابع (AGDP) ساكنة عند الفرق الأول (1)~ I ، وبما ان نموذج (ARDL) يعمل في بيانات المستوى والفرق الأول أو مزيج بين الأثنين ويعد الأكثر كفاءة لتقدير المعلمات الطويلة والقصيرة الأجل من النماذج الأخرى، فمن الضروري استخدام منهج الحدود (Bound Test) لتقدير النموذج في الفقرة اللاحقة.

ثالثا: تقدير نتائج نموذج النمو الاقتصادي وتحليلها في الجزائر.

1: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

تستخدم منهجية هذا الاختبار للتعرف على طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل الذي يتطلب ان تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الاختبار غير مستقرة عند المستوى (5%) لكنها تتمتع بالدرجة نفسها السكون او مستقرة بعد اخذ الفرق الاول او الثاني (1).

وبشكل عام إذا وجد تكامل مشترك فهذا يعني أن السلسلتين تتحركان معاً عبر الزمن، ويمكن أن يكون بينهما تكامل مشترك ينتج عنه علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. والتكامل المشترك (Cointegration) في هذه الحالة يعد اختباراً ضرورياً بوصفه عملية متلازمة بين سلسلتين زمنيتين (X_t) و (Y_t) .

يعد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARD, Auto regressive Distributed Lag) واحد من النماذج القياسية التي تستخدم لاختبار التكامل المشترك ويجري من خلال استخدام اختبار الحدود (Bound Test) المطور من قبل كل من (Pesaran, and Smith)، إذ جرى دمج كل من نموذج الانحدار الثاني ونموذج فترة الإبطاء الموزعة معاً، وبموجبه ان السلسلة الزمنية تكون دالة في إبطاء القيم وبمدة زمنية واحدة قد تكون سنة فاكثراً، وموجب هذا النموذج يجري استخدام أسلوب اختبار الحدود (Bound Test) الذي وضعه Pesaran، فإذا كانت السلاسل الزمنية غير ساكنة عند المستوى فهذا يعني أنها ربما تكون متكاملة من الدرجة الأولى، أي (1) أو أعلى. وبشكل عام إذا وجد تكامل مشترك فهذا يعني أن السلسلتين تتحركان معاً عبر الزمن، ويمكن أن يكون بينهما تكامل مشترك ينتج عنه علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. (2)

وينطوي هذا الأسلوب البديل على تقدير معالم النموذج في المدى الطويل وال المدى القصير في معادلة واحدة ويفرض العلاقة بين المتغير التابع (Y) والمتغير المستقل (X)، وتتم صياغة النموذج وفق الآتي: (3)

$$\Delta y_t = \alpha + \sum_{i=1}^n \beta_i \Delta y_{t-1} + \sum_{i=1}^n C_t \Delta x_{t-1} + \lambda_1 y_{t-1} + \lambda_2 x_{t-1} + \varepsilon_{t-1} \dots \dots \dots (6)$$

حيث ان: β_i و t تعبران عن معاملات التقدير قصيرة الاجل.

1- حلمي ابراهيم منشد ، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000) اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة البصرة ، 2004 ، ص 130-131 .

2- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مصدر سابق، ص 670-671.

3- محمد كريم قروف، و سليم العمرابي، قياس وتحليل مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018)، مصدر سبق ذكره ، ص 117.

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر الاستدامة المالية في الاداء الاقتصادي (الجزائر و العراق)

λ_1 تعبر عن معلمة التعديل نحو تصحيح الخطأ، اي سرعة العودة الى القيمة التوازنية للمتغير التابع الناجمة عن التغيرات في الاجل القصير في المتغيرات المستقلة. ويتميز نموذج (ARDL) عن غيره من النماذج المستخدمة في اختبارات التكامل المشترك بالميزات الآتية⁽¹⁾:

- أ. يتميز نموذج (ARDL) بإمكانية استخدامه بغض النظر عن درجة التكامل بين المتغيرات (سواء كانت بالمستوى أو الفرق الأول).
 - ب. يأخذ نموذج (ARDL) العدد الكافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات في إطار نموذج الاتجاه العام.
 - ت. يستخدم نموذج (ARDL) للحصول على نموذج تصحيح الخطأ من خلال استخدام التحويل الخطي البسيط إذ يساعد نموذج تصحيح الخطأ في قياس العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج، وبذلك فان نموذج (ARDL) له القدرة على قياس المعلمات في الأجلين القصير والطويل في وقت واحد.
 - ث. يتميز نموذج (ARDL) عن النماذج الأخرى بأهميته بتحديد التكامل المشترك ولاسيما في العينات الصغيرة.
- ويجري استخدام نموذج (ARDL) على ثلاث خطوات هي:⁽²⁾

أ. التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المراد اختبارها باستخدام اختبار الحدود (Bound Test) الذي يعتمد على اختبار (F-Statistic) بمقارنة قيمتي (F) الجدولية والمحسوبة ضمن الحدود الحرجة، فهناك حد ادنى (LCB: Lower Critical Bound) يبين فيما اذا كانت المتغيرات المراد دراستها متكاملة من الدرجة (0) ا وحد اعلى (LCB: Upper Critical Bound)

1- للمزيد ينظر الى:

- محمد صالح سلمان الكبسي وعمار حمد خلف، تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2009)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد الأول، العدد الرابع، 2018. - بدر الدين طالبى ، وابراهيم برقوقي ، نماذج قياسية لتأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) خلال الفترة (1980-2014) ، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية، ص7 .

2- أمين حواس ، فاطمة الزهراء زرواط ، واردات السلع الرأسمالية و النمو الاقتصادي في الصين: منهجية (ARDL)،

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر الاستدامة المالية في الاداء الاقتصادي (الجزائر و العراق)

يبين فيما اذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة (1)، ففي حالة تتجاوز قيمة (F) المحتسبة قيمة (UCB) فعندها ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة ومن ثم القول ان هناك تكاملاً مشتركاً ، وبالعكس قبول فرضية العدم والقول بعدم وجود تكامل مشترك، بينما في حالة وقوع قيمة (F) بين كل من (UCB) و (LCB) فالنتيجة لم تكون محسومة

ب. بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يجري القيام بتقدير المعادلة طويلة الاجل من خلال اختبار رتبة الابطاء في نموذج (ARDL) وذلك طبقاً لمعايير (AIC: Auto regressive Distributed Lag) او معيار (SBC: Schwarz Bayesian Criterion).

ت. وفيما اذا كانت النتائج في هذه المرحلة ايجابية فلا بد من ان يجري تقرير للمعلمات سواء في الامد القصير ام في الامد الطويل والتأكد من ان النموذج مستقر ديناميكياً من خلال اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي وان يكون كلا الاختبارين في اطار الحدود الحرجة وفي مستوى الدلالة (0.05) فعندها يجري قبول فرضية العدم وان المعلمات ستكون مستقرة .

وبعد إجراء محاولات عديدة وبمستويات مختلفة لتقدير معادلات النموذج، فقد تم التوصل الى اختيار المعادلة الخطية المبينة ادناه نظراً لتوافقها مع النظرية الاقتصادية والاحصائية فضلاً عن خلوها من المشاكل القياسية:

$$AGDP = \alpha_1 + \alpha_2 PD + \alpha_3 BGD + \alpha_4 TG + U_i \dots \dots \dots (7)$$

جدول (29)

تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لنموذج (النمو الاقتصادي)

Dependent Variable: GDP				
Method: ARDL				
Date: 07/09/21 Time: 11:32				
Sample (adjusted): 2005Q1 2019Q1				
Included observations: 57 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): PD BGD TG				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 500				
Selected Model: ARDL(2, 0, 4, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.408403	0.103862	13.56031	0.0000
GDP(-2)	-0.687442	0.096086	-7.154478	0.0000
PD	-0.034372	0.036998	-0.929014	0.3577
BGD	0.001873	0.000254	7.381998	0.0000
BGD(-1)	-0.002573	0.000378	-6.799333	0.0000
BGD(-2)	0.001098	0.000371	2.961380	0.0048
BGD(-3)	7.69E-05	0.000324	0.237513	0.8133
BGD(-4)	-0.000239	0.000183	-1.305769	0.1981
TG	1.023104	0.517886	1.975538	0.0542
TG(-1)	-0.835716	0.489151	-1.708503	0.0943
C	-3.711865	5.440442	-0.682273	0.4985
R-squared	0.974662	Mean dependent var	5.541228	
Adjusted R-squared	0.969154	S.D. dependent var	12.01485	
S.E. of regression	2.110166	Akaike info criterion	4.502965	
Sum squared resid	204.8288	Schwarz criterion	4.897238	
Log likelihood	-117.3345	Hannan-Quinn criter.	4.656193	
F-statistic	176.9479	Durbin-Watson stat	2.122536	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews: 10).

يوضح الجدول (27)، نتائج تقدير النموذج وبمدد تخلف زمني كانت (2, 0, 4, 1) بناء على قيم معيار أكايك (AIC:Auto regressive Distributed Lag) وهي من بين أفضل (57) توصيف للنموذج نظرا لكونها تعطي قيمة أقل وفق هذا المعيار ويجري تحديدها بشكل تلقائي بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews10)، وتعني القيمة (2) بوصفها تخلف زمني ولمدتين والقيمة (4) تعني وجود تخلف زمني لأربعة مدد، بينما تعني القيمة (1) تخلفا زمنيا ولمدة واحدة.

اما الشكل الوارد في الملحق (1 - د) يتضح منه تفاصيل معيار التخلف الزمني أكايك (AIC)(Akaike)

2. الاختبارات الاحصائية والقياسية.

أ. الاختبارات الاحصائية.

يتضح من الجدول (29) السابق والخاص بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ان الاختبارات الإحصائية للنموذج المقدر تشير الى جودة النموذج نظرا لان قيمة معامل (R^2) المعدل بلغت نحو (96.9%) فضلاً عن ان قيمة (F-Statistic) بلغت نحو (176.95) وبمستوى معنوية إحصائية أقل من 1% كون قيمة prob تساوي (0.0000).

ب. الاختبارات القياسية

اي اختبارات التشخيص والتي من خلالها يمكن الحكم على مدى اجتياز النموذج للمشاكل القياسية، ويتضح ذلك من خلال الاختبارات الآتية:

(1) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي.

وبموجب هذا الاختبار يتضح من الملحق (1 - هـ) ان النموذج الحالي المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار (Breusch-Godfrey serial correlation) ، التي بلغت فيها قيمة square prob.chi- 0.739 وهي أكبر من (0.05) اي قبول فرضية العدم التي تنص على ان البواقي لم تكن مرتبطة ارتباطاً ذاتياً.

(2) اختبار مشكلة عدم تجانس التباين.

وللتأكد من مشكلة تجانس التباين يلحظ من الملحق (1 - و) ان البواقي لا تعاني منها نظرا لأن قيمة chi-squaer لاختبار ARCH: Heterioskedasticity Test بلغت (0.2101) وهي أكبر من (0.05) ، وبالتالي قبول فرضية العدم التي تشير الى تجانس البواقي ومن ثم عدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين .

(3) التوزيع الطبيعي.

من خلال معاينة الملحق (1 - ز) يلحظ ان البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً، اذ ان القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) بلغت (1.582522) وهي أكبر من (0.05) وعليه لا يمكن رفض فرضية العدم التي تؤكد عدم احتواء البواقي مشكلة التوزيع الطبيعي أي أنها موزعة توزيعاً طبيعياً.

3: اختبار حدود التكامل المشترك.

(The Bound Test Approach to Cointegration)

والخطوة التالية ما بعد القيام بتقدير نموذج (ARDL) هي التوجه لإجراء اختبار الحدود (The Bound Test) الذي اقترحه (pesaran) للتأكد من وجود التكامل المشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل)، وهنا يجري اختبار فرضية العدم مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود التكامل المشترك بين المتغيرات قيد الدراسة ومن خلال اختبار (F-Statistic) ، والجدول (28) يبين نتائج ذلك. اذ يلاحظ منه، ان القيمة المحسوبة لاختبار (F) بلغت بقيمة (5.292014) وهي أكبر من قيمة الحدود لقيم احصائية (F) الجدولية العليا (1)~I البالغة نحو (3.2) وقيمة الحدود الدنيا (0)~I البالغة نحو (2.37) وذلك بحسب حجم العينة ودرجة الحرية ومستوى المعنوية (5%,10%)، مما يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات قيد التحليل، وبالتالي قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل ورفض فرضية العدم، اي ان هناك علاقة بين كل من (نسبة الدين العام/GDP، وعجز الموازنة، والفجوة الضريبية) والنمو الاقتصادي، والان تأتي الخطوة اللاحقة بعد التأكد من وجود تكامل مشترك ضرورة تحديد العلاقة قصيرة الأجل والعلاقة طويلة الأجل.

جدول (28)

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك لنموذج (النمو الاقتصادي)

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(2, 0, 4, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 07/09/21 Time: 11:48				
Sample: 2004Q1 2019Q4				
Included observations: 57				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.292014	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=60				
Actual Sample Size	57	10%	2.496	3.346
		5%	2.962	3.91
		1%	4.068	5.25
Finite Sample: n=55				
		10%	2.508	3.356
		5%	2.982	3.942
		1%	4.118	5.2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews: 10).

4. نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقاً لمنهجية (ARDL)

ولتقدير هذا النموذج يتم ادخال البواقي المقدر في العلاقة طويلة الامد كمتغير مستقل مبطاً لفترة

واحدة (e_{t-1}) الى جانب فروق المتغيرات الاخرى غير الساكنة وفق المعادلتين الاتيتين: (1)

$$\Delta y = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_{1j} y_{t-j} + \sum_{i=1}^m B_{1j} \Delta x_{t-j} + \rho_1 e_{t-1} + v_{1t} \dots \dots \dots (8)$$

$$\Delta x = B_0 + \sum_{s=1}^n B_j \Delta x_{t-j} + \sum_{i=1}^m ai \Delta y_{t-1} + p_2 e_{t-1} + v_{2t} \dots \dots \dots (9)$$

اذ ان:

Δ : تشير الى صيغة الفروق من الدرجة الاولى .

(1) عابد بن عابد العبدلي : محددات الطلب على وارادت المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، العدد (32) ، 2007 ، ص18.

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر الاستدامة المالية في الاداء الاقتصادي (الجزائر و العراق)

e_{t-1} : حد تصحيح الخطأ ويمثل العلاقة طويلة الأجل

وبعبارة اخرى، تتمثل العلاقة قصيرة الأجل بتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يعبر عن المتغيرات المستخدمة بصيغة الفرق الأول بعد اضافة حد تصحيح الخطأ المتباطئ لمدة زمنية واحدة (ECM-1) بوصفه متغيراً تفسيرياً، وهو يقيس حد تصحيح الخطأ اي سرعة تكيف الاختلال في الأجل القصير الى التوازن في الأجل الطويل، فعندما تكون معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية فان ذلك يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات⁽¹⁾، والجدول (29) يوضح أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) والمعلمات قصيرة الأجل لمتغيرات النموذج الحالي وفقاً لمنهجية (ARDL).

جدول (29)

نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقاً لمنهجية (ARDL) لنموذج النمو في الجزائر

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(2, 0, 4, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 07/09/21 Time: 11:52				
Sample: 2004Q1 2019Q4				
Included observations: 57				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.687442	0.087722	7.836558	0.0000
D(BGD)	0.001873	0.000230	8.136093	0.0000
D(BGD(-1))	-0.000936	0.000234	-4.004274	0.0002
D(BGD(-2))	0.000162	0.000189	0.855991	0.3964
D(BGD(-3))	0.000239	0.000166	1.435413	0.1579
D(TG)	1.023104	0.448377	2.281792	0.0272
CointEq(-1)*	-0.279039	0.052031	-5.362923	0.0000
R-squared	0.846899	Mean dependent var	-0.339035	
Adjusted R-squared	0.828527	S.D. dependent var	4.887797	
S.E. of regression	2.024000	Akaike info criterion	4.362614	
Sum squared resid	204.8288	Schwarz criterion	4.613515	
Log likelihood	-117.3345	Hannan-Quinn criter.	4.460123	
Durbin-Watson stat	2.122536			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews: 10).

(1) شفيق عريش وآخرون : اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية ، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (33) العدد (5) ، 2011 ، ص 87.

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر الاستدامة المالية في الاداء الاقتصادي (الجزائر و العراق)

اذ يتضح منه، ان قيمة معامل تصحيح الخطأ * $CointEq(-1)$ كانت سالبة ومعنوية وبلغت (-0.279039) وبمستوى معنوية أقل من 1% ، مما تؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، اي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في الأجل القصير، نظرا لان القيمة السالبة والمعنوية لمعامل تصحيح الخطأ تكشف سرعة عودة متغير النمو الاقتصادي نحو قيمتها التوازنية في الأجل الطويل في كل فترة زمنية لسنة اختلال التوازن من الفترة $(t-1)$ التي تقدر بـ (-0.279039) أنفة الذكر، وهي تعد معامل تعديل او تكييف عالياً نسبياً، اي انه عندما ينحرف مؤشر النمو الاقتصادي خلال المدة قصيرة الأجل في الفترة السابقة عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فانه يجري تصحيح ما يعادل نحو (27.9%) من هذا الاختلال في المدة (t) الى أن يصل الى حالة التوازن في المدى الطويل بعد أقل من سنة واحدة، كما أظهرت النتائج بحسب الجدول نفسه معنوية معاملات المتغيرات في الأجل القصير في التأثير على النمو الاقتصادي.

5: تقدير العلاقة طويلة الاجل.

يتضح من الجدول (30) ومن خلال معادلة التكامل المشترك أثر كل من (نسبة الدين العام/GDP، وعجز الموازنة، والفجوة الضريبية) على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، اذ كانت المتغيرات المستقلة ذا اشارات مختلفة، ووفق المعادلة الآتية:

$$AGDP = -13.30233 - 0.123179PD + 0.000844BGD + 0.671545TG. \dots\dots(10)$$

اي ان:

كل زيادة في BGD بنسبة 1% تؤدي الى زيادة في النمو الاقتصادي (AGDP) بنسبة بسيطة 0.08% وهي مقبولة على وفق منطق النظرية الاقتصادية.

وتشير اختبار معنوية المعلمات في النموذج قيد الدراسة باستثناء عجز الموازنة والتي كانت علاقتها ضعيفة جداً، اذ بلغت (0.000844) .

جدول (30)

نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل لنموذج النمو في الجزائر

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PD	-0.123179	0.135198	-0.911101	0.3670
BGD	0.000844	0.000193	4.368279	0.0001
TG	0.671545	0.486246	1.381083	0.1739
C	-13.30233	18.65103	-0.713222	0.4793

EC = GDP - (-0.1232*PD + 0.0008*BGD + 0.6715*TG - 13.3023)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(GDP)
 Selected Model: ARDL(2, 0, 4, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 07/09/21 Time: 11:53
 Sample: 2004Q1 2019Q4
 Included observations: 57

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews: 10).

6: اختبار الاستقرار لمعاملات نموذج ARDL.

يعد هذا الاختبار ضروري للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في النموذج من وجود تغييرات هيكلية لاسيما معاملات العلاقة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وفق تقدير نموذج (ARDL)، وفي هذا الصدد يجري استخدام الاختبارات المناسبة والمتمثلة بالمجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) (The Cumulative Sum of the recursive residuals) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ) (The Cumulative Sum residuals squared) المطورين من قبل براون وأخرين (Broun et al 1975) لاسيما اختبار (CUSUM) للاستقرارية هو من أكثر الاختبارات شيوعا في هذا المجال، كما يعد من الاختبارات المعتمدة لاختبار ثبات واستقرار النموذج¹ ، بهدف التحقق من

1- سحاب الصمادي، أحمد ملاوي، أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان: نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) ، مجلة المنارة، المجلد 22، العدد 2، 2016 .

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر الاستدامة المالية في الاداء الاقتصادي (الجزائر و العراق)

الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، وبموجبها يشترط ان يقع الشكل البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية 5% ويتغيران حول القيمة الصفرية، والاشكال الواردة في الملحق (1- ح، ط) تثبت استقرارية المعلمات طويلة الاجل وقصيرة الأجل ولنموذج (ARDL)، وبالتالي ان النموذج مستقر ويمثل العلاقات بشكل جيد، أي ان البيانات جاءت ملائمة للصيغة الخطية، أي لا توجد هناك أكثر من معادلة مما يؤكد على ان المتغيرات مستقرة عبر الزمن وان النموذج (ARDL) هو النموذج الامثل نظرا لوجود الانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير والطويل.

7. بواقي النموذج المقدره والفعليه لنموذج (النمو الاقتصادي)

يشير الشكل الوارد في الملحق (1- ي) الى تطابق بواقي النموذج المقدره والفعليه مما يعكس لنا دقة وجودة النموذج المقدر وفقاً لمنهجية (ARDL).

المطلب الثاني: تقدير وتحليل نتائج نموذج البطالة في الجزائر

اولا: مصفوفة معاملات الارتباط.

يوضح الملحق (2- أ) قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات البحث، ويشير الى وجود درجة من الارتباط بين المتغيرات المدروسة، وكان اتجاه العلاقة طردية بين كل من نسبة الدين العام (PD) وعجز الموازنة (BGD) من جهة والبطالة (DUNP)، أي ان زيادة نسبة الدين العام (PD) وعجز الموازنة (BGD) سوف تؤدي الى زيادة البطالة (DUNP)، وان درجة الارتباط بلغت نحو (0.529) لصالح (PD) ونحو (0.539) لصالح (BGD)، في حين كان اتجاه العلاقة عكسية بين الفجوة الضريبية والبطالة (DUNP) اي ان زيادة الفجوة الضريبية سوف تؤدي الى انخفاض البطالة، وان درجة الارتباط بينهما بلغت (-0.755)، الا ان هذا الارتباط عاجزا عن تحديد اتجاه التأثير بين المتغيرات ولا يقدم دليلا كافيا على وجود علاقة سببية فقد تكون هذه المتغيرات مرتبطة مع بعضها ارتباطا داليا (Functionally) نتجه

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر الاستدامة المالية في الاداء الاقتصادي (الجزائر و العراق)

لمجرد التزامن في تحركاتها او تأثرها بعوامل مشتركة فيما بينها⁽¹⁾ وعليه سوف يتم اعتماد نماذج الانحدار القياسية واستخدام الاختبارات للوقوف على صحة ذلك .

ثانيا: نتائج اختبار الاستقرارية

نظرا لعدم توخي الدقة في فان الضرورة تقتضي التدقيق بموجب إختبار اختبار فيلبس - بيرون (Phillips- Perron Test) بوصفه اكثر دقة على التمييز في مسالة استقرار السلاسل الزمنية من اختبار ديكي فولر الموسع نظرا لان اختبار (P.P) يتعرض لإجراء اختبار العينات الصغيرة، واستنادا الى ماجاء في الملحق (2-ب)، اذ يتضح منه ان المتغيرات (DUNP, PD, BGD, TG) كانت غير مستقرة بالمستوى في جميع الحالات (بحد ثابت، بحد ثابت واتجاه عام، وبدون حد ثابت واتجاه عام) نظرا لان قيمة prob كانت اكبر من 0.10، وبالانتقال لاستخدام الفرق الاول يظهر استقرار المتغيرات كافة باستثناء (PD) غير مستقرة في حالة (الحد الثابت) وكانت تلك المتغيرات مستقرة بدلالة (5%) و (10%) نظرا لان قيمة Prob كانت اقل من (1 ، 5 ، 10) وبدرجات متفاوتة وبمستوى معنوية 5% و 10%.

كما يوضح الملحق (2-ج)، الرسوم البيانية للمتغير التابع DUNP والمتغيرات المستقلة وسكونها عند مختلف المستويات في الفرق الاول.

ويتضح من ذلك كله ان السلسلة الزمنية للمتغير التابع (DUNP) ساكنة عند الفرق الأول (1)~، واما ان نموذج (ARDL) يعمل في بيانات المستوى والفرق الأول أو مزيج بين الأثنين ويعد الأكثر كفاءة لتقدير المعلمات الطويلة والقصيرة الأجل من النماذج الأخرى، فمن الضروري استخدام منهج الحدود (Bound Test) لتقدير النموذج في الفقرة اللاحقة.

(1) سلام عبد الجليل ، الانفاق الحكومي والتغيرات السنوية في الاقتصاد العراقي للسنوات (1970-1990) اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 1995 ، ص 119 .

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر الاستدامة المالية في الاداء الاقتصادي (الجزائر و العراق)

ثالثا: تقدير نتائج نموذج البطالة وتحليلها في الجزائر.

1- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

يتضح من الجدول (33)، ان نتائج تقدير النموذج وبمدد تخلف زمني كانت (2, 1, 0, 2) بناء على قيم معيار أكايك (AIC: Akaike) وهي من بين أفضل (59) توصيف للنموذج نظرا لكونها تعطي قيمة أقل وفق هذا المعيار ويجري تحديدها بشكل تلقائي بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews10)، وتعني القيمة (2) بوصفها تخلف زمني ولمدتين والقيمة (1) تعني القيمة (1) تخلفا زمنيا ولمدة واحدة.

جدول (31)

نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لنموذج البطالة في الجزائر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UNP(-1)	1.425638	0.097368	14.64181	0.0000
UNP(-2)	-0.526995	0.087668	-6.011260	0.0000
PD	-0.088169	0.026069	-3.382111	0.0014
PD(-1)	0.096800	0.028373	3.411695	0.0013
BGD	-1.38E-05	4.07E-06	-3.390938	0.0014
TG	0.103302	0.028043	3.683766	0.0006
TG(-1)	-0.195514	0.047045	-4.155921	0.0001
TG(-2)	0.077000	0.027378	2.812478	0.0070
C	1.506100	0.579212	2.600256	0.0122
R-squared	0.992382	Mean dependent var	11.45593	
Adjusted R-squared	0.991163	S.D. dependent var	1.517046	
S.E. of regression	0.142610	Akaike info criterion	-0.917831	
Sum squared resid	1.016886	Schwarz criterion	-0.600919	
Log likelihood	36.07602	Hannan-Quinn criter.	-0.794121	
F-statistic	814.1651	Durbin-Watson stat	1.751481	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews: 10).

اما الشكل الوارد في الملحق (2 - د) يتضح منه تفاصيل معيار التخلف الزمني أكايك (AIC)(Akaike)

2. الاختبارات الاحصائية والقياسية.

أ. الاختبارات الاحصائية.

يتضح من الجدول (31) السابق والخاص بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، ان الاختبارات الإحصائية للنموذج المقدر تشير الى جودة النموذج نظرا لان قيمة معامل (R^2) المعدل بلغت نحو (99.1%) فضلاً عن ان قيمة (F-Statistic) بلغت نحو (814.16) وبمستوى معنوية إحصائية أقل من 1% كون قيمة prob تساوي (0.0000).

ب. الاختبارات القياسية

اي اختبارات التشخيص والتي من خلالها يمكن الحكم على مدى اجتياز النموذج للمشاكل القياسية، ويتضح ذلك من خلال الاختبارات الآتية:

(1) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي.

وبموجب هذا الاختبار يتضح من الملحق (2 - هـ) ان النموذج الحالي المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار (Breusch-Godfrey serial correlation) ، التي بلغت فيها قيمة square prob.chi- 0.2908 وهي أكبر من (0.05) اي قبول فرضية العدم التي تنص على ان البواقي لم تكن مرتبطة ارتباطا ذاتيا.

(2) اختبار مشكلة عدم تجانس التباين.

وللتأكد من مشكلة تجانس التباين يلحظ من خلال الملحق (2 - و) ان البواقي لا تعاني منها نظرا لأن قيمة chi-square اختبار ARCH: Heteroskedasticity Test بلغت (0.9987) وهي أكبر من (0.05) ، وبالتالي قبول فرضية العدم التي تشير الى تجانس البواقي ومن ثم عدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين .

(3) التوزيع الطبيعي.

من خلال معاينة الملحق (2 - ز) يلحظ ان البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً، اذ ان القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) بلغت (0.153670) وهي أكبر من (0.05) وعليه لا يمكن رفض فرضية العدم التي تؤكد عدم احتواء البواقي مشكلة التوزيع الطبيعي أي أنها موزعة توزيعاً طبيعياً.

3: اختبار حدود التكامل المشترك.

(The Bound Test Approach to Cointegration)

والخطوة التالية مابعد القيام بتقدير نموذج (ARDL) ينبغي التأكد من وجود التكامل المشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل)، اذ يجري التوجه لإجراء اختبار الحدود (The Bound Test)، يبين نتائج ذلك، اذ يوضح لنا الجدول (32)، ان القيمة المحتسبة لاختبار (F) بلغت بقيمة (6.112890) وهي أكبر من قيمة الحدود لقيم احصائية (F) الجدولية العليا (1) ~ البالغة نحو (3.2) وقيمة الحدود الدنيا (0) ~ البالغة نحو (2.37) وذلك حسب حجم العينة ودرجة الحرية ومستوى المعنوية (5%,10%)، مما يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات قيد التحليل، وبالتالي قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل ورفض فرضية العدم، اي ان هناك علاقة بين كل من (نسبة الدين العام/GDP، عجز الموازنة، الفجوة الضريبية) والبطالة.

جدول (32)

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك لنموذج البطالة في الجزائر

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(UNP)
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/09/21 Time: 17:36
Sample: 2004Q1 2019Q4
Included observations: 59

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.112890	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=60				
Actual Sample Size	59	10%	2.496	3.346
		5%	2.962	3.91
		1%	4.068	5.25
Finite Sample: n=55				
		10%	2.508	3.356
		5%	2.982	3.942
		1%	4.118	5.2

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews: 10).

4. نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقاً لمنهجية (ARDL)

تتمثل العلاقة قصيرة الأجل بتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يعبر عن المتغيرات المستخدمة بصيغة الفرق الأول بعد اضافة حد تصحيح الخطأ المتباطئ لمدة زمنية واحدة (ECM-1) بوصفه متغيراً تفسيرياً، وهو يقيس حد تصحيح الخطأ اي سرعة تكيف الاختلال في الأجل القصير الى التوازن في الأجل الطويل، فعندما تكون معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية فان ذلك يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، و

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر الاستدامة المالية في الاداء الاقتصادي (الجزائر و العراق)

الجدول (35) يوضح أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) والمعلومات قصيرة الأجل لمتغيرات النموذج الحالي وفقاً لمنهجية (ARDL).

جدول (33)

نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقاً لمنهجية (ARDL) لنموذج البطالة في الجزائر

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(UNP)				
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 07/09/21 Time: 17:38				
Sample: 2004Q1 2019Q4				
Included observations: 59				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNP(-1))	0.526995	0.079266	6.648430	0.0000
D(PD)	-0.088169	0.020737	-4.251760	0.0001
D(TG)	0.103302	0.023169	4.458559	0.0000
D(TG(-1))	-0.077000	0.024485	-3.144845	0.0028
CoIntEq(-1)*	-0.101356	0.017641	-5.745399	0.0000
R-squared	0.831459	Mean dependent var	-0.094915	
Adjusted R-squared	0.818975	S.D. dependent var	0.322530	
S.E. of regression	0.137227	Akaike info criterion	-1.053424	
Sum squared resid	1.016886	Schwarz criterion	-0.877362	
Log likelihood	36.07602	Hannan-Quinn criter.	-0.984697	
Durbin-Watson stat	1.751481			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews: 10).

اذ يتضح منه، ان قيمة معامل تصحيح الخطأ $CoIntEq(-1)^*$ كانت سالبة ومعنوية وبلغت (-0.101356) وبمستوى معنوية أقل من 1% ، مما تؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، اي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في الأجل القصير، نظرا لان القيمة السالبة والمعنوية لمعامل تصحيح الخطأ تكشف سرعة عودة متغير البطالة نحو قيمتها التوازنية في الأجل الطويل في كل فترة زمنية لسنة اختلال التوازن من الفترة (t-1) التي تقدر ب (-0.101356) أنفة الذكر، وهي تعد معامل تعديل او تكييف مقبول نسبياً، اي انه عندما ينحرف مؤشر البطالة خلال المدة قصيرة الأجل في الفترة السابقة عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فانه يجري تصحيح ما يعادل نحو

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر الاستدامة المالية في الاداء الاقتصادي (الجزائر و العراق)

(10.1%) من هذا الاختلال في المدة (t) الى أن يصل الى حالة التوازن في المدى الطويل بحدود (2) سنة ، كما أظهرت النتائج بحسب الجدول نفسه معنوية معاملات المتغيرات في الأجل القصير في التأثير على البطالة.

5- تقدير العلاقة طويلة الاجل.

يتضح من الجدول (36) ومن خلال معادلة التكامل المشترك المبينة صيغتها ادناه أثر كل من (نسبة الدين العام/GDP، عجز الموازنة، الفجوة الضريبية) على البطالة في الأجل الطويل، اذ كانت المتغيرات المستقلة ذا اشارات مختلفة:

$$DUNP = -14.8595 + 0.0851PD + 0.0001BGD + 0.1501TG. \dots\dots(9)$$

اي ان:

كل زيادة في PD بنسبة 1% تؤدي الى معدل البطالة (DUNP) بنسبة 8% وهي مقبولة وفق منطق النظرية الاقتصادية.

كل زيادة في BGD بنسبة 1% تؤدي الى زيادة معدل البطالة (DUNP) بنسبة بسيطة 0.001% وهي مقبولة وفق منطق النظرية الاقتصادية.

وتشير النتائج الى معنوية معلمة كل من (pd) والمتغير (BGD) في حين ان معلمة (TG) غير معنوية اي لا يوجد تأثير مباشر بين الفجوة الضريبية والبطالة في الجزائر.

جدول (34)

نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل لنموذج لنموذج البطالة في الجزائر

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(UNP)
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/09/21 Time: 17:39
Sample: 2004Q1 2019Q4
Included observations: 59

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PD	0.085148	0.030053	2.833250	0.0066
BGD	-0.000136	4.35E-05	-3.132671	0.0029
TG	-0.150082	0.098380	-1.525529	0.1334
C	14.85950	3.915936	3.794622	0.0004

EC = UNP - (0.0851*PD -0.0001*BGD -0.1501*TG + 14.8595)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews: 10).

6: اختبار الاستقرار لمعاملات نموذج ARDL.

اي التأكد من خلو البيانات المستخدمة في النموذج من وجود تغييرات هيكلية لاسيما معاملات العلاقة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وفق تقدير نموذج (ARDL)، وفي هذا الصدد جرى استخدام الاختبارات المناسبة والمتمثلة بالمجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) (The Cumulative Sum of the) recursive residuals والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ) (The Cumulative Sum of the squared residuals)، لاسيما اختبار (CUSUM) للاستقرارية، فقد ظهر من خلال الاشكال الواردة في الملحق (2- ح، ط) ثبات استقرارية المعلمات طويلة الاجل وقصيرة الأجل ولنموذج (ARDL)، ووقوع الشكل البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية 5% ويتغايران حول القيمة الصفرية، وبالتالي ان النموذج مستقر ويمثل العلاقات بشكل جيد، أي ان البيانات جاءت ملائمة للصيغة الخطية، ولا توجد هناك أكثر من معادلة مما يؤكد على ان المتغيرات مستقرة عبر الزمن وان النموذج (ARDL) هو النموذج الامثل نظرا لوجود الانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير والطويل.

7. بواقي النموذج المقدرة والفعلية لنموذج (البطالة)

يشير الشكل الوارد في الملحق (2-ي) الى تطابق بواقي النموذج المقدرة والفعلية مما يعكس لنا دقة وجودة النموذج المقدر وفقاً لمنهجية (ARDL).

المبحث الثالث

تقدير وتحليل النتائج للنمو والبطالة في العراق

المطلب الاول: تقدير وتحليل نتائج نموذج النمو في العراق

اولاً: مصفوفة معاملات الارتباط.

لغرض الوقوف على اتجاه انحدار العلاقة بين متغيرات الدراسة فقد جرى التوصل الى مصفوفة معاملات الارتباط المبينة في الملحق (3-أ)، وهو يوضح قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات البحث، ويتضح منه تفاصيل معاملات الارتباط الخاصة بالعلاقة بين المتغيرات المدروسة، وان اتجاه العلاقة كانت عكسية بين كل من المتغيرات المدروسة (نسبة الدين العام: PD، عجز الموازنة: BGD، الفجوة الضريبية: TG) من جهة والنمو الاقتصادي (GDP) أي ان زيادة كل من (PD) و (BGD) و (TG) سوف تؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي (GDP)، وهي نتائج منطقية وتتواءم مع النظرية الاقتصادية، وان درجة الارتباط بينهما بلغت نحو (-0.867) لصالح (PD) ونحو (-0.058) لصالح (BGD) و (-0.795) لصالح الفجوة الضريبية، الا ان هذا الارتباط عاجزاً عن تحديد اتجاه التأثير بين المتغيرات ولا يقدم دليلاً كافياً على وجود علاقة سببية فقد تكون هذه المتغيرات مرتبطة مع بعضها ارتباطاً دالياً (Functionally) تتجه لمجرد التزامن في تحركاتها او تأثرها بعوامل مشتركة فيما بينها⁽¹⁾، وعليه سوف يتم اعتماد نماذج الانحدار القياسية واستخدام الاختبارات للوقوف على صحة ذلك .

(1) سلام عبد الجليل ، الانفاق الحكومي والتغيرات السنوية في الاقتصاد العراقي للسنوات (1970-1990) اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 1995 ، ص 119 .

ثانيا: نتائج اختبار الاستقرارية Stability Tests (Unit Root)

استنادا الى ما جاء في الملحق (3-ب) الخاص باختبار (فيليبس -بيرون)، يتضح منه ان المتغيرات (GDP, PD, BGD, TG) كانت بشكل عام غير مستقرة بالمستوى في جميع الحالات (بحد ثابت، بحد ثابت واتجاه عام، وبدون حد ثابت واتجاه عام) نظرا لان قيمة prob كانت في غالبيتها اكبر من 0.10، بينما ظهر انها مستقرة جميعها في الفرق الاول سواء في حالة (الحد الثابت) ام (مع حد ثابت واتجاه عام) ام في حالة (بدون حد ثابت واتجاه عام) بدلالة (1%) نظرا لان قيمة Prob كانت اقل من (0.01) او مساوية لها.

كما يوضح الملحق (3-ج)، الرسوم البيانية للمتغير التابع GDP والمتغيرات المستقلة وسكونها عند مختلف المستويات في الفرق الاول.

ويتضح من ذلك كله ان السلسلة الزمنية للمتغير التابع (GDP) ساكنة عند الفرق الأول (1)~I، وبما ان نموذج (ARDL) يعمل في بيانات المستوى والفرق الأول أو مزيج بين الاثنين وبعد الأكثر كفاءة لتقدير المعلمات الطويلة والقصيرة الأجل من النماذج الأخرى، فمن الضروري استخدام منهج الحدود (Bound Test) لتقدير النموذج في الفقرة اللاحقة.

ثالثا: تقدير نتائج نموذج النمو الاقتصادي وتحليلها في العراق.

1: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

يتضح من الجدول (37)، ان نتائج تقدير النموذج وبمدد تخلف زمني كانت (2, 2, 2, 2) بناء على قيم معيار أكايك (AIC: Akaike) وهي من بين أفضل (62) توصيف للنموذج نظرا لكونها تعطي قيمة أقل وفق هذا المعيار ويجري تحديدها بشكل تلقائي بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews10)، وتعني القيمة (2) بوصفها تخلف زمني ولمدتين.

جدول (35)

تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لنموذج النمو في العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AGDP(-1)	1.682217	0.100055	16.81290	0.0000
AGDP(-2)	-0.705533	0.100391	-7.027821	0.0000
PD	-31.58237	3.558226	-8.875877	0.0000
PD(-1)	51.91743	6.451980	8.046743	0.0000
PD(-2)	-21.66890	4.213571	-5.142645	0.0000
BGD	0.037062	0.004650	7.970114	0.0000
BGD(-1)	-0.062766	0.008739	-7.182609	0.0000
BGD(-2)	0.026226	0.005958	4.401793	0.0001
TG	101.8161	11.20204	9.089068	0.0000
TG(-1)	-175.4840	20.55125	-8.538849	0.0000
TG(-2)	75.87200	13.99975	5.419525	0.0000
C	112.4945	92.17019	1.220508	0.2280
R-squared	0.998783	Mean dependent var	4934.657	
Adjusted R-squared	0.998515	S.D. dependent var	1532.736	
S.E. of regression	59.06354	Akaike info criterion	11.16709	
Sum squared resid	174425.1	Schwarz criterion	11.57879	
Log likelihood	-334.1798	Hannan-Quinn criter.	11.32874	
F-statistic	3729.957	Durbin-Watson stat	1.939613	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews: 10).

اما الشكل الوارد في الملحق (3 - د) يتضح منه تفاصيل معيار التخلف الزمني أكايك (AIC)(Akaike)

2. الاختبارات الاحصائية والقياسية.

أ. الاختبارات الاحصائية.

يتضح من الجدول (36) السابق والخاص بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ان الاختبارات الإحصائية للنموذج المقدر تشير الى جودة النموذج نظرا لان قيمة معامل (R^2) المعدل بلغت نحو (99.9%) فضلاً عن ان قيمة (F-Statistic) بلغت نحو (3729.957) وبمستوى معنوية إحصائية أقل من 1% كون قيمة prob تساوي (0.0000).

ب. الاختبارات القياسية

اي اختبارات التشخيص والتي من خلالها يمكن الحكم على مدى اجتياز النموذج للمشاكل القياسية، ويتضح ذلك من خلال الاختبارات الآتية:

(1) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي.

وبموجب هذا الاختبار يتضح من الملحق (3 - هـ) ان النموذج الحالي المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار (Breusch-Godfrey serial correlation) ، التي بلغت فيها قيمة square prob.chi- 0.9672 وهي أكبر من (0.05) اي قبول فرضية العدم التي تنص على ان البواقي لم تكن مرتبطة ارتباط ذاتي.

(2) اختبار مشكلة عدم تجانس التباين.

وللتأكد من مشكلة تجانس التباين يلحظ من خلال الملحق (3 - و) ان البواقي لا تعاني منها نظرا لأن قيمة chi-squaer لاختبار ARCH :Hetreioskedasticity Test بلغت (0.8405) وهي أكبر من (0.05) ، وبالتالي قبول فرضية العدم التي تشير الى تجانس البواقي ومن ثم عدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين .

(3) التوزيع الطبيعي.

من خلال معاينة الملحق (3 - ز) يلحظ ان البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً، اذ ان القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) بلغت (51.57815) وهي أكبر من (0.05) وعليه لا يمكن رفض فرضية العدم التي تؤكد عدم احتواء البواقي مشكلة التوزيع الطبيعي أي أنها موزعة توزيعاً طبيعياً.

3. اختبار حدود التكامل المشترك.

اي التأكد من وجود التكامل المشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل)، اذ يلاحظ من الجدول (38)، ان القيمة المحسوبة لاختبار (F) بلغت بقيمة (2.078752) وهي اقل من قيمة الحدود لقيم احصائية (F) الجدولية العليا (1) ~ I البالغة نحو (3.2) وقيمة الحدود الدنيا (0) ~ I البالغة نحو (2.37) وذلك حسب حجم العينة ودرجة الحرية ومستوى المعنوية (5%,10%)، وبالتالي قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ورفض الفرضية البديلة، اي لوجود لعلاقة بين كل من (نسبة الدين العام/GDP، عجز الموازنة، الفجوة الضريبية) والنمو الاقتصادي في الاجل الطويل، ويعد ذلك منطقيا لان النمو الاقتصادي في العراق ممثلا بالنتائج المحلي الاجمالي يعتمد كليا على القطاع النفطي بوصفه اقتصاد ريعي بامتياز.

جدول (36)

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك لنموذج النمو في العراق

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(AGDP)				
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 07/09/21 Time: 14:41				
Sample: 2004Q1 2019Q4				
Included observations: 62				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	2.078752	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=65				
Actual Sample Size	62	10%	2.492	3.35
		5%	2.976	3.896
		1%	4.056	5.158
Finite Sample: n=60				
		10%	2.496	3.346
		5%	2.962	3.91
		1%	4.068	5.25

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews: 10).

4. اختبار الاستقرار لمعاملات نموذج ARDL.

اي التأكد من خلو البيانات المستخدمة في النموذج من وجود تغييرات هيكلية لاسيما معلمات العلاقة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وفق تقدير نموذج (ARDL)، وفي هذا الصدد جرى استخدام الاختبارات المناسبة والمتمثلة بالمجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) (The Cumulative Sum of the) recursive residuals والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ) (The Cumulative Sum of the Squared recursive residuals)، لاسيما اختبار (CUSUM) للاستقرارية، ، فقد ظهر من خلال الاشكال الواردة في الملحق (3- ح، ط) ثبات استقرارية المعلمات طويلة الاجل وقصيرة الأجل ولنموذج (ARDL)، ووقوع الشكل البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية 5% ويتغيران حول القيمة الصفرية، وبالتالي ان النموذج مستقر ويمثل العلاقات بشكل جيد، أي ان البيانات جاءت ملائمة للصيغة الخطية، ولا توجد هناك أكثر من معادلة مما يؤكد على ان المتغيرات مستقرة عبر الزمن وان النموذج (ARDL) هو النموذج الامثل نظرا لوجود الانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير والطويل.

5. بواقي النموذج المقدر والفعلية لنموذج (النمو الاقتصادي)

يشير الشكل الوارد في الملحق (3- ي) الى تطابق بواقي النموذج المقدر والفعلية مما يعكس لنا دقة وجودة النموذج المقدر وفقاً لمنهجية (ARDL).

المطلب الثاني: تقدير وتحليل نتائج نموذج البطالة في العراق

اولا: مصفوفة معاملات الارتباط.

يتضح من مصفوفة معاملات الارتباط المبينة في الملحق (4- أ)، قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات البحث، وان اتجاه العلاقة كانت عكسية بين كل من المتغيرات المدروسة (نسبة الدين العام: PD، عجز الموازنة: BGD، الفجوة الضريبية: TG) من جهة والبطالة (DUNP) أي ان زيادة كل من (PD) و (BGD) و (TG) سوف تؤدي الى انخفاض البطالة (DUNP)، وان درجة الارتباط بينهما بلغت نحو (-0.867) لصالح (PD) ونحو (-0.058) لصالح (BGD) و (-0.795) لصالح الفجوة الضريبية، الا ان هذا الارتباط عاجزا عن تحديد اتجاه التأثير بين المتغيرات ولا يقدم دليلا كافيا على وجود علاقة سببية

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر الاستدامة المالية في الاداء الاقتصادي (الجزائر و العراق)

فقد تكون هذه المتغيرات مرتبطة مع بعضها ارتباطا داليا (Functionally) تتجه لمجرد التزامن في تحركاتها او تأثرها بعوامل مشتركة فيما بينها⁽¹⁾ وعليه سوف يتم اعتماد نماذج الانحدار القياسية واستخدام الاختبارات للوقوف على صحة ذلك .

ثانيا: نتائج اختبار الاستقرار: Stability Tests (Unit Root)

بموجب إختبار إختبار فيليبس - بيرون (Phillips- Perron Test) بوصفه اكثر دقة على التمييز في مسألة استقرار السلاسل الزمنية من اختبار ديكي فولر الموسع، واستنادا الى ماجاء في الملحق (4- ب)، يتضح منه ان المتغيرات (DUNP, PD, BGD, TG) كانت بشكل عام غير مستقرة بالمستوى في جميع الحالات (بحد ثابت، بحد ثابت واتجاه عام، وبدون حد ثابت واتجاه عام) نظرا لان قيمة prob كانت في غالبيتها اكبر من 0.10، بينما ظهر انها مستقرة في الفرق الاول سواء في حالة (الحد الثابت) ام (مع حد ثابت واتجاه عام) ام في حالة (بدون حد ثابت واتجاه عام) بدلالة (1%) نظرا لان قيمة Prob كانت اقل من (0.01) او مساوية لها.

كما يوضح الملحق (4- ج)، الرسوم البيانية للمتغير التابع DUNP والمتغيرات المستقلة وسكونها عند مختلف المستويات في الفرق الاول.

ويتضح من ذلك كله ان السلسلة الزمنية للمتغير التابع (DUNP) ساكنة عند الفرق الأول (1)~، وبما ان نموذج (ARDL) يعمل في بيانات المستوى والفرق الأول أو مزيج بين الأثنين ويعد الأكثر كفاءة لتقدير المعلمات الطويلة والقصيرة الأجل من النماذج الأخرى، فمن الضروري استخدام منهج الحدود (Bound Test) لتقدير النموذج في الفقرة اللاحقة.

(1) سلام عبد الجليل ، الانفاق الحكومي والتغيرات السنوية في الاقتصاد العراقي للسنوات (1970-1990)،مصدر سبق ذكره ص 119 .

ثالثا: تقدير نتائج نموذج البطالة وتحليلها في العراق.

1: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

بعد إجراء محاولات عديدة وبمستويات مختلفة لتقدير معادلات النموذج، فقد تم التوصل الى اختيار المعادلة الخطية المبينة ادناه نظرا لتوافقها مع النظرية الاقتصادية والاحصائية فضلا عن خلوها من المشاكل القياسية:

$$DUNP = \alpha_1 + \alpha_2 PD + \alpha_3 BGD + \alpha_4 TG + U \dots \dots \dots (11)$$

ويتضح من الجدول (37)، ان نتائج تقدير النموذج وبمدد تخلف زمني كانت (2, 1, 2, 2) بناء على قيم معيار أكايك (AIC: Akaike) وهي من بين أفضل (62) توصيف للنموذج نظرا لكونها تعطي قيمة أقل وفق هذا المعيار ويجري تحديدها بشكل تلقائي بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews10)، وتعني القيمة (2) بوصفها تخلف زمني ولمدتين، اما القيمة (1) تعني تخلف زمني ولمدة واحدة.

جدول (37)

تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لنموذج البطالة في العراق

Dependent Variable: UNP				
Method: ARDL				
Date: 07/09/21 Time: 18:15				
Sample (adjusted): 2004Q3 2019Q4				
Included observations: 62 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): PD BGD TG				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 500				
Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 2)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UNP(-1)	1.493882	0.099134	15.06928	0.0000
UNP(-2)	-0.700623	0.098197	-7.134865	0.0000
PD	0.061337	0.034634	1.771027	0.0825
PD(-1)	-0.050970	0.032414	-1.572483	0.1220
BGD	0.000197	5.93E-05	3.319423	0.0017
BGD(-1)	-0.000320	0.000109	-2.943770	0.0049
BGD(-2)	0.000150	6.23E-05	2.414892	0.0194
TG	0.259948	0.132138	1.967251	0.0546
TG(-1)	-0.513122	0.214470	-2.392514	0.0205
TG(-2)	0.252738	0.117904	2.143594	0.0369
C	2.486763	1.034542	2.403734	0.0199
R-squared	0.936424	Mean dependent var	14.57270	
Adjusted R-squared	0.923958	S.D. dependent var	2.746783	
S.E. of regression	0.757443	Akaike info criterion	2.441794	
Sum squared resid	29.25974	Schwarz criterion	2.819189	
Log likelihood	-64.69561	Hannan-Quinn criter.	2.589969	
F-statistic	75.11921	Durbin-Watson stat	2.058097	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews: 10).

اما الشكل الوارد في الملحق (4 - د) يتضح منه تفاصيل معيار التخلف الزمني أكايك (AIC)(Akaike)

2. الاختبارات الاحصائية والقياسية.

أ. الاختبارات الاحصائية.

يتضح من الجدول (37) السابق والخاص بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للباطء الموزع ان الاختبارات الإحصائية للنموذج المقدر تشير الى جودة النموذج نظرا لان قيمة معامل (R^2) المعدل بلغت نحو (92.3%) فضلاً عن ان قيمة (F-Statistic) بلغت نحو (75.11921) وبمستوى معنوية إحصائية أقل من 1% كون قيمة prob تساوي (0.0000).

ب. الاختبارات القياسية

اي اختبارات التشخيص والتي من خلالها يمكن الحكم على مدى اجتياز النموذج للمشاكل القياسية، ويتضح ذلك من خلال الاختبارات الآتية:

(1) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي.

وبموجب هذا الاختبار يتضح من الملحق (4 - هـ) ان النموذج الحالي المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار (Breusch-Godfrey serial correlation) ، التي بلغت فيها قيمة square prob.chi- 0.7974 وهي أكبر من (0.05) اي قبول فرضية العدم التي تنص على ان البواقي لم تكن مرتبطة ارتباط ذاتي.

(2) اختبار مشكلة عدم تجانس التباين.

وللتأكد من مشكلة تجانس التباين يلحظ من خلال الملحق (4 - و) ان البواقي لا تعاني منها نظرا لأن قيمة chi-squaer لاختبار ARCH: Heteroskedasticity Test بلغت (0.5424) وهي أكبر من (0.05) ، وبالتالي قبول فرضية العدم التي تشير الى تجانس البواقي ومن ثم عدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين .

(3) التوزيع الطبيعي.

من خلال معاينة الملحق (4 - ز) يلحظ ان البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً، اذ ان القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) بلغت (1.196570) وهي أكبر من (0.05) وعليه لا يمكن رفض فرضية العدم التي تؤكد عدم احتواء البواقي مشكلة التوزيع الطبيعي أي أنها موزعة توزيعاً طبيعياً.

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر الاستدامة المالية في الاداء الاقتصادي (الجزائر و العراق)

3: اختبار حدود التكامل المشترك.

اي التأكد من وجود التكامل المشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل)، اذ يلاحظ من الجدول (38)، ان القيمة المحسوبة لاختبار (F) بلغت بقيمة (4.053301) وهي أكبر من قيمة الحدود لقيم احصائية (F) الجدولية العليا (1) ~ I البالغة نحو (3.2) وقيمة الحدود الدنيا (0) ~ I البالغة نحو (2.37) وذلك حسب حجم العينة ودرجة الحرية ومستوى المعنوية (5%,10%)، وبالتالي قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل ورفض فرضية العدم، اي ان هناك علاقة بين كل من (نسبة الدين العام/GDP، عجز الموازنة، الفجوة الضريبية) والبطالة، وبعد التأكد من وجود تكامل مشترك تقتضي الضرورة تحديد العلاقة قصيرة الأجل والعلاقة طويلة الأجل.

جدول (38)

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك لنموذج البطالة في العراق

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(UNP)				
Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 07/09/21 Time: 18:17				
Sample: 2004Q1 2019Q4				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.053301	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=65				
Actual Sample Size	62	10%	2.492	3.35
		5%	2.976	3.896
		1%	4.056	5.158
Finite Sample: n=60				
		10%	2.496	3.346
		5%	2.962	3.91
		1%	4.068	5.25

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews: 10).

4. نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقاً لمنهجية (ARDL)

يوضح الجدول (39) أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) والمعلمات قصيرة الأجل لمتغيرات النموذج الحالي وفقاً لمنهجية (ARDL).

جدول (39)

نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقاً لمنهجية (ARDL) لنموذج البطالة في العراق

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(UNP)				
Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 07/15/21 Time: 18:43				
Sample: 2004Q1 2019Q4				
Included observations: 62				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNP(-1))	0.700129	0.090013	7.778072	0.0000
D(PD)	0.061598	0.022717	2.711527	0.0091
D(BGD)	0.000196	5.12E-05	3.839089	0.0003
D(BGD(-1))	-0.000150	5.41E-05	-2.782577	0.0075
D(TG)	0.257801	0.115813	2.226008	0.0305
D(TG(-1))	-0.251508	0.108234	-2.323747	0.0242
CointEq(-1)*	-0.206991	0.044253	-4.677436	0.0000
R-squared	0.704353	Mean dependent var	-0.174073	
Adjusted R-squared	0.672100	S.D. dependent var	1.274624	
S.E. of regression	0.729882	Akaike info criterion	2.314137	
Sum squared resid	29.30002	Schwarz criterion	2.554298	
Log likelihood	-64.73826	Hannan-Quinn criter.	2.408430	
Durbin-Watson stat	2.058855			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews: 10).

اذ يتضح منه، ان قيمة معامل تصحيح الخطأ * CointEq(-1) كانت سالبة ومعنوية وبلغت (-0.206991) وبمستوى معنوية أقل من 1%، مما تؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، اي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في الأجل القصير، لنظرا لان القيمة السالبة والمعنوية لمعامل تصحيح الخطأ تكشف سرعة عودة متغير البطالة نحو قيمتها التوازنية في الأجل الطويل في كل فترة زمنية لسنة

الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر الاستدامة المالية في الاداء الاقتصادي (الجزائر و العراق)

اختلال التوازن من الفترة (t-1) ، اي انه عندما ينحرف مؤشر البطالة خلال المدة قصيرة الأجل في الفترة السابقة عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فانه يجري تصحيح ما يعادل نحو (20.6%) من هذا الاختلال في المدة (t) الى أن يصل الى حالة التوازن في المدى الطويل بعد أقل من سنة واحدة، كما أظهرت النتائج بحسب الجدول نفسه معنوية معاملات المتغيرات في الأجل القصير في التأثير على البطالة.

5: تقدير العلاقة طويلة الاجل.

يتضح من الجدول (40) ومن خلال معادلة التكامل المشترك أثر كل من (نسبة الدين العام/GDP، عجز الموازنة، الفجوة الضريبية) على البطالة في الأجل الطويل، اذ كانت المتغيرات المستقلة ذا اشارات مختلفة، ووفق المعادلة الآتية:

$$DUNP = -12.0284 - 0.0501PD - 0.0001BGD + 0.0021TG. \dots\dots\dots(11)$$

وتشير النتائج الواردة في الجدول (42) الى ان ضعف العلاقة المباشرة بين كل من (PP, BGD) والبطالة على الرغم من معنوية المعلمات، في حين لم يكن هناك اي تأثير للفجوة الضريبية (TG) على البطالة في العراق.

جدول (40)

نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل لنموذج البطالة في العراق

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(UNP)				
Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 07/09/21 Time: 18:22				
Sample: 2004Q1 2019Q4				
Included observations: 62				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PD	0.050142	0.023402	2.142597	0.0369
BGD	0.000130	5.97E-05	2.178482	0.0340
TG	-0.002106	0.082069	-0.025665	0.9796
C	12.02840	3.336779	3.604795	0.0007
EC = UNP - (0.0501*PD + 0.0001*BGD -0.0021*TG + 12.0284)				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews: 10).

6: اختبار الاستقرارية لمعاملات نموذج ARDL.

اي التأكد من خلو البيانات المستخدمة في النموذج من وجود تغييرات هيكلية لاسيما معلمات العلاقة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وفق تقدير نموذج (ARDL)، وفي هذا الصدد جرى استخدام الاختبارات المناسبة والمتمثلة بالمجموع التراكمي للبقايا (CUSUM) (The Cumulative Sum of the) recursive residuals والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ) (The Cumulative Sum of the Squared Residuals) (Sum residuals squared)، لاسيما اختبار (CUSUM) للاستقرارية، فقد ظهر من خلال الاشكال الواردة في الملحق (4- ح، ط) ثبات استقرارية المعلمات طويلة الاجل وقصيرة الأجل ولنموذج (ARDL)، ووقوع الشكل البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية 5% ويتغيران حول القيمة الصفرية، وبالتالي ان النموذج مستقر ويمثل العلاقات بشكل جيد، أي ان البيانات جاءت ملائمة للصيغة الخطية، ولا توجد هناك أكثر من معادلة مما يؤكد على ان المتغيرات مستقرة عبر الزمن وان النموذج (ARDL) هو النموذج الامثل نظرا لوجود الانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير والطويل.

7. بواقي النموذج المقدر والفعلية لنموذج (البطالة)

يشير الشكل الوارد في الملحق (4- ي) الى تطابق بواقي النموذج المقدر والفعلية مما يعكس لنا دقة وجودة النموذج المقدر وفقاً لمنهجية (ARDL).

الاستنتاجات والتوصيات

توصلنا من خلال الدراسة الى مجموعة من الإستنتاجات والتوصيات والتي يمكن تفصيلها بالآتي:

اولا: الاستنتاجات

1. نستنتج بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من (نسبة الدين العام/GDP، عجز الموازنة، الفجوة الضريبية) والنمو الاقتصادي في الجزائر، لان القيمة المحتسبة لاختبار (F) بلغت بقيمة (5.292014) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة نحو (3.2) وذلك حسب درجة الحرية ومستوى المعنوية (5%,10%)، مما يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.
2. عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل ورفض الفرضية البديلة، اي لاجود لعلاقة بين كل من (نسبة الدين العام/GDP، عجز الموازنة، الفجوة الضريبية) والنمو الاقتصادي في الاجل الطويل، وبعد ذلك منطقيا لان النمو الاقتصادي في العراق ممثلا بالنواتج المحلي الاجمالي يعتمد كليا على القطاع النفطي بوصفه اقتصاد ريعي بامتياز.
3. وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم، اي ان هناك علاقة بين كل من (نسبة الدين العام/GDP، عجز الموازنة، الفجوة الضريبية) والبطالة في كلا البلدين العراق والجزائر.
4. ان الإستدامة المالية في الجزائر هشة وهي عرضة للأزمات الإقتصادية وبأوقات غير معروفة، نتيجة ارتباط إيراداتها بتصدير النفط الخام، كما تتسم الجزائر بنسبة إنفاق عالي مما يعرض مستوى الدين العام الى مخاطر رغم انه ضمن المستويات الامنة.
5. ضآلة مساهمة الضريبة في تغطية النفقات العامة للجزائر، وهو نتيجة من مجموعة اسباب منها التهرب الضريبي وعدم وجود رقابة مستمرة ودائمة على تحصيل الضرائب في الجزائر، وبالتالي حدوث تفاوت حجم الفجوة الضريبية مع كل أزمة اقتصادية عالمية.
6. في الجزائر أستقر الوضع الاقتصادي بعد عام (2004) واستمر حتى عام (2013) ، إذ تعد تلك المدة نقطة تحول للاقتصاد الجزائري نتيجة للرواج الذي عرفه سوق النفط العالمي و تحقيق فوائض مالية كبيرة ، مما دفع الحكومة إلى إنشاء (صندوق ضبط الموارد النفطية)، والذي يعمل على امتصاص فائض إيرادات النفط ، والذي ساهم في سداد و تخفيض ديونها

الإستنتاجات والتوصيات

- الخارجية من خلال استراتيجية تقليص الديون عبر تسديدات مسبقة و بالتالي هذا عزز من استدامتها المالية .
7. يعد معدل نمو السكان منخفض بالمقارنة مع معدل نمو البطالة لدى الجزائر، وبذلك نجد ان هناك فرصة من اجل تحسين الازوضاع الاقتصادية والبدء باعداد وتنفيذ المشاريع التي تضمن تشغيل الأيدي العاملة وبالتالي القضاء على البطالة في البلد.
8. لم يحقق العراق الاستدامة المالية بعد، كما ان اقتصاده هش وهو تابع للظروف والمتغيرات الاقتصادية الخارجية سلباً او إيجاباً، كما ان العراق لم يشهد استقرارا اقتصاديا حتى بعد عام (2004) م، نتيجة تدفق النفط العراقي الى السوق العالمية ، وخاصة بعد ارتفاع أسعاره ، من خلال سيطرة ناتج قطاع النفط على مجمل الناتج المحلي الاجمالي، في العراق، وبنسب اسهام تتراوح بين (42.9%) و(62.5%) للسنوات 2010 و 2018 على التوالي لكل منها، بينما كانت نسب إسهم الناتج غير النفطي لا تزيد عن 57% كما في عام 2009، في افضل الحالات واستقرت عند نسبة اسهام دون 48% في نهاية عام 2019.
9. ان تراكم نتائج السياسات الخاطئة والاحداث والظروف والتوجهات السابقة طيلة العقود الماضية في العراق، ادت إلى اختلالات هيكلية كبيرة وتشوه السياسات الاقتصادية وبقائها غير متوازنة في إدارة الموارد الاقتصادية للعراق.
10. ان سمة الاختلال في الموازنة العامة للعراق، هي بمثابة تحدي واضح في مجال السياسة المالية للبلد وانعكاسها السلبي في اداء النشاط الاقتصادي بشكل عام .
11. يشكل الدين العام الخارجي المترتب على العراق، النسبة الأكبر في اسهامه من اجمالي الدين العام، وقصور السياسة المالية في خلق التوازن بين إمكانيات تمويل الموازنة داخلياً او خارجياً.
12. عدم قدرة السياسة المالية في العراق ممثلة في وزارة المالية، على اتباع سياسة انفاقية محكمة تتوازن مع حجم الإيرادات المتحققة او قريبة منها، من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
13. ان الحكومة في العراق، حرصت وفق برامجها وسياساتها الاقتصادية المتعلقة بادارة الدين العام على النجاح في تخفيض نسبة الدين العام الاجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي.

الإستنتاجات والتوصيات

14. ان الدين العام يؤثر بطرق غير مباشرة في النمو الاقتصادي وذلك عن طريق التأثير السلبي لخدمات تلك الديون على النفقات العامة لاسيما الانفاق على الخدمات الاجتماعية الصحية منها والتعليمية فضلا عن التأثير سلبا على رأس المال البشري والنمو الاقتصادي.

ثانيا: التوصيات

1. يجب توجه السياسة المالية إلى الحد من الانفاق الحكومي وترشيده بوصفه السبب الأساس في زيادة حجم الدين العام فضلاً عن التوجه نحو تمويل الانفاق الاستثماري لكي يصل الاقتصاد إلى الاهداف المنشودة وإلى تنويع الموارد والقطاعات الانتاجية والاستثمارات التي ستجنب الدين العام و تقلل من الهدر في الاحتياطات الاجنبية.
2. يجب تبني خطط اقتصادية واضحة وسياسات اقتصادية هادفة لتعزيز مستوى الإستقرار النقدي والمالي في العراق بهدف تحقيق الإستدامة المالية.
3. ضرورة تبني علاقات اقتصادية متنوعة وفتح افاق التعاون التجاري الكفوء بين العراق و دول العالم، من أجل ان لا تكون عرضة للتقلبات والأزمات الاقتصادية وبالتالي تأثير ذلك على الجوانب الإجتماعية والإنسانية، ولغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية المحددة، والقدرة على تحقيق الإستدامة المالية بشكل دائم ومستمر.
4. تنويع هيكل الاقتصاد العراقي الذي يعتمد وبشكل اساسي في الوقت الحاضر على الإيرادات النفطية، وخلق اقتصاد يتصف بالزيادة التدريجية في نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، ولاسيما قطاعات الزراعة والصناعة السياحة، الخ، التي تضيف قيمة تراكمية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
5. ضرورة تاهيل وتأسيس الجهاز الانتاجي في العراق بما ينسجم مع امكانات موارد الاقتصاد العراقي المادية والبشرية، فضلاً عن توفير التخصيصات المالية لتمويل تلك المشاريع الإنتاجية الاستراتيجية، من أجل الحد من استيراد المتطلبات السلعية والخدمات من الخارج، والتي عجزت السوق المحلية عن توفيرها بسبب ضعف الناتج الحقيقي غير النفطي وتدني مستويات نموه.
6. التأثير الواضح لصددمات أسعار النفط الخام عالمياً، في متغيرات السياسة المالية والنقدية في العراق، خلال مدة الدراسة، اذ كان لها دور رئيس في تحقيق عدم الاستقرار الاقتصادي.

الإستنتاجات والتوصيات

7. هناك تداعيات كبيرة على الاقتصاد العراقي وضعته أمام تحديات وصعوبات بالغة، ومنها تقلبات أسعار النفط خلال مدة الدراسة، إذ إن الهبوط الكبير في العوائد النفطية التي تمثل المورد شبه الوحيد لإيراداته العامة مثل عقبة أمام حركة عجلة الاقتصاد وقطاعاته، متزامنة مع الوضع الحرج الذي تعيشه البلاد نتيجة الأوضاع الأمنية والصحية وغيرها، ومن أهم تلك التداعيات هو التراجع الكبير في معدلات النمو الاقتصادي وبلوغه معدلات نمو سلبية، فضلا عن حالة العجز في الموازنة، والعجز في ميزان المدفوعات والتي شكلت حالة عجز مزدوج في الاقتصاد العراقي.
8. لغرض تلافي آثار صدمات أسعار النفط المباشرة في الموازنة العامة، فإنه لا بد من إصلاح هيكل الموازنة العامة والعمل على توفير الموارد المالية للاستثمار وإصلاح واقع القطاعات الاقتصادية والنهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
9. يجب التوجه نحو تمويل الانفاق الاستثماري للمشاريع الاقتصادية، وتنويع الموارد والقطاعات الانتاجية والاستثمارات التي ستجنب الدين العام و تقلل من الهدر في الاحتياطات الاجنبية، لكي يصل الاقتصاد إلى الاهداف المنشودة من الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية.
10. ضرورة تطوير الاسواق المالية في العراق وذلك من أجل المساهمة في توفير البدائل لتمويل عجز الموازنة والحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي او من الجهات الخارجية لغرض تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة في بعض السنوات.

أولاً: الكتب العربية

1. ابو شاور، منير اسماعيل ، وأمجد عبد المهدي ، نقود وبنوك، ط1، عمان، مكتبة المجتمع العربي، 2011.
2. ابو شرار، علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
3. أحمد، عبد الرحمن بسري ، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2003.
4. بن شهرة ، مدني ، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية ، ط1 ، الجزائر ، مطبعة دار هومه ، 2008.
5. بن علي، بلعوز ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، الطبعة الثالثة، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008.
6. بيترسون، ولاس ، ترجمة: صلاح دباغ، مراجعة: برهان دجاني، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 1968 .
7. تودارو، ميشيل ، تعريب د. محمود حسن حسني ، التنمية الاقتصادية ، دار الريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، 2009.
8. جوارتيني، جميس ،الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الرحمن عبد الفتاح ، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
9. الحجار، بسام، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.
10. حسون، طاهر فاضل ، مصادر التضخم النقدي في العراق، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1978.
11. الدزبي، سالار علي، مناخ العراق القديم والمعاصر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2013.
12. الراوي، أحمد عمر ، رؤى تحليلية لوضع الاقتصادي العراقي بعد عام 2014، ط1، دار الدكتور للعلوم ، بغداد، 2019.
13. الروبي، نبيل ، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1973.
14. سالم، عماد عبد اللطيف، الدولة والقطاع الخاص في العراق ،بيت الحكمة ، بغداد ، 2001.

15. السيفو، وليد اسماعيل ، احمد محمد مشعل ، الاقتصاد القياسي التعليمي بين النظرية والتطبيق، عمان، ط1 ، 2003.
16. شلتوت، حافظ محمود ، اقتصاديات النقود والبنوك، مطابع الدار الهندسية ،القاهرة 2008.
17. الطاهر، عبد الله، وموفق علي خليل، النقود والبنوك و المؤسسات المالية ، الطبعة الثانية، 2006.
18. عطية ،عبد القادر محمد عبد القادر ، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 .
19. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية 2005.
20. العنبيكي، عبد الحسين محمد، الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، دار الصنوبر للطباعة ، بغداد ، ط 1 ، 2008 .
21. غزلان، محمد عزت ، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان ، بيروت، 2002.
22. غول، فرحات ، مدخل الى الاقتصاد ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر، 2017.
23. فرحي، محمد، التحليل الاقتصادي الكلي الأسس النظرية، الجزء 1 ، دار أسامة للطباعة والنشر، 2004.
24. خلف، فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، عمان، الأردن، 2006.
25. قانة، إسماعيل محمد ، اقتصاد التنمية -نظريات، نماذج، استراتيجيات- دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
26. القرشي، مدحت، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007 .
27. كاظم، اموري هادي ، مقدمة في القياس الاقتصادي ، جامعة الموصل، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، الموصل، 2005.
28. الموسوي، ضياء مجيد، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة-الاسكندرية، 2008.
29. مقلد، عبد القادر محمد عبد القادر ، ورمضان محمد احمد عطية ، النظرية الاقتصادية الكلية ، كلية التجارة جامعة - الاسكندرية - 2005.
30. الموسوي ، ضياء مجيد ، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 .

31. النجفي ، سالم توفيق ، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، العراق، 2000.
32. النجفي، سالم توفيق، موروثات القرن العشرين مقاربات اقتصادية. بيت الحكمة. بغداد، ط1، 2001.
33. الهنداوي، حمدي احمد علي ، العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي، كلية التجارة جامعة المنصورة ، الطبعة الاولى، مطبعة الاسكندرية، 2007.
34. هوشيار، معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2005.
35. الوردي، سليم ، الاستبداد النفطي في العراق المعاصر، دار الجواهري ، بغداد ، ط 1، 2013.
36. الوردي، عدنان ، اساليب التنبؤ الاحصائي ، طرق وتطبيقات ، جامعة البصرة ، 1990.
37. الوردي، سليم، الاستبداد النفطي في العراق المعاصر، دار الجواهري ، بغداد ، ط 1، 2013.

ثانيا: المؤتمرات والندوات والدوريات

1. أبو مدللة، سمير، ومازن العجلة، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (2000-2011)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، 2013.
2. آل طعمة، حيدر حسين، هاشم مرزوك الشمري، الاستدامة المالية وفاق النمو الاقتصادي في العراق، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان - اربيل للعلوم الادارية والمالية ، حزيران 2018.
3. البديري، فائق فاروق، أساليب الإحصاء الاقتصادي لتعزيز المصداقية والشفافية، مجلة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، جامعة بغداد، 2006.
4. بغداد، كربالي، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد8، المجلد5، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2005.
5. بلانشر، أوليفي ، حيث يكمن الخطر، مجلة التمويل والتنمية، العدد51، صندوق النقد الدولي 2014.
6. بن تقات، عبد الحق، ومحمد ساحل، اثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد، 32 الجزء الرابع، 2018.

7. بن دعاس، زهير، ونريمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 34، 2018.
8. بو فليح، نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 9، 2013.
9. البياتي، قيس مهدي حسن، وميادة حسن رحيم، الأماكن السياحية في العراق واهميتها في تعظيم الموارد المالية، بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الآثار- جامعة سامراء، في 25/ آيار 2021.
10. حسين، عيادة سعيد، ومحمد رحيم سالم، استدامة المالية العامة وسبل تحقيقها في العراق، بحث منشور في مجلة الانبار الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 29، سنة النشر 2020.
11. حمادي، إسماعيل عبيد، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي- التشخيص وسبل المعالجة، رؤيا في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2010.
12. سماقه، ايوب انور حمد، وسردار عثمان باداوه، تحليل الاستدامة المالية في إقليم كردستان، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 13، المجلد 7، 2015.
13. سهيلة، بغبة، وبين الطاهر حسين، صندوق ضبط الموارد كآلية لضبط الميزانية العامة في الجزائر دراسة الفترة (2000-2014) بحث منشور في مجلة دفاقر اقتصادية، المجلد 8، العدد 1، 2016.
14. شلال، عمار عبد الهادي، اثر الدين العام في التنمية الاقتصادية للمدة (2006-2017)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12، العدد 82، جامعة الانبار، 2020.
15. الشمري، حسين عبد حسين، وعبد جاسم عباس على الله، تحليل اثر النمو الاقتصادي في تغير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق للمدة (1990-2011)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 3، 2014.
16. عبد العزيز، طيبة، وبين مريم محمد، دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر، بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة 1، المجلد 21، العدد 01، 2020.
17. عبد القادر، عبد القادر محمد، نحو مفهوم علمي للبطالة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثالث، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، 2002.
18. عبد المنعم، هبة، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، صندوق النقد العربي، 2012.

19. عبيد ،باسم خميس، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد96، 2017.
20. عيساني ، ناصر ثابت، اثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر(1999-2015)، بحث منشور في مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 10 العدد1، 2016.
21. الغالبي، كريم سالم حسين ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003 _ رؤية مستقبلية مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2018.
22. فضيلة، صيفور، وبلعباس رايح، أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج Ecm ، خلال الفترة 1965- 2016، بحث منشور في مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 6 ، العدد1، 2017.
23. قروف، محمد كريم ، وسليم العمراوي، قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018)،مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 6،العدد2، 2020
24. كاظم، كامل علاوي، وآخرون، تحليل الاستدامة المالية في العراق، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية العدد 22 السنة الثانية عشرة ، 2018.
25. لطيف، مقداد غضبان ، هيمنة النمط الاستهلاكي للإنفاق الحكومي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2014) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجاد23، عدد100،2015.
26. مختار، عصماني، أوكيل رايح، مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، بحث منشور في مجلة معارف، المجلد 13، العدد25، سنة 2018.
27. مختاري، نوفل بعلول ، وآخرون، أثر تغير اسعار النفط على رصيد الميزان التجاري الجزائري، دراسة قياسية، بحث منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 6 العدد 2 ، الجزائر، 2019.
28. المسعودي، توفيق عباس عبد عون، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، 2010.
29. مولاي، بوعلام، وسفير محمد، اثر البطالة والتشغيل على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية الفترة (1970-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية ، المجلد 3، العدد2، 2016 .

30. الهنداوي، حمدي أحمد علي، العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي. هل هناك مستوى حرج معياري للدين العام ؟ مجلة الدراسات والبحوث التجارية ،العدد 2،المجلد2،جامعة بنها ،كلية التجارة،الرياض ، 2017.
31. وديع، محمد عدنان ، سلسلة أوراق عمل ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،2000.
32. الصمادي، سحاب، وأحمد ملاوي، أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان: نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) ، مجلة المنارة، المجلد 22، العدد 2، 2016
33. الكبيسي، محمد صالح سلمان ،وعمار حمد خلف، تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2009)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد الأول، العدد الرابع، 2018.
34. العبدلي، عابد بن عابد، محددات الطلب على واردت المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، العدد 32 ، 2007.
35. عريش، شفيق وآخرون ، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية ، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد 33العدد 5، 2011.

ثالثا: الاطاريح والرسائل الجامعية

1. حملاوي، إيمان ، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.
2. البياتي، قيس مهدي حسن، توازن القطاع الخارجي في ظل تحديد سعر صرف ملائم ، اطروحة دكتوراه، غير منشورة ، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، 2020.
3. سلام عبد الجليل ، الانفاق الحكومي والتغيرات السنوية في الاقتصاد العراقي للسنوات (1970-1990) اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة.
4. منشد، حلمي ابراهيم ، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000) اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة ، 2004.

رابعاً: النشرات والتقارير الرسمية

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006.
2. تقرير أوابك لعام 2013 و 2019.
3. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، سنوات متفرقة.
4. البنك المركزي الجزائري ، التقارير السنوية لسنوات مختلفة (2004-2019) .
<https://www.bank-of-algeria.dz> بتاريخ 2020/11/28
5. بيانات وزارة المالية الجزائرية المنشورة على الموقع الإلكتروني <http://www.mf.gov.dz>
6. بيانات تقارير البنك المركزي الجزائري للمدة (2004-2019) المتاحة على شبكة الانترنت
<https://www.bank-of-algeria.dz> بتاريخ 2020/11/28 .
7. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة للمدة 2004-2019 على الموقع
<https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer> تاريخ 2020/12/10 .
8. صندوق النقد الدولي تقارير سنوية للمدة 2004-2020 على الموقع <https://www.imf.org>
9. بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني
<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD>
10. منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) على الموقع
<http://oapecorg.org/ar/Home> . arrival 9/11/2020
11. البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
12. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديريةية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختلفة.
13. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الأسكوا) موجز السياسات الاجتماعية، بطالة الشباب في المنطقة العربية :أسباب وحلول، الأمم المتحدة، بيروت، 2015،

خامسا: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1. عبلة عبدالحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث www.faculty.mu.du.sa

سادسا: الندوات والدوريات والابحاث الاجنبية

1. Olivier blanchard, the sustainability of fiscal policy: new answers to an old question, article in oecd economic studies, april 1991.
2. António afonso ، fiscal sustainability: the unpleasant european case, university of lisbon, iseg, june 2004.
3. Deiong and bradford , macroeconomics ,updated edition mcgraw –hill , newyork , 2012.
4. G tirumala vasu deva rao, sustainable development : first edition , ideal international e – publication pvt. Ltd. India, 2017.
5. Bittencourt, m. Inflation and finance: evidence from brazil, wp/ 07/163, university of bristol, uk in its series the centre for market and public organization,2007.
6. Silvio contessi an application of conventional sovereign debt sustainability analysis to the current debt crises federal reserve bank of st. Louis review(94) 2012.
7. Roland sturm and markus m.muller : public deficits a comparative study of their economic and political consequences in britain , canada ,germany, and the united states, longman, newyork, u.s.a 1999.
8. Silvio contessi an application of conventional sovereign debt sustainability analysis to the current debt crises federal reserve bank of st. Louis review(94) 2012.

9. Nigel Chalk and Richard Hemming, 'assessing fiscal sustainability in theory and practice', imf working paper, international monetary fund, 2000.
10. Hyunjung Ji Jeong J. Ahn, 'the role of intergovernmental aid in defining fiscal sustainability at the sub – national level', arizona state university, 2012.
11. Craig Burnside, 'the international bank for reconstruction and development', the world bank 2005.
12. Felder, Homburg S. Macroeconomics and new macro economics, berlin, 1992.
13. Marshall R, Vernon M.B. Jabor, 'economics theory, institution and public policy', uk, 2000.
14. Miler R.L, 'economics today', harper and row publishers, new york, 2000.
15. Mcconnell C.R. Brue S.L., Macpherson D.A. 'contemporary labor economics', london, 1989.
16. Ehernberg R.G. Smith R. S. 'Modern labor economics theory and public policy'. The Macmillan Press, 1988.
17. Muller. J et autres, , "manuel et applications : économie", dunod, paris, 4 edition. 2004.
18. Routhg, 'unemployment perspectives the macmillan press ltd, london, first edition 1986.
19. Salvadori, Neri. 'The theory of economic growth a classical, perspective', edward elgar publishing. Inc, 136 west street suite 202 northampton massachusetts, usa, 2003.
20. Belmokadem Mustapha, 'efficience de l'appareil productif algérien', tlemcen, algérie, 1994.
21. Roland Sturm and Markus M. Muller : 'public deficits a comparative study of their economic and political consequences in Britain, Canada, Germany, and the United States', Longman, New York, U.S.A 1999.
22. Ayumu Yamauchi. 'Fiscal sustainability-case of Eritrea', imf, 2004.

23. Carlo coutarelli, financial rules - consolidation of sustainable public finance outlook, financial affairs administration in consultation with other departments, international monetary fund, 2009.
24. Sustainability in small states and other. Financial rules: towards a new model of finance inter-american development bank university of the west indies .University of the west indies. 2017.
25. Wilder daniel gregory ,to what extent do the financial the rules of spending affect create a budget?, european commission, joint research center,italy,2018.
26. Croitoru, alin. Schumpeter, ja,the theory of economic development: an inquiry into profits, capital, interest and the business cycle, new brunswick (usa) and london (uk): transaction publishers.journal of comparative research in anthropology and sociology,2008.

سابعا : الكتب الاجنبية

1. Tanner. E, fiscal sustainability: a 21st century guide for the perplexed international monetary fund wp/13/89,2013.
2. Bilan roman, interconnections between public indebtedness and inflation in contemporary economies, economics and sociology, vol. 7, no 4, 2014.
3. Pattilo, c. Porison, h. And ricci, l, what are the channels through which external debt affects growth, imf working paper, no. Wp104/15, jan, 2004.
4. Allen schick. Sustainable budget policy: concepts and approaches. Oecd journal on budgeting ,volume 5 – no. 1.oecd 2005.
5. Elbadawi, a, ndulu, j. And ndung, n, “debt overhang and economic growth in sub- sahran africa”, a paper presented to imf, world bank seminar in december, 1996.

6. Aleksei mozhin, the economic performance index: an intuitive indicator for assessing a country's economic performance dynamics in an historical perspective, imf working paper, october 2013.
7. Alberto bagnai, keynesian and neoclassical fiscal sustainability indicators, with applications to emu member countries, working paper,no.75,2004.
8. Olufemi muibi saibu, public spending, fiscal sustainability and macroeconomic performance in nigeria, ndic quarterly vol. 33 no 3&4 ,2018.
9. Andrea schechter and other, fiscal affairs department fiscal rules in response to the crisis - toward the "next-generation" rules, imf working paper, guerguil. 2012.
- 10.Till cordes and other, expenditure rules: effective tools for sound fiscal policy: imf working paper, fiscalaffairs department authorized for distribution by julio escolano, 2015.
- 11.Emad mohammad ali abdullatif , development of government bonds market in iraq (application of japan's experiences to iraq) ,no 449,mar 2009.
- 12.Charles wyplosz debt sustainability assessment. The imf approach and alteratives. Graduate institute of international studies. Hei working paper no: 03/2007. Geneva.
- 13.Dr.har bakhsh makhijani ‘economic performance of china, journal of economics and sustainable development, vol.6, no.12, 2015.
- 14.Allen schick. Sustainable budget policy: concepts and approaches. Oecd journal on budgeting ,volume 5 – no. 1.oecd 2005.
- 15.John levi hilton, financial sustainability: a case study on flat world knowledge, brigham young university , first edition 2007 lobna and shehat abdallah, fiscal sustainability and the role of the state: a new analytical framework, 2014.

سابعاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1-<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/structures-du-ministere-des-finances-ar>.2020/12/28 بتاريخ

2- Dirk Krueger, Dynamic Fiscal Policy, University of Pennsylvania, Department of Economics ، 2007.

<http://down.cenet.org.cn/upfile/8/20085178546123.pdf> .retrieved 1/1/2016

الملاحق

(1-أ)

مصفوفة معاملات الارتباط لنموذج النمو الاقتصادي في الجزائر

	GDP	PD	BGD	TG
GDP	1.000000	0.016817	0.791999	-0.602412
PD	0.016817	1.000000	0.065497	-0.413062
BGD	0.791999	0.065497	1.000000	-0.838412
TG	-0.602412	-0.413062	-0.838412	1.000000

(1-ب)

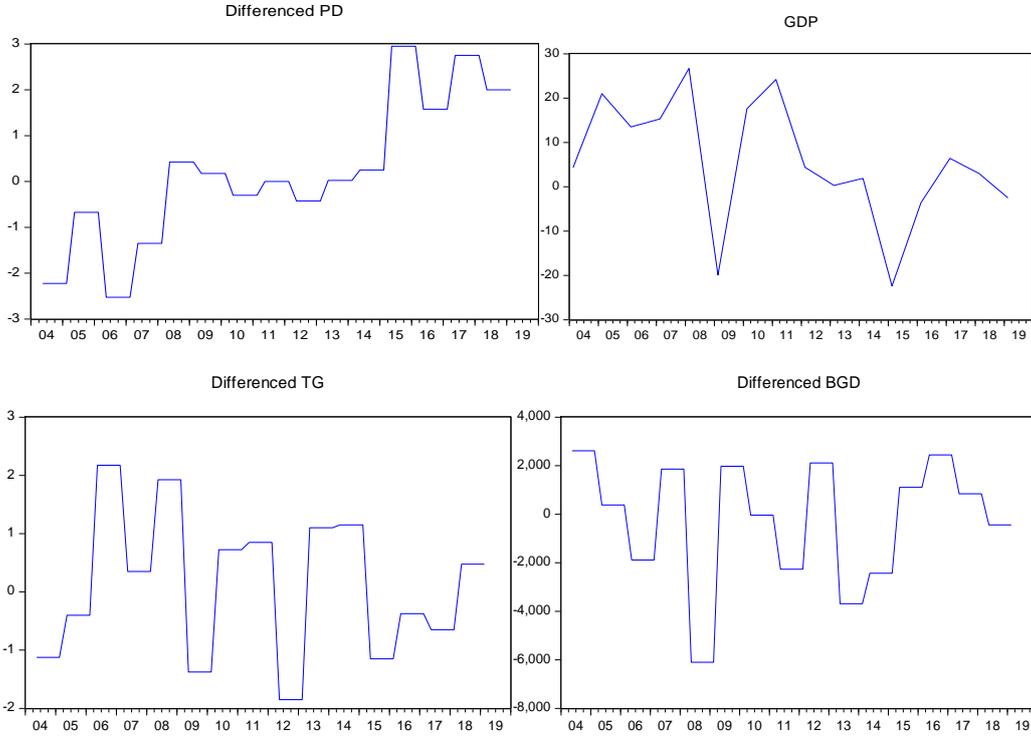
اختبار فيليبس لنموذج النمو الاقتصادي في الجزائر

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
		<u>At Level</u>			
		GDP	PD	BGD	TG
With Constant	t-Statistic	-2.3137	-0.4597	-1.2234	-1.5681
	Prob.	0.1711	0.8913	0.6589	0.4925
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9424	0.0251	-2.1666	-1.5909
	Prob.	0.1571	0.9957	0.4989	0.7850
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.1172	0.0830	-1.0978	0.2678
	Prob.	0.0339	0.7053	0.2440	0.7604
		**	n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>			
		d(GDP)	d(PD)	d(BGD)	d(TG)
With Constant	t-Statistic	-3.7428	-1.7055	-3.5683	-3.5388
	Prob.	0.0058	0.4233	0.0094	0.0102
		***	n0	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7093	-3.2466	-3.5452	-3.4940
	Prob.	0.0294	0.0856	0.0437	0.0493
		**	*	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.7672	-1.6226	-3.6405	-3.5245
	Prob.	0.0003	0.0982	0.0005	0.0007
		***	*	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

(ج-1)

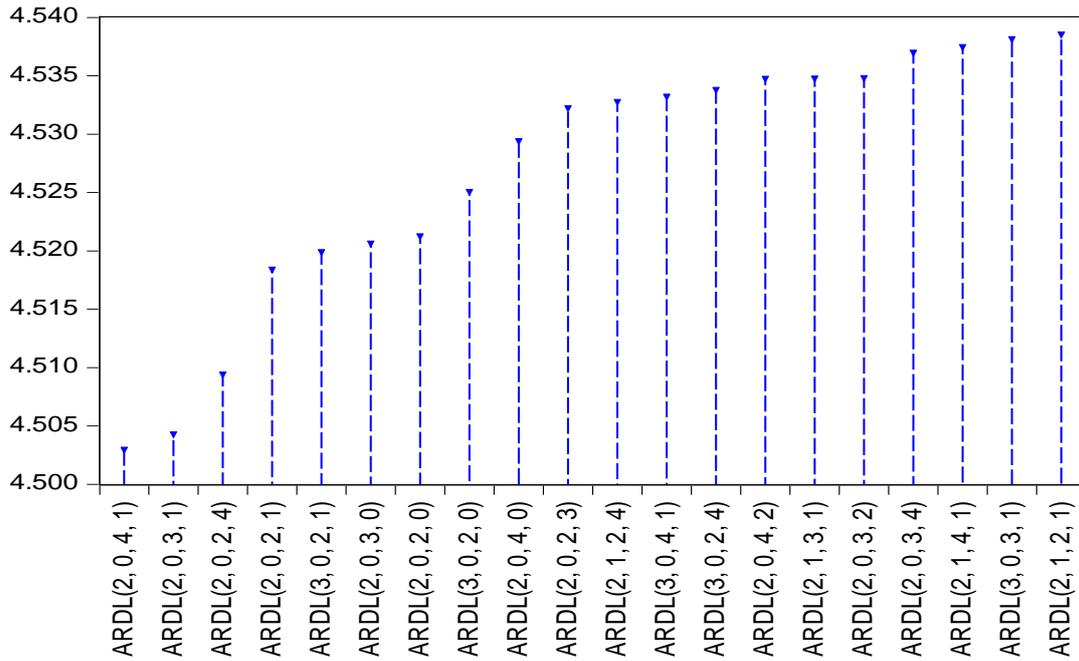
الرسوم البيانية لاختبار فليبس-بيرون (PP) لنموذج النمو الاقتصادي في الجزائر



(د-1)

معيار (Akaike: AIC) للتخلف الزمني للنموذج المقدر لنموذج (النمو الاقتصادي)

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الملاحق

(1-هـ)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي لنموذج النمو الاقتصادي في الجزائر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.235612	Prob. F(2,44)	0.7911
Obs*R-squared	0.603982	Prob. Chi-Square(2)	0.7393

(1-و)

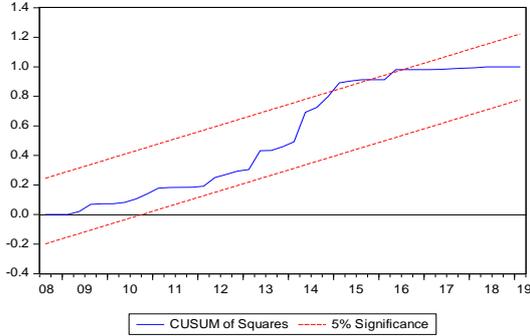
اختبار مشكلة عدم تجانس التباين لنموذج النمو الاقتصادي في الجزائر

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.558036	Prob. F(1,54)	0.2173
Obs*R-squared	1.570430	Prob. Chi-Square(1)	0.2101

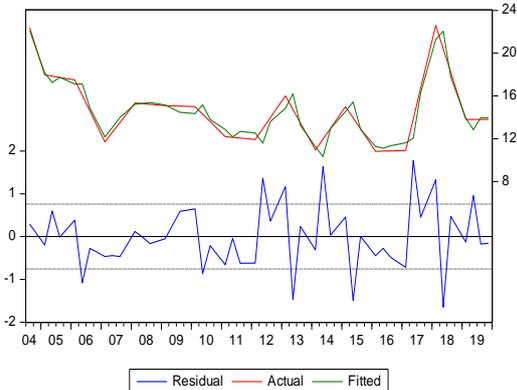
(ح-1)

المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) لنموذج النمو الاقتصادي في



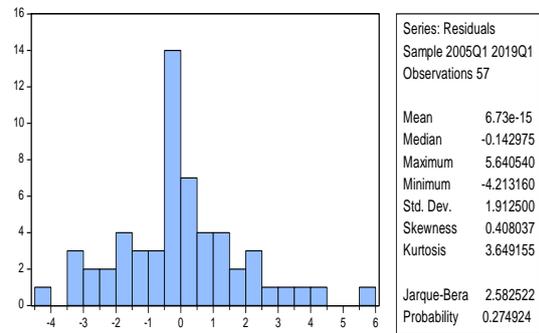
(ي-1)

بواقي النموذج المقدرة والفعلية لنموذج النمو في الجزائر



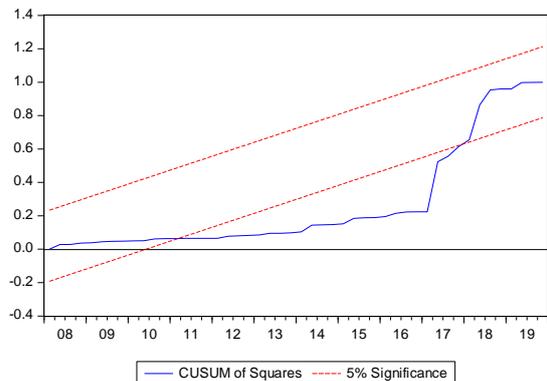
(ز-1)

التوزيع الطبيعي لنموذج النمو الاقتصادي في الجزائر
الجزائر



(ط-1)

المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) لنموذج النمو في الجزائر



الملاحق

(2-أ)

مصفوفة الارتباط لنموذج البطالة في الجزائر

Correlation					
	UNP	PD	BGD	TG	
UNP	1.000000	0.529001	0.539289	-0.755256	
PD	0.529001	1.000000	0.065497	-0.413062	
BGD	0.539289	0.065497	1.000000	-0.838412	
TG	-0.755256	-0.413062	-0.838412	1.000000	

(2-ب)

اختبار فليبس-بيرون لنموذج البطالة في الجزائر

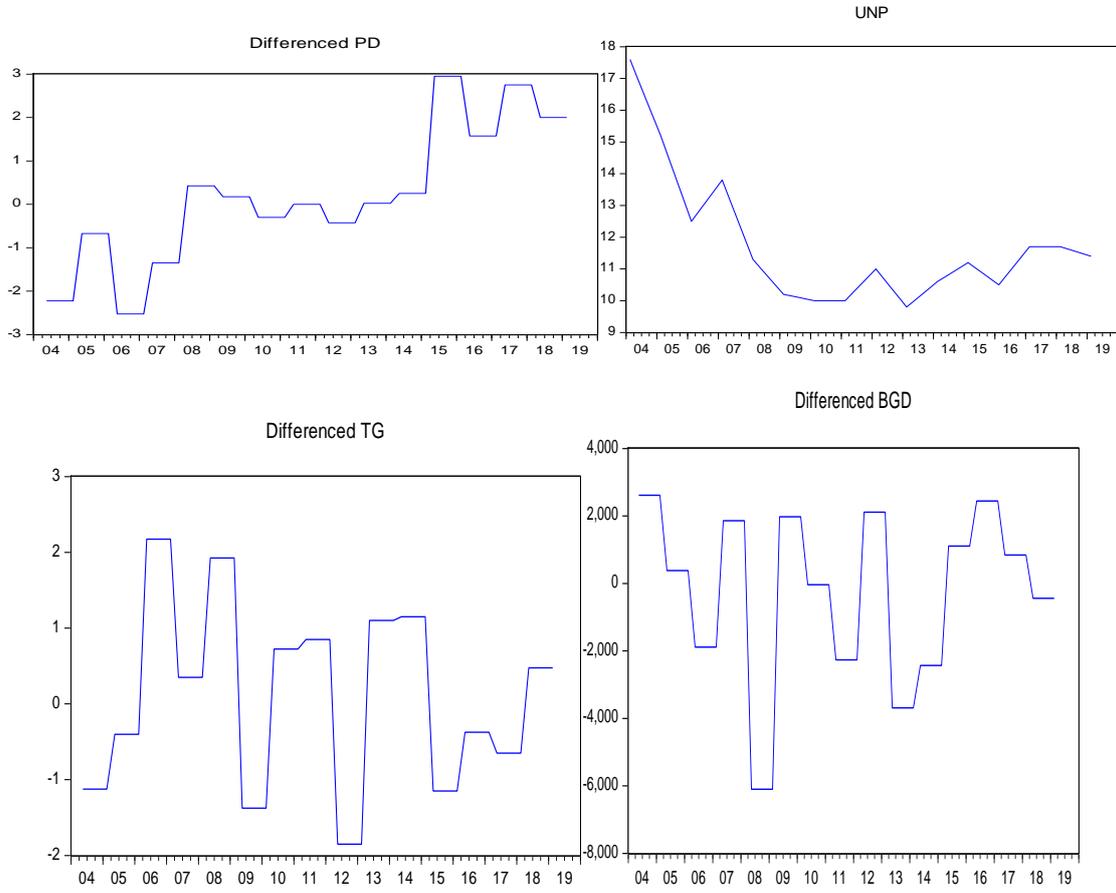
UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
		<u>At Level</u>			
		GDP	PD	BGD	TG
With Constant	t-Statistic	-2.3137	-0.4597	-1.2234	-1.5681
	Prob.	0.1711	0.8913	0.6589	0.4925
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9424	0.0251	-2.1666	-1.5909
	Prob.	0.1571	0.9957	0.4989	0.7850
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.1172	0.0830	-1.0978	0.2678
	Prob.	0.0339	0.7053	0.2440	0.7604
		**	n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>			
		d(GDP)	d(PD)	d(BGD)	d(TG)
With Constant	t-Statistic	-3.7428	-1.7055	-3.5683	-3.5388
	Prob.	0.0058	0.4233	0.0094	0.0102
		***	n0	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7093	-3.2466	-3.5452	-3.4940
	Prob.	0.0294	0.0856	0.0437	0.0493
		**	*	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.7672	-1.6226	-3.6405	-3.5245
	Prob.	0.0003	0.0982	0.0005	0.0007
		***	*	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

الملاحق

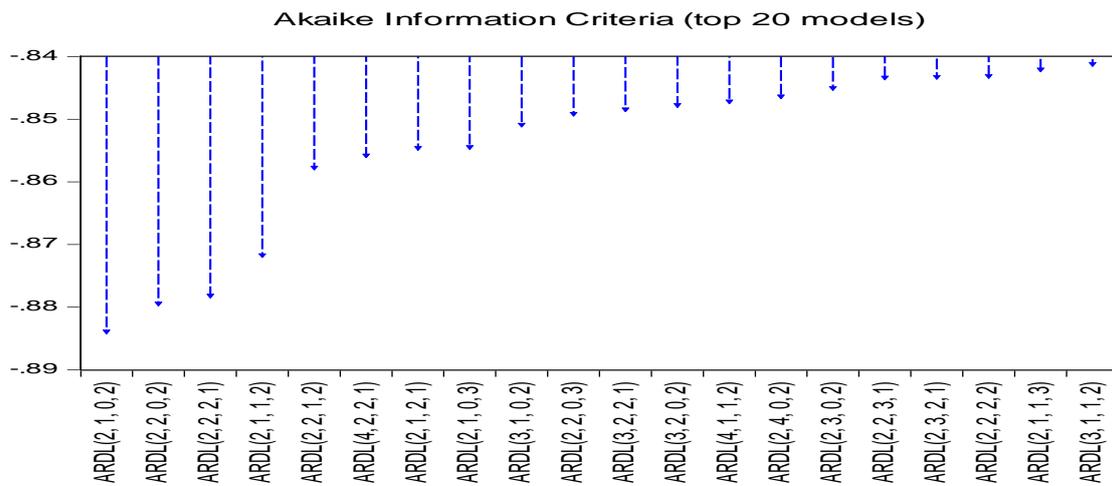
(ج-2)

الرسوم البيانية لاختبار فليبس-بيرون (PP) لنموذج البطالة في الجزائر



(د-2)

معيار Akaike لنموذج البطالة في الجزائر



الملاحق

(2-هـ)

اختبار الارتباط الذاتي لنموذج البطالة في الجزائر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.048704	Prob. F(2,48)	0.3583
Obs*R-squared	2.470129	Prob. Chi-Square(2)	0.2908

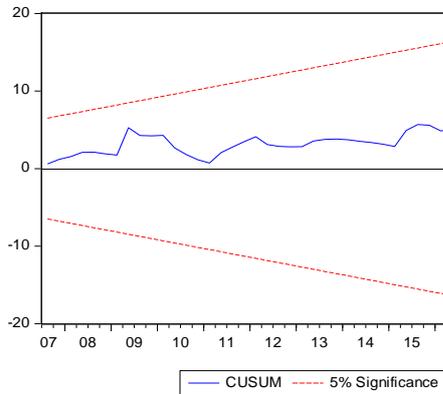
(2-و)

اختبار عدم تجانس التباين لنموذج البطالة في الجزائر

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.71E-06	Prob. F(1,56)	0.9987
Obs*R-squared	2.80E-06	Prob. Chi-Square(1)	0.9987

(2-ح)

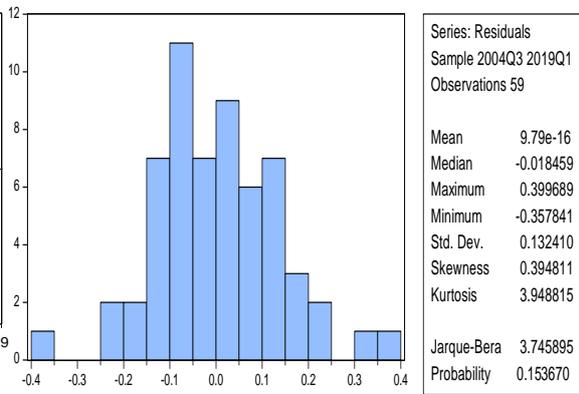
المجموع التراكمي للبقايا (CUSUM) لنموذج البطالة



(2-ي)

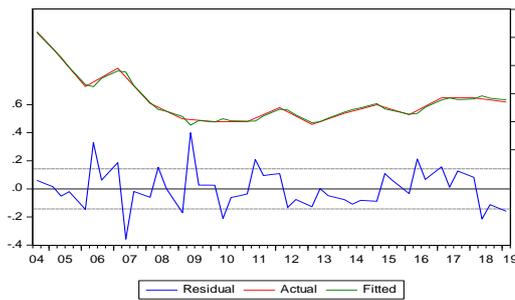
(2-ز)

التوزيع الطبيعي لنموذج البطالة في الجزائر في الجزائر

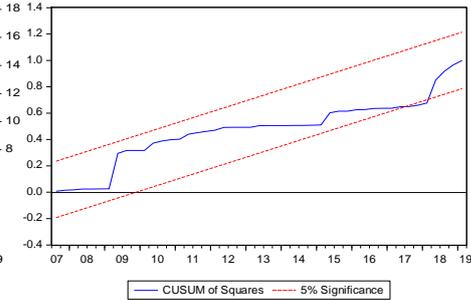


(2-ط)

بقايا النموذج المقدر والفعلية لنموذج البطالة



اختبار المجموع التراكمي لمربعات البقايا لنموذج البطالة في الجزائر في الجزائر



الملاحق

(أ-3)

مصفوفة الارتباط لنموذج النمو في العراق

Correlation				
	AGDP	PD	BGD	TG
AGDP	1.000000	-0.867870	-0.058557	-0.795444
PD	-0.867870	1.000000	0.005169	0.937579
BGD	-0.058557	0.005169	1.000000	-0.091178
TG	-0.795444	0.937579	-0.091178	1.000000

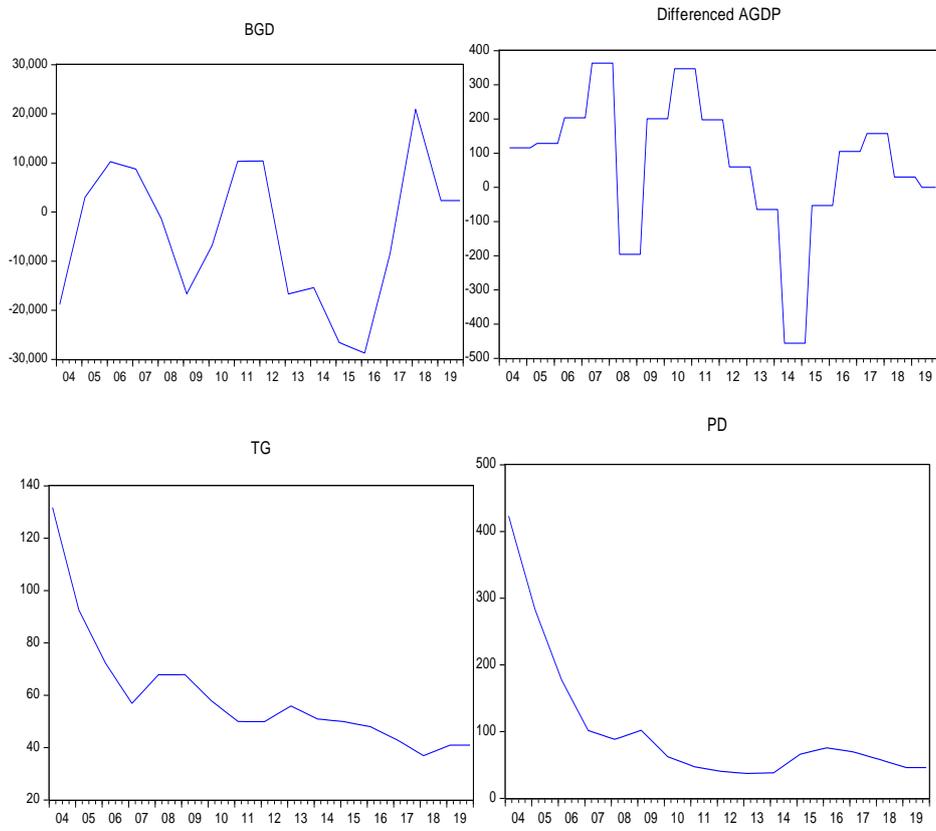
(ب-3)

اختبار فليس بيرن (pp) لنموذج النمو في العراق

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
		<u>At Level</u>				
		PP	EUR	GBP	JPY	CNY
With Constant	t-Statistic	-2.5782	-1.8629	-1.3281	-1.5595	-2.0279
	Prob.	0.0993 *	0.3494 n0	0.6163 n0	0.5013 n0	0.2748 n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5259	-2.6531	-3.1339	-1.5756	-0.4699
	Prob.	0.3154 n0	0.2575 n0	0.1015 n0	0.7992 n0	0.9842 n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.5112	0.1304	0.6081	-0.1172	-1.3837
	Prob.	0.4940 n0	0.7225 n0	0.8469 n0	0.6421 n0	0.1544 n0
		<u>At First Difference</u>				
		d(PP)	d(EUR)	d(GBP)	d(JPY)	d(CNY)
With Constant	t-Statistic	-9.9804	-14.2862	-13.5712	-13.4209	-9.9604
	Prob.	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-9.9894	-14.2761	-13.5374	-13.4002	-10.2756
	Prob.	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-10.0008	-14.3159	-13.5674	-13.4556	-9.8845
	Prob.	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***

(ج-3)

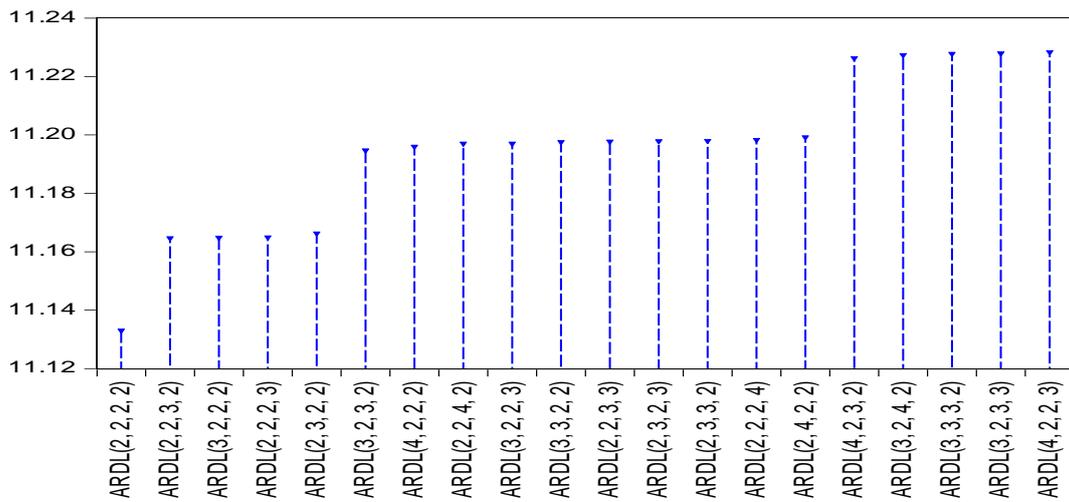
الاشكال البيانية لاختبار فيليبس لنموذج النمو في العراق



(د-3)

معياري Akaik لنموذج النمو في العراق

Akaik Information Criteria (top 20 models)



الملاحق

(هـ-3)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي لنموذج النمو في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.025840	Prob. F(2,48)	0.9745
Obs*R-squared	0.066682	Prob. Chi-Square(2)	0.9672

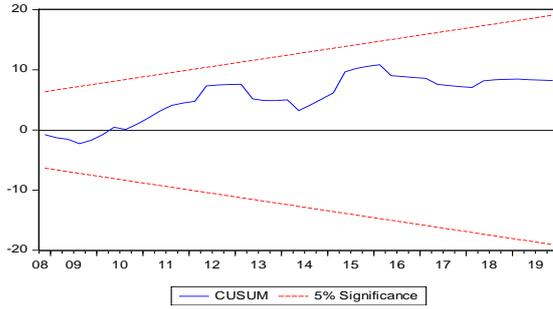
(و-3)

اختبار مشكلة عدم تجانس التباين لنموذج النمو في العراق

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.039205	Prob. F(1,59)	0.8437
Obs*R-squared	0.040507	Prob. Chi-Square(1)	0.8405

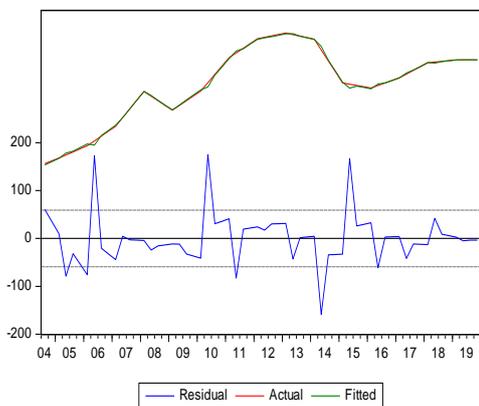
(ح-3)

المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) لنموذج النمو في العراق



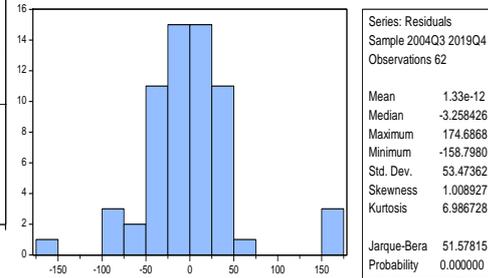
(ي-3)

بواقي النموذج المقطرة والفعلية لنموذج النمو في العراق



(ز-3)

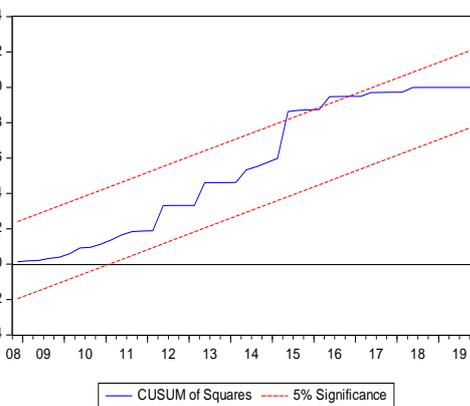
التوزيع الطبيعي لنموذج النمو في العراق



(ط-3)

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ)

لنموذج النمو في العراق



الملاحق

(أ-4)

مصفوفة الارتباط

Correlation					
	UNP	PD	BGD	TG	
UNP	1.000000	0.722345	0.205368	0.648514	
PD	0.722345	1.000000	0.005169	0.937579	
BGD	0.205368	0.005169	1.000000	-0.091178	
TG	0.648514	0.937579	-0.091178	1.000000	

(ب-4)

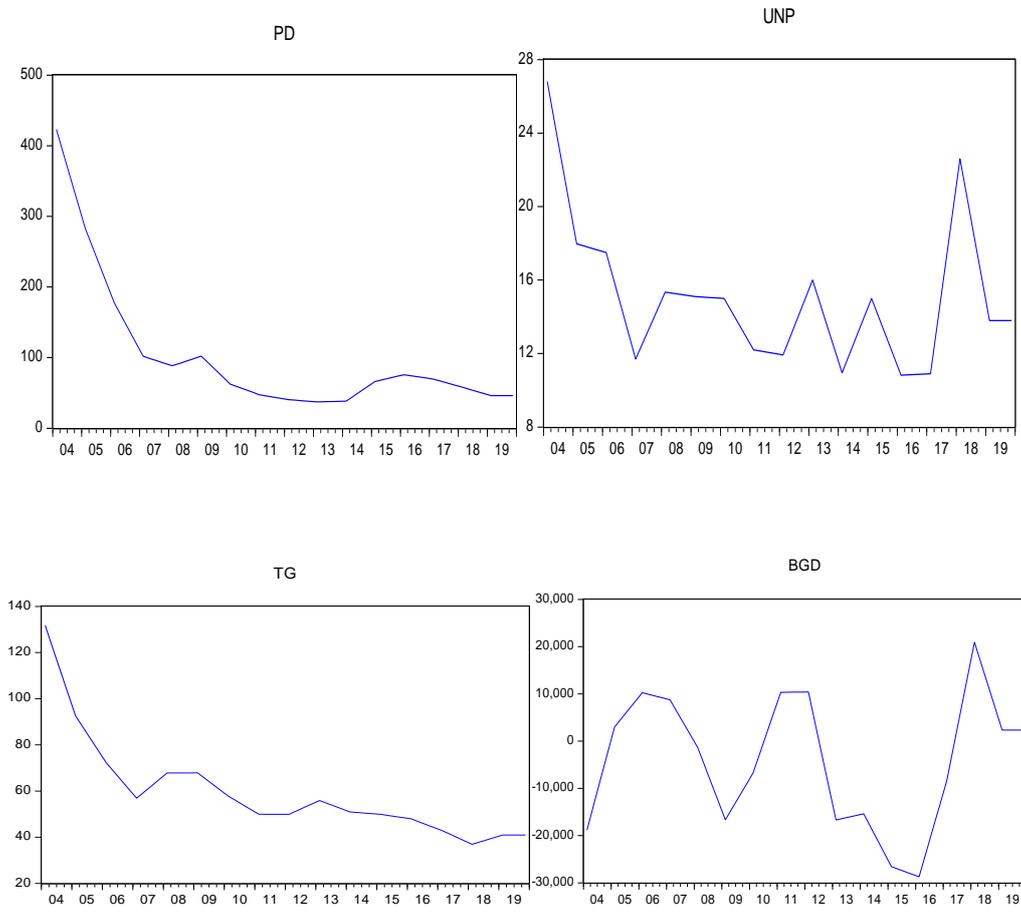
اختبار فيليبس

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
		<u>At Level</u>			
		UNP	PD	BGD	TG
With Constant	t-Statistic	-3.7907	-9.8651	-2.2758	-6.0788
	Prob.	0.0049 ***	0.0000 ***	0.1829 n0	0.0000 ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.5004	-6.8149	-2.3342	-5.8478
	Prob.	0.0480 **	0.0000 ***	0.4097 n0	0.0000 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.6535	-7.1967	-2.2883	-3.5749
	Prob.	0.0924 *	0.0000 ***	0.0225 **	0.0006 ***
		<u>At First Difference</u>			
		d(UNP)	d(PD)	d(BGD)	d(TG)
With Constant	t-Statistic	-3.7462	-2.7468	-3.0351	-3.0984
	Prob.	0.0056 ***	0.0721 *	0.0371 **	0.0318 **
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8758	-2.1237	-2.9894	-2.8147
	Prob.	0.0190 **	0.5226 n0	0.1435 n0	0.1977 n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.7719	-3.1702	-3.0697	-3.2983
	Prob.	0.0003 ***	0.0020 ***	0.0027 ***	0.0013 ***

الملاحق

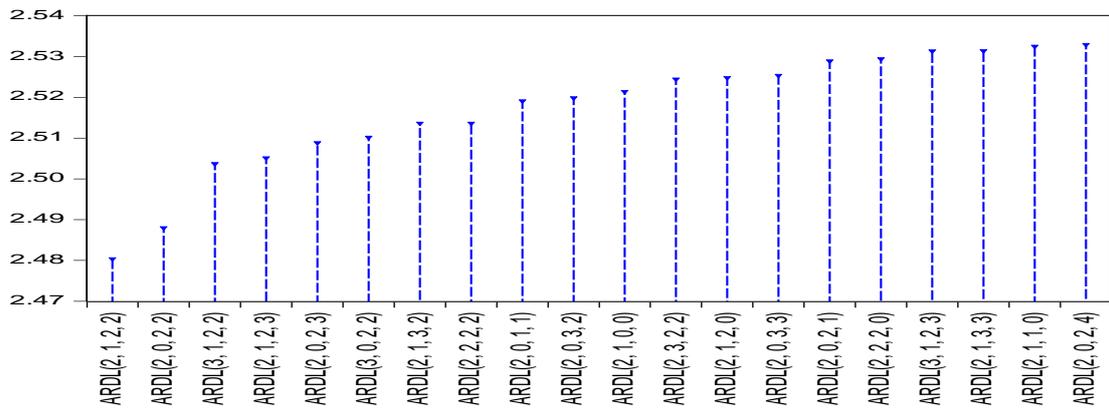
(ج-4)

الاشكال البيانية اختبار فيليبس



(د-4)

معيار Akaike لنموذج البطالة في العراق
Akaike Information Criteria (top 20 models)



الملاحق

(هـ-4)

اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.180282	Prob. F(2,49)	0.8356
Obs*R-squared	0.452892	Prob. Chi-Square(2)	0.7974

(و-4)

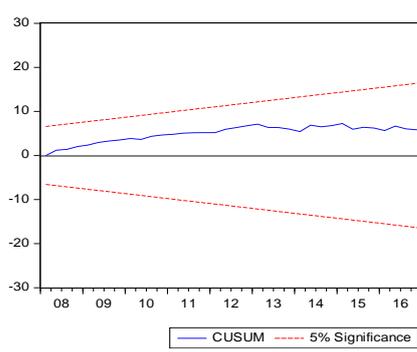
عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.361079	Prob. F(1,59)	0.5502
Obs*R-squared	0.371048	Prob. Chi-Square(1)	0.5424

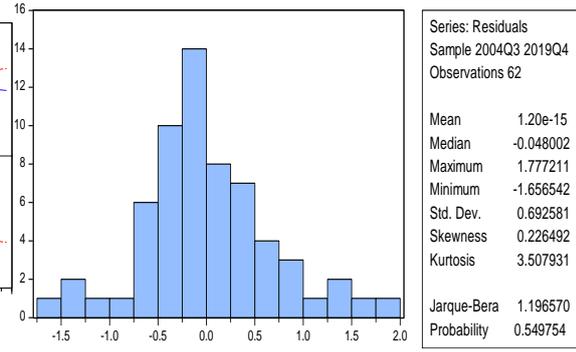
(ح-4)

المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)



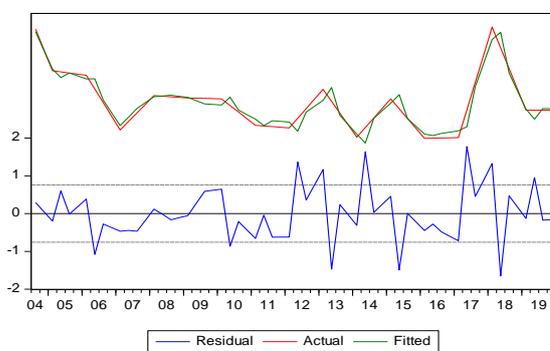
(ز-4)

التوزيع الطبيعي



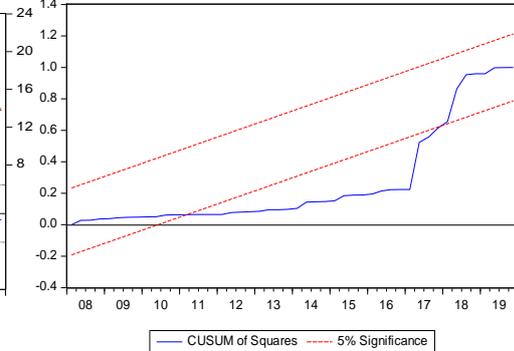
(ي-4)

بواقي النموذج المقدره والفعليه لنموذج البطالة في العراق



(ط-4)

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (SUSUMSQ)



Abstract

The term fiscal sustainability is one of the terms of fiscal policy, which is considered one of the most important goals that countries are trying to reach, because it reflects the increasing ability of the state to borrow in order to finance a deficit that may occur in its public budgets at a low interest rate and concessional terms, and therefore the failure of the state to achieve its sustainability leads This leads to a loss of confidence in the state's finances and its inability to fulfill its obligations, and then creditors stop lending or raising interest rates and setting difficult conditions and controls for borrowing them. Therefore, the research aims to demonstrate the role that fiscal sustainability plays on its impact on the economic performance of the sample countries (Algeria and Iraq) for the period from 2004-2019, given that the subject of fiscal sustainability enjoys continuous renewal as a necessary condition for the adoption of a fiscal policy that will contribute to the positive impact on some Macroeconomic variables, and for this, the standard descriptive and quantitative approach for a series of 2004-2019 was adopted by adopting the statistical program (Eviews:10), and building standard models using the ARDL model), on the basis of which it was concluded that there are significant effects that cannot be neglected for a number of independent variables (Public debt to GDP ratio indicator PD, public budget deficit indicator BGD, tax gap indicator TG) on the dependent variables (economic growth AGDP, unemployment DUNP) except for the case (economic growth in Iraq). The results showed that it has a statistically significant relationship and is considered This is logical because the economic growth in Iraq represented in the gross domestic product depends entirely on the oil sector as a rentier economy par excellence.

**Ministry of Higher Education and
Scientific Research
Al-Qadisiyah University
College of Administration and Economics
Department of Economics**



**Fiscal sustainability and its impact on economic
performance
(Iraq and Algeria as a case study)**

Thesis submitted by

Mayada Hassan Rahim Al Shabani

To the Council of the College of Administration and Economics /
University of Al-Qadisiyah, which is part of the requirements for
(Ph.D.) Degree in Economic Sciences

Supervised by

Prof. Dr

Nazar Kadhim Sabah Al-Khaykanee

1443 A.H

2021 A.D